

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf - M'sila
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences Économiques



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان

دور نماذج التحليل المالي الحديث في تجنب مخاطر التعثر المصرفي دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي - وكالة بوسعادة-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية ونقود

الأستاذ المشرف:
لقليطي الأخضر

إعداد الطالبة:
سعودي خديجة

السنة الجامعية: 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الامام الشافعي رحمه الله في العلم:

العلم قنالو العلم للابسة

سأ نبيك عن مجموعها بيبا

فكلاء وحرص واصلبار وبلغه

وارسار أساف وطول زما

وقال الامام علي رضي الله عنه في العلم:

رضينا قسة الجبار فينا

لنا علم وللجهال مال

فإمال يفنى عن قريب

ولإ العلم باق لا يزول

شكر وتقدير

الأحمد لك يا رب محمد أكتيرا طيبا يليق بجلالك وجهتك الكريم وعظيم سلطانك

وأشهد أنك محمد عبد الله ورسوله

وصلوات الله وسلامه عليه يا رسول الله

أنتقد بجزيل شكري وخالص عرفاني لك كل من تحلى بالصبر الجميل وسأهم من

قريب أو من بعيد في أتمام هذا العمل وأخص بالذكر:

الأستاذ، لقلبي الأخصر

الأستاذة: فتي حبيبة

والد حاشور لوجيد

والد أحمد مراد

الأصدقاء

الأفراد عائلتي ككل وأخص بالذكر

والدري الكريمين

أخمي العزيز سفيان

الأكل صدقائي

الأستاذة الأفاضلة

الأزملاء الدراسة

الأكل من يعرفني

خديجة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وعران
	إهداء
I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول والأشكال
أ-و	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول التحليل المالي
09	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
13	المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي
17	المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي ووظائفه
20	المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي
20	المطلب الأول: مقومات ومنهجية التحليل المالي
24	المطلب الثاني: أغراض وأنواع التحليل المالي
27	المبحث الثالث: الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي
27	المطلب الأول: الطرق والأساليب التقليدية
41	المطلب الثاني: الطرق والأساليب الحديثة
44	خلاصة

الفصل الثاني: الائتمان المصرفي	
46	تمهيد
47	المبحث الأول: مدخل الائتمان المصرفي
47	المطلب الأول: الائتمان المصرفي: مفهومه، أهميته، أنواعه
56	المطلب الثاني: مفهوم ومكونات السياسة الائتمانية ومعايير منحها
68	المبحث الثاني: المخاطر المصرفية والمخاطر الائتمانية
68	المطلب الأول: مفهوم وأنواع المخاطر المصرفية وأساليب مواجهتها
81	المطلب الثاني: مفهوم وصور المخاطر الائتمانية وطرق معالجتها
86	المبحث الثالث: التعثر المصرفي والتعثر المالي للعملاء
87	المطلب الأول: مفهوم وأسباب التعثر المصرفي وأنواعه
90	المطلب الثاني: مفهوم وأسباب التعثر المالي ومراحله
99	المطلب الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي كنموذج حديث للتحليل المالي
110	خلاصة
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي	
112	تمهيد
113	المبحث الأول: الإطار العام للبنوك ميدان الدراسة
113	المطلب الأول: نبذة تعريفية بنك الجزائر الخارجي
115	المطلب الثاني: وظائف بنك الجزائر الخارجي
115	المطلب الثالث: تقديم وكالة بنك الجزائر الخارجي لوكالة بوسعادة
118	المبحث الثاني: وصف عملية التحليل المالي للملف المقدم كنموذج للبنك ميدان الدراسة

119	المطلب الأول: تقديم ملف طلب القرض المعتمد ومبررات اختياره كنموذج للدراسة
120	المطلب الثاني: مكونات وخطوات ملف طلب قرض استثماري بالبنك ميدان الدراسة
124	المطلب الثالث: وصف عملية التحليل المالي في بنك الجزائر الخارجي
127	المبحث الثالث: تقييم عملية تحليل البنك ميدان الدراسة للملف المقدم كنموذج
127	المطلب الأول: تحليل الملف المعتمد باستخدام نماذج التحليل المالي التقليدية
132	المطلب الثاني: تحليل الملف المعتمد باستخدام نماذج التحليل المالي الحديثة
137	خلاصة
139	الخاتمة
144	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص الدراسة

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
108	أوزان مؤشرات عناصر نموذج (Argenti)	01
126	قيم رأس المال العامل في تحليل بنك BEA	02
126	النسب الرئيسية في تحليل بنك BEA	03
127	المؤشرات المالية الرئيسية حسب النموذج التقليدي للتحليل المالي	04
128	نسب السيولة حسب النموذج التقليدي للتحليل المالي	05
129	نسب النشاط حسب النموذج التقليدي للتحليل المالي	06
130	نسب رأس المال حسب النموذج التقليدي للتحليل المالي	07
131	نسب الربحية حسب النموذج التقليدي للتحليل المالي	08
132	النسب المالية لنموذج (Altman)	09
133	النسب المالية لنموذج (Kida)	10
134	النسب المالية لنموذج (Shirata)	11
135	النسب المالية لنموذج (Sherrord)	12

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
19	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	01
73	المخاطر المصرفية	02
77	المخاطر وأساليب قياسها وفق لجنة بازل	03
85	يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري	04
95	أسباب تعثر المشروعات	05
96	مراحل التعثر المالي للعملاء	06

مقدمة عامة:

يقاس الاقتصاد بمدى فعالية المؤسسات المالية و المصرفية ومدى تطورها لأنها جزءاً لا يتجزأ منه، ولبقاء هذه المؤسسات المالية و تحقيق الأهداف التي أنجزت من أجلها، أصبح لزاماً عليها إتباع سياسة مالية عامة للوصول إلى الأهداف المرجو، ومن بين هذه المؤسسات المالية البنوك التجارية، والتي تعتبر عصب النظام المالي ومحركة عجلة التنمية الاقتصادية لأي دولة، خاصة في العقدين الأخيرين من خلال عملها علي وضع إدارة خاصة للعملية الائتمانية وذلك بتقديم القروض مقابل ضمانات شخصية أو عينية و تواجه المخاطر التي قد تتعرض لها من خلال هذه القروض الممنوحة بالتحكم فيها أو تخفيض أثارها، وقبول الودائع من الأفراد أو المؤسسات بصفة مؤقتة لتوظيفها أو حفظها وهي في الغالب تأخذ شكل النقود القانونية، كما يقوم البنك بحل العديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل من خلال تمكين أصحاب الفائض المالي من ادخار أموالهم علي شكل ودائع وإعانة أصحاب العجز المالي بمنحهم قروض، ومراقبة حركة الأموال في البنك من خلال الدراسات التي تتعلق بتقديم قروض وقبول الودائع ومنح الائتمان وإتباع قرارات رشيدة.

وعادة ما تضع البنوك سياسة مكتوبة لعمليات منح الائتمان توضح للعملاء متطلبات الإقراض، بحيث أن السياسة لا تقتصر على تحديد الكيفية التي بها تقيم طلبات الاقتراض التي يتقدم بها العملاء بل ينبغي أن تمتد لتشمل متابعة القروض، بما فيها معالجة الديون المتعثرة إن وجدت والتي بزيادتها يصبح البنك في خطر التعثر المصرفي، ومنه تتجلى أهمية التحليل المالي الذي يقوم به مكافو الدراسات على مستوى مصلحة الائتمان، وذلك باستعمالهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالتعثر المالي الكمية منها كنموذج (Altman)، ونموذج (Beaver)، ونموذج (Kida)، ونموذج (Shirata) وكذلك نموذج (Sherrord) لتصنيف المخاطر الائتمانية أو النوعية منها كنموذج (Argenti).

ومنه فإن نماذج التحليل المالي الحديثة تعتبر أدوات هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب التعثر المصرفي، والتي ماتزال تعد مشكلة خطيرة تواجه البنوك في أعمالها، كما تعرضها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة أوروبما لخسائر كبيرة تتمثل في

هلاك الدين وفوائده، فضلا عما يسببه الدين المتعثر من تحليل معدل دوران الأموال لدى البنك ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره.

1- أهمية الدراسة

تأتي هذه الدراسة لتبين أهمية موضوع التحليل المالي باستخدام النماذج الحديثة الذي لم يلق الاهتمام الكبير من قبل الباحثين في الدراسات العليا في الجزائر بالقدر الذي يبين أهمية تحليل البيانات الخاصة بطالب القرض، وذلك في الكشف والتحقق من مركزه المالي وجدارتها الائتمانية للوقاية من أخطار التعثر المصرفي كونه ظاهرة مصرفية تؤثر سلبا على ربحية البنوك. كما تتبع أهمية هذا البحث في أهمية استخدام نماذج التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي للعملاء من قبل مصالح منح الائتمان في البنوك التجارية، بحيث تكون هذه النماذج بمثابة الإنذار المبكر عن التعثر المصرفي، وبالتالي تحقيق جودة في قرارات منح الائتمان وهوما ينعكس إيجابا على مستوى تلك البنوك.

2- أهداف الدراسة

- شرح مفهوم الائتمان وأساسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني.
- إبراز أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته المالية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.
- معرفة مدى اعتماد البنوك على نماذج التحليل المالي عند القيام باتخاذ قرارات منح الائتمان.
- التعرف على نماذج التحليل المالي لعمليات منح الائتمان لاسيما الحديثة منها ومزاياها وكيفية الاستفادة منها في ترشيد قرارات الإقراض وبالتالي تجنب مخاطر التعثر المصرفي.

3- الدراسات السابقة

- دراسة عمار أكرم، عمر الطويل، وآخرون: "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة" 2008. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، واعتمدت دراسته على الاعتماد على أداة الاستبيان وقد توصل إلى أن المصارف التجارية تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة وذلك لأغراض معينة كتقييم أداء المصارف واتخاذ القرارات، كما توصل إلى إهمال المصارف في منح دورات تدريبية للموظفين لتطوير قدراتهم في مجال التنبؤ بالتعثر وعدم استخدامها لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي.

- دراسة إيمان انجرو، عبد العزيز الدغيم، وآخرون: "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، المصرف الصناعي السوري"، 2006، هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأساسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.

- دراسة خالد محمد الكحلوت: "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، 2005: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، ولهذا الغرض استخدم الباحث أداة الاستبيان لتحقيق الغرض المطلوب وقد توصل إلى أن أغلب محلي الائتمان في المصارف التجارية لا يعتمدون على التحليل المالي لاتخاذ قرار منح الائتمان، وعدم إدراكهم بالتحليل المالي بواسطة النسب المالية.

4- الإشكالية

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن تساهم نماذج التحليل المالي في تجنب مخاطر التعثر المصرفي؟

ومن الإشكالية السابقة يمكننا طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هو الائتمان المصرفي وكيف يتم منحه؟
- ما هو التعثر المصرفي؟ وهل توجد علاقة بينه وبين ظاهرة الديون المصرفية المتعثرة؟
- هل توجد علاقة بين فعالية استخدام نماذج التحليل المالي لتحليل بيانات العميل وظاهرة تعثر الديون المصرفية.

5- الفرضيات

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداؤه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه، ويتم منحه للاعتماد على شخصية العميل.
- تعتبر المخاطر الائتمانية المرتبطة بتعثر الديون المصرفية أهم المخاطر المصرفية المؤدية إلى التعثر المالي للعملاء وبالتالي تعثر البنك.
- إن استعمال نماذج التحليل المالي للبيانات الكمية والنوعية الخاصة بالعميل المقترض بفعالية يقلل من ظاهرة الديون المصرفية المتعثرة وبالتالي التقليل من احتمال تعرض البنك للتعثر المصرفي.

6- منهجية الدراسة:

سوف نعتمد في هذه الدراسة على نوعين من المناهج:

- **المنهج الوصفي:** بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع لتحليل مختلف أبعاده، ارتأينا اختيار المنهج الوصفي لأنه يمكننا من توضيح جوانب الموضوع النظرية، والذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات، وتنظيمها بشكل تسلسلي.

- **منهج دراسة الحالة:** وذلك بمحاولة تشخيص الكيفية التي يُمنح الائتمان في وكالة البنك التجاري العمومي لمدينة بوسعادة، انطلاقاً من الوثائق والسجلات الخاصة بعملية التحليل المالي لملف طلب قرض استثماري مُعد من طرف مكلف الدراسات بمصلحة منح الائتمان بالبنك ميدان الدراسة، مع محاولة معرفة مدى استخدامهم لنماذج التحليل المالي التقليدية والحديثة، ومقارنتها بالعناصر الأساسية للتحليل الائتماني الواجب إتباعها عند القيام بتحليل ملفات طلب القروض.

7- تقسيمات الدراسة

فُسمت هذه الدراسة إلى فصلين نظريين وفصل ثالث تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول: التحليل المالي

قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، الأول مضمون التحليل المالي من خلال المفهوم، واستعمالاته والجهات المستفيدة منه، وكذا مصادره، والثاني حول مقومات وأنواع التحليل المالي وأخيراً المبحث الثالث حول الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي.

الفصل الثاني، الائتمان المصرفي

فُسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، الأول حول الائتمان المصرفي من خلال المفهوم، والأهمية والأنواع، وكذا السياسة الائتمانية من خلال المفهوم والمكونات ومعايير منحها، والثاني حول المخاطر المصرفية من خلال المفهوم والأنواع وأهم الأساليب المعتمدة في تجنبها، وكذا المخاطر المصرفية من خلال الماهية والصور وطرق معالجتها. وأخيراً

المبحث الثالث حول التعثر المصرفي والتعثر المالي للعملاء من خلال المفهوم، الأسباب، الأنواع والمراحل، وكذا التنبؤ بالتعثر المالي كنموذج حديث للتحليل المالي.

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك التجاري العمومي - وكالة بوسعادة -

وفي هذا الفصل تمت محاولة معرفة مدى استخدام البنك ميدان الدراسة لنماذج التحليل المالي عند قيامها بتحليل لطلبات القروض، وذلك من خلال ثلاث مباحث، الأول من خلال المفهوم والأهداف، والثاني فتم وصف عملية التحليل المالي للملف المقدم كنموذج للبنك ميدان الدراسة، وأخيرا في المبحث الثالث تم تقييم عملية تحليل البنك ميدان الدراسة للملف المقدم كنموذج.

8- أسباب اختيار الموضوع

- محاولة معرفة الأسباب الرئيسية للتعثر في المصارف.
- البحث عن سبل لحماية المصارف من التعثر المالي.
- اعتبار نماذج التحليل المالي من أهم الآليات للتنبؤ بالتعثر المالي.
- لأن مشكل التعثر المصرفي أو الديون المصرفية تمثل ظاهرة خطيرة تهدد ربحية البنك ومصيره.
- لأنه بناء على الدراسة الاستطلاعية لموضوع التحليل المالي لعمليات منح الائتمان المصرفي، لوحظ أنه لم يتم التطرق إليه بالدراسة في العديد من البحوث والرسائل الجامعية، وإنما اقتصرت تلك الدراسات في معظمها حول التحليل المالي من خلال تطبيق على المؤسسات غير مصرفية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

- المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول التحليل المالي.
- المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي.
- المبحث الثالث: الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، سواء في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، وسواء كان متخذ القرار الإدارة، أو أي طرف آخر له مصلحة بمنشأة الأعمال.

وعلى الرغم من هذه الأهمية فإن متخذ القرار يجب أن يكون حذرًا في اختيار أدوات التحليل، كما يتعين عليه معرفة مزايا وحدود كل أداة.

ونظرًا لانتشار ما يسمى بالعمولة، وتحول شركات القطاع العام إلى قطاع خاص والشركات متعددة الجنسية وما رافقها من زيادة في حجم الأنشطة التي تؤديها هذه الشركات فقد تزايدت أهمية التحليل المالي في عصرنا الحاضر كنتيجة لتنامي دور أسواق رأس المال وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها، كل ذلك أدى إلى زيادة اهتمام إدارات تلك الشركات لتوفير معلومات ذات قيمة وفعالية يهتدون بها عند اتخاذ قراراتهم المالية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحللين الماليين هم أكثر الفئات أهلية لتزويد رجال الأعمال بالمشورات المالية التي هم في أمس الحاجة إليها، حيث الخبرة الواسعة في هذا المجال.

ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركات وحدها، بل تعدى ذلك إلى مالكيها ودائنيها لما لهم من مصالح تتطلب المحافظة عليها للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع تلك المعلومات المتاحة ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

المبحث الأول: مفاهيم وأساسيات حول التحليل المالي

تُعتبر المعلومات المالية الخاصة بالعميل طالب الائتمان عموماً وبالمشروع المراد تمويله خصوصاً على قدر كبير من الأهمية للأطراف المختلفة التي لها علاقة بالمشروع، ونتيجة لارتفاع أهمية تلك المعلومات نشأت وتطورت الحاجة للتحليل المالي لمجموع القوائم المالية الخاصة بالعميل، وذلك لاستخلاص النتائج المهمة التي لها تأثير على قرار المنح من عدمه، ومن خلال هذا سنحاول في هذا المبحث الإحاطة بماهية التحليل المالي من خلال التطرق إلى مفهومه، استعمالاته والجهات المستفيدة منه، وكذا مصادره وأهم أساليبه.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الطرق المستخدمة في تقييم الأداء، سواء لمنشآت الأعمال أو البنوك التجارية، فهو من أهم مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، حيث يتكون هذا الأخير من مجموعة من المفاهيم التي تسمح لنا بإعطاء فكرة حول الوضعية المالية للبنك والأخطار التي تواجهه.

1- نظرة تاريخية عن التحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، و ذلك استناداً إلى كشوفاتها المالية، وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل طويل الأجل.¹

¹ - منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص:10.

ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل، و ظهر في بداية العشرينيات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية على مؤسسات من قطاعات مختلفة باستعمال عدد كبير من النسب المالية، لكن سرعان ما تطور هذا التحليل وذلك من خلال تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، وهذا ما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) أثر كبير في تطور تقنيات التسيير وخاصة التسيير المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي.¹

وقد أدى إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلى توجيه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين هما :

- دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغلبيتها أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها، حيث أصبحت غير قادرة على تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.
- دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها على المنافسة.²

2- تعاريف حول التحليل المالي :

هناك العديد من التعاريف التي وصف بها التحليل المالي وذلك راجع إلى وجهة نظر من وضع ذلك التعريف، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

¹ - ناصر داداي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، 1988، ص:13.

² - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سابق، 2005، ص:11.

* التحليل المالي: هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي والتي تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء الشركة بقصد اتخاذ القرارات.¹

* التحليل المالي: هو عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، لأجل الحصول منها على المعلومات التي تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.²

* التحليل المالي: التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع في إظهارها.³

* التحليل المالي: هو مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة للقوائم المالية للشركة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على

¹ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص:03.

² - عبد الحليم كراجه، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص:157.

³ - وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص:20.

مركز الشركة المالي، وتكوين المعلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء الشركة وكشف انحرافات والتنبؤ بالمستقبل.¹

* التحليل المالي : هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للشركة، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها للدراسة التفصيلية الدقيقة، وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية، بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.²

* التحليل المالي: هو مجموعة أساليب التحليل المالي، وذلك باستغلال معلومات مالية واقتصادية الموجهة لتقييم المؤسسة في مجملها، وأخذ حكم حول أدائها ووضعيتها المالية ومخاطرها.³

وعليه يمكن القول أن التحليل المالي بمفهومه البسيط يتمثل في عملية مستمرة لمعالجة المعلومات المتوفرة عن المشروعات الاقتصادية، ومن ثم البحث عما يوجد بين عناصر تلك المعلومات من علاقة سببية تتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية، تساعد في تفسير مجريات الأحداث التي تتعلق بأنشطة المشروع، وذلك لكي يتم البناء عليها وعلى عوامل أخرى نوعية لصياغة توصيات تقدم للمستخدمين المعلومات كي تكون عوناً لهم في ترشيد قراراتهم المتعلقة بذلك المشروع، والتحليل المالي لا يقتصر على مجرد قراءة الأرقام

¹ - هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص:157.

² - رشاد العصار، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص:151.

³ - Beatrice et Francis Grandguillot, Analyse financière, 7^{édition}, l'extenso éditions, paris, 2010, p:17.

التي تظهرها القوائم المالية المنشورة وتقييم الأداء الحالي للمشروع وإنما يتعدى ذلك على البحث عن دلالات تساعد على التنبؤ واستقراء الاتجاهات المستقبلية لأنشطة المشروع.

المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي الغاية منه الحصول على معلومات مختلفة، مما جعل منه مجال الاهتمام العديد من الجهات (الأطراف المستفيدة)، كل حسب احتياجاتها.

1- جهات استخدام التحليل المالي:

إن التحليل المالي يشير الاهتمام بالعديد من الأطراف التي لها علاقة مع نشاط المؤسسة بصفة مباشرة أو غير مباشرة حيث تتمثل فيما يلي:¹

1-1 المستثمرون المحتملون: ينصب اهتمام المستثمرين المحتملون بالحصول على المعلومات التالية قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية:

- أداء الشركة على المدى القصير والطويل وقدرتها على تحقيق الأرباح على الاستثمار.

- الاتجاه الذي اتخذته ربحية الشركة على مدى فترة معقولة من الزمن.

- سياسة توزيع الأرباح.

- الوضع المالي للشركة حالياً والعوامل الممكن أن تؤثر فيه مستقبلاً.

- الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الأثر السلبي والايجابي المتوقع نتيجة التركيبة التي اتخذها هذا الهيكل.

¹ - وليد ناجي، مرجع سابق، 2007، ص: 22.

- نتيجة مقارنة أداء الشركات بأداء الشركات المشابهة وأداء الصناعة التي تنتمي إليها.

- إمكانيات تطور الشركة ونموها وبيان اثر ذلك كله على الأرباح وقيمة الأسهم.

1-2 الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شرائه لسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة¹، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية ... فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين.²

• **الديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

• **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمن قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل و المركز النقدي و السيولة في المؤسسة.

1-3 إدارة الشركة: تهتم إدارة الشركة بالحصول على المعلومات التالية للحكم على مدى كفاءتها في إدارة دقة الأمور خلال الفترة المعنية.³

- ربحية الشركة وعوائد الاستثمار؛

- الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة؛

¹ عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص:59.

² منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، وآخرون، مرجع سابق، 2005، ص:19.

³ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2007، ص:24.

- نتيجة مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى المماثلة في الحجم و طبيعة النشاط بالإضافة إلى نتيجة المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها الشركة؛
- فاعلية الرقابة؛
- كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدام؛
- كفاءة إدارة الموجودات؛

4-1 وسطاء الأوراق المالية: يهدف وسطاء الأوراق المالية إلى معرفة:

- التغيرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في الشركة؛
- تحديد أسهم الشركات الممكن اعتبارها فرص استثمار جيدة.

5-1 العاملون في الشركة: يهتم العاملون في المؤسسة الاقتصادية بنتائج التحليل لسببين هما:

- الحكم على كفاءة وفعالية الإنجاز مما يؤثر في مستوى الإنتاجية ويعزز الشعور بالانتماء؛

- التعرف على النتائج الفعلية في وضع أفضل لتقديم مطالب معقولة لأي إدارة شركة.

6-1 المصالح الحكومية: ويعود الاهتمام هنا بالدرجة الأولى لأسباب رقابية وضريبية في بعض الدول.

7-1 المؤسسات المختصة بالتحليل المالي: تقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهمة بأمر المؤسسة.

2- مجالات استخدام التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:¹

2-1 التخطيط المالي: تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمنشأة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المنشأة وتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

2-2 الرقابة المالية وتحليل الأداء: يعد التحليل المالي ومن خلال أدواته الوسيلة الفعالة والناجحة لتحقيق الرقابة المالية وتحليل أداء نشاطات المنشأة المالية وعملياتها، ومن خلال قدرة أدوات التحليل المالي على تقييم ربحية المنشأة وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، ومخططاتها في التوسع والنمو.

2-3 التحليل الائتماني: يقصد بالتحليل الائتماني تحديد مركز المنشأة، أي علاقة المنشأة مع العملاء الذين تتبعهم بالائتمان أي أن يكون جزء أو كل الأموال التي يجب عليهم دفعها للمنشأة بالآجل، وكيفية تحديدها سلامة أموال المنشأة وقدرة العملاء على السداد، فالتحليل المالي يقدم منظومة المعلومات للمدير المالي، فعند اتخاذ قرار البيع بالآجال تقدم هذه المعلومات وأدوات التحليل المالي عن طريق دراسة المركز المالي للعميل أو المدين وتحليل نقطة التوازن بين الفوائد المتوقعة جراء تقديم الائتمان لهذا العميل وبين المخاطر المترتبة على هذه العملية، وتظهر أيضا قدرة أدوات التحليل المالي من خلال القوائم المالية من تقديم النتائج التي تبين الجهة الأرجح أهي الفوائد أم المخاطر.

¹ - هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، 2000، ص:159.

2-4 تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً، وزوال الشخصية القانونية لكل منها أو لإحداهما.¹ وفي حالة رغبة شركة شراء شركة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فنقدر القيمة المالية للشركة المنوي شرائها، كما نقدر الأداء المستقبلي لها. وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بعملية نفس التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

2-5 التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، وإسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدهم.

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي ووظائفه.

يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية المقدمة من طرف العميل فرداً كان أو شركة، والخاصة بفترات سابقة إذا كان في طور النشاط أو لفترات قادمة إذا كانت لم تبدأ للنشاط الخاص بها بعد.

¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص:234.

1- مصادر معلومات التحليل المالي:

يمكن تقسيم مصادر بيانات التحليل المالي إلى مصدرين هما:¹

1-1 مصادر داخلية من الشركة نفسها: تحتوي هذه المصادر على مجموعة من القوائم

والتقارير والتي يمكن الحصول عليها من داخل الشركة نفسها وهي:

- **القوائم المالية الأساسية:** وتشمل قائمة المركز المالي أو الميزانية، قائمة الدخل، قائمة

التدفقات النقدية أو مصادر الأموال واستخداماتها وكذلك قائمة حقوق الملكية

- **المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية:** وتعد تلك الملاحظات جزءاً ضرورياً من

مصادر المعلومات المفيدة، وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

- **التقارير المؤقتة (المرحلية):** والتي تقدم على مدار السنة (نصف أو ربع سنوياً)، ويكون

الهدف منها إمداد مستخدمي القوائم المالية للمزيد من المعلومات في توقيتات متقاربة لاتخاذ

قرارات الاستثمار والإقراض، ويضاف إلى ذلك أن تلك التقارير يمكن أن توفر معلومات

هامة متعلقة بالجوانب الموسمية وكيفية سير العمل.

- **تقارير مجلس الإدارة:** والتي تحتوي على معلومات تمثل بيانات مالية وإحصائية وبعض

الخطط المستقبلية.

2-1 مصادر خارجية: حيث يستطيع المحلل الحصول على المعلومات والبيانات التي

تصدرها أسواق المال وهيئات البورصة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن أن

يحصل عليها من الصحف والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستشارية، ويعتبر من المفيد

عند تحليل المعلومات المالية لشركة معينة، مقارنتها بما هو قائم في الشركات المنافسة،

لذلك يجب تجميع معلومات عن الصناعة التي تعمل فيها الشركة ويضاف إلى ذلك تجميع

¹ - محمد مطر، مرجع السابق، 2006، ص: 08.

بيانات عن الاقتصاد بصفة عامة، وكذلك بيانات عن ظروف المنافسة، وأثر الاتفاقيات الدولية على تلك الصناعات.

2- وظائف التحليل المالي:¹

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، ومن بين القرارات التي تحددها السياسات التحليل المالي هي:

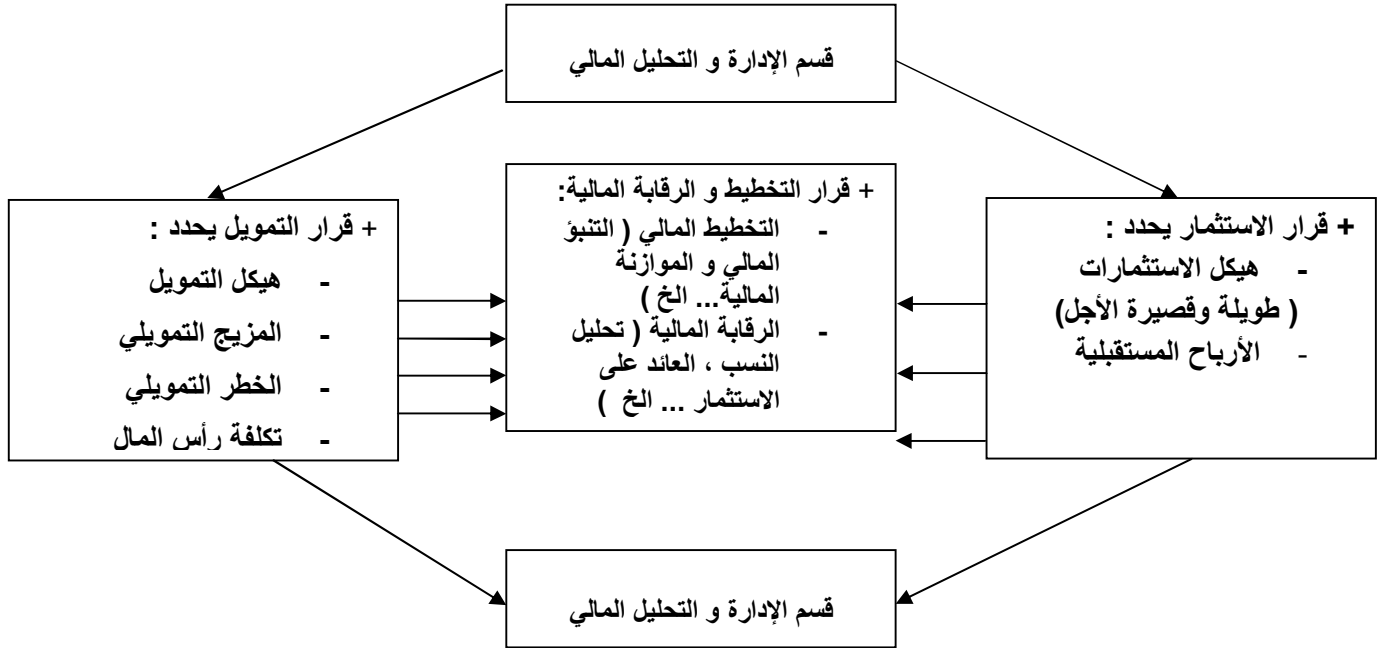
- قرار الاستثمار؛

- قرار التمويل؛

- قرار التخطيط والرقابة المالية.

الشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات .

الشكل 1: المخطط العام لوظائف التحليل المالي



المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سابق، 2001، ص:17.

¹ خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص ص:15-16.

من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:

- **التحليل والتخطيط المالي:** وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

- **تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

- **تحديد الهيكل المالي للمشروع:** إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل الأساسية، ولا يشترط أن تمر جميع أنواع التحليل المالي بكل هذه المراحل، فقد يتم تجاوز بعضها، أو دمج بعضها في الأخر أو تجزئة مرحلة أساسية إلى مرحلة فرعية مفصلة، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه.

المطلب الأول: مقومات ومنهجية التحليل المالي.

سنتطرق أولاً إلى مقومات ثم إلى منهجية التحليل المالي.

1- مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية

تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل المالي التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:¹

- أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى ويقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:²

- أن تتوفر لديه خلفية عامة من المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- أن يبرز القروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل لا بد من السعي إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

¹ - محمد مطر، مرجع سابق، 2006، ص ص: 4-6.

² - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص: 23.

- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لا بد وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً وعملياً مناسباً، ويتميز بخصائص المقدرّة الديناميكية وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

2- منهجية التحليل المالي:

يعتمد المحلل في قيامه بعملية التحليل على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد الهدف والغرض من التحليل وتنتمي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

وفيما يلي الخطوات اللازمة لعملية التحليل:¹

- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل: يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل لمعرفتها ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدأ صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.

- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية:

من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل وتعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته:

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سابق، 2006، ص ص: 240-241.

فرغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته، والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات، إما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال حساب سيولته.

- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت:

هذه الخطوة تعتمد على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب:

تعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق. ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، والتحديد المناسب للأسئلة المستوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، ولا مانع، حيث يستدعي الأمر من استعمال أثر من معيار.

- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

- تحديد أسباب الانحراف وتحليلها.

- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

ومن النادر أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات. وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة التأكد وليس إلغاؤها كلياً.

المطلب الثاني: أغراض وأنواع التحليل المالي

إن الغرض الرئيسي للتحليل المالي بشكل عام يتمثل في تقييم أداء الشركات من نقاط مختلفة تنجسم وأهداف مستخدمي المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط قوة وضعف الوحدة الاقتصادية من خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي وتكون عوناً في ترشيد قراراتهم ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية.

1- أغراض التحليل المالي:

يمكننا بشكل عام تحديد أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:¹

- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة؛
- تقييم الأداء للإدارة والأقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارية؛
- دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة؛
- دراسة وتقييم ربحية المنشأة؛
- دراسة وتقييم مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المالية (دراسة السيولة)؛
- دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة؛
- دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (الفشل المالي).

¹ - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، وآخرون، مرجع سابق، 2006، ص: 22.

2- بعض أنواع التحليل المالي:

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي ناتجة عن طريقة التبويب التي يستخدمها المحلل أو المختص والأسس التي يعتمدها في التحليل. بصورة عامة سيشار إلى بعض هذه الأنواع:

1-2 حسب الجهة القائمة بالتحليل: ينقسم إلى:¹

- **تحليل داخلي:** وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل الشركة المراد إجراء تحليل لها.

- **تحليل خارجي:** هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج الشركة كالبنوك والمصارف والغرف التجارية والصناعة وفي أيامنا هذه المكاتب المختصة في الحسابات والتدقيق.

2-2 حسب الزمن:

- **تحليل رأسي (ثابت أو ساكن):** وهو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام القوائم المالية حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع بيع نفس السنة. ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة.²

أي يتم فيه تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، (بحيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى مجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو المجموعة الفرعية التابع لها العنصر)، وبذلك يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي وفي تاريخ

¹-محمد جقبوب، استخدام المؤشرات المالية لتحليل وتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011-2012، ص:28.

²- عبد الحليم كراجه، مرجع سابق، 2006، ص:188.

معين لتحليل وتشخيص نوعية النشاط الذي حقق المساهمة الأوضح في النشاط الإجمالي من جانب، واكتشاف سلوكه وتقييمه من جانب آخر.

- **تحليل أفقي (المتغير):** يلجأ رجال الأعمال إلى التحليل الأفقي لتتلاقى سمة الجهود التي يتصف بها أسلوب التحليل الرأسي وذلك بدراسة حركة البند، أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية في مجال المقارنة، ذلك ما يوفر للتحليل المالي الأفقي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي والتي تمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية، ويطلق عليه في بعض الأحيان التحليل المتحرك لأنه يركز على معرفة اتجاه تطور فقرات القوائم المالية.

ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للبيانات المالية المنشورة للشركة على مدار عدة فترات مالية متتالية تمتد مثلاً من 5-10 سنوات، وتعامل الفترة المالية الأولى كسنة أساس، ليتم بعد ذلك إظهار قيمة كل بند من بنود القوائم المالية بنسبة إلى سنة الأساس، ويمكن أن يقتصر تحليل الاتجاه على البنود الرئيسية فقط.¹

2-3 حسب الهدف من التحليل:

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف من التحليل منها:²

- تحليل لتقويم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- تحليل لتقويم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
- تحليل لتقويم ربحية الشركة؛
- تحليل التدفقات النقدية؛

¹ - محمد مطر، مرجع سابق، 2006، ص: 28.

² - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2007، ص: 36.

• تحليل لتقييم كفاءة الإدارة أو إحدى الأدوات.

المبحث الثالث: الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي

التحليل المالي منظومة من الطرق والأساليب الفنية التي يطوعها المحلل لتحويل البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع التحليل إلى مؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي وانجازاته لرسم سياسات المستقبل.

وتعتبر الطرق والأساليب الفنية الوسائل العلمية التي يستند عليها المحلل المالي في صياغة المعلومة المالية. ويتوقف ذلك على مهارة وخبرة المحلل المالي في حسن استخدام هذه الأساليب منفردة أو مجتمعة حسب الضرورات التي تتطلبها عملية التحليل، ومن خلال هذا سنحاول في هذا المبحث الإحاطة بالأساليب التقليدية والأساليب الحديثة للتحليل المالي.

المطلب الأول: الطرق والأساليب التقليدية.

إن الأساليب المتبعة في التحليل المالي تعتمد على غايات المحلل المالي وأهدافه، وتستخدم العديد من الأساليب في تحليل بنود القوائم المالية (المركز المالي وكشف الدخل).

1- المقارنات:

يعتبر أسلوب المقارنات أحد أهم الأساليب المساعدة ومكملاً للأساليب التقليدية، ويمتد ليشمل استخدامه في الأساليب الكمية، وهذا الأسلوب يستخدم في عدة مجالات وفقاً للغاية أو الغرض من التحليل، إذ تشمل مقارنة البيانات الفعلية ببيانات السنوات السابقة، أو مقارنة بيانات السنة الحالية مع المؤشرات المعيارية، أو مقارنة البيانات المتعلقة بشركة أو مشروع ببيانات مشروع منافس.¹

ومن أجل أن يحقق هذا الأسلوب أفضل النتائج لا بد من مراعاة جملة اعتبارات أبرزها

مايلي:

¹ - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2007، ص: 117.

- عدم الاكتفاء بالأرقام المطلقة عند المقارنة إذ لابد من إيجاد القيم النسبية للتغير من أجل تقديم صورة ذات مدلول للتغيرات الحاصلة خلال المقارنة.
 - عدم احتساب التغيرات بين عناصر مختلفة، بل يجب أن تتم المقارنة بين عناصر لها طبيعة واحدة.
 - تقديم تفسيرات للتغيرات الحاصلة على أن تكون مختصرة وواضحة.
- عملية التحليل المالي وفق أسلوب المقارنات تحتاج إلى إعداد جدول يسمى "بجدول المقارنات" يتكون من حقول يختلف عددها باختلاف كمية ونوعية البيانات المراد تحليلها والفترة الزمنية التي يشملها التحليل، إلا أنه يتكون الجدول من أربعة حقول للحقل للتفاصيل وثاني للبيانات التاريخية وهذا الحقل تختلف عدد خاناته باختلاف عدد سنوات الفترة الزمنية، والحقل الثالث يظهر التغيرات المطلقة ويتكون من خانتين إحداهما للتغيرات الموجبة والأخرى للتغيرات السالبة، وحقل الرابع للتغيرات النسبية وأيضا فيه خانتين خانة للتغيرات النسبية الموجبة والثاني للتغيرات النسبية السالبة، ويمكن إضافة حقلين آخرين للجدول إذا ما أريد مقارنة النسب الفعلية مع النسب المعيارية فيكون حقل للتغيرات المعيارية المطلقة وحقل للتغيرات المعيارية النسبية، وهذه الجداول تعتمد على المحلل المالي وطريقته في التحليل.

2- النسب المالية:

1-2 مفهوم النسب المالية: تعرف النسب المالية بأنها "علاقة ترتبط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين متتاليتين".¹

¹ - محمد مطر، مرجع سابق، 2006، ص: 31.

والنسبة المالية باعتبارها علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، تستخدم في إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى.¹

وكذلك تعد النسبة المالية "بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إما بقائمة المركز المالي للمؤسسة أو بقائمة الدخل أو بهما معاً، لذلك فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة عما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدة."²

ويجب توافر مجموعة من الأسس في تركيب النسب المالية وهي:³

- أن تكون النسب منطقية وعلاقة الأرقام مع بعضها منطقية كنسبة الربح إلى أموال الملكية.
- يجب أن تعكس النسبة علاقة تطبيقية بين بسط النسبة ومقامها، كنسبة صافي ربح العمليات إلى صافي المبيعات حيث أن الربح يتولد أساساً من المبيعات.
- أن تقيد النسبة المستخرجة في تحليل العلاقة مع المؤشرات الاقتصادية الأخرى، كنسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة في علاقته مع كلفة الاقتراض، حيث أن الأموال المقترضة ستوجه أساساً للاستثمار، فإذا كان معدل العائد على الاستثمار أعلى من كلفة التمويل (الاقتراض) فلا بأس من الاقتراض.
- إعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة ومعدة على أسس مشتركة.

¹ - صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص: 227.

² - مفلح محمد عقل، مرجع سابق، 2006، ص: 311.

³ - عبد الحليم كراجه، وآخرون، مرجع سابق، 2006، ص: 189.

2-2 أسس التحليل المالي بالنسب:

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب، والمقصود هنا بالأسس هي الدلالات والحدود التي تساعد المحلل المالي أن يعمل في إطارها ويبقى ضمن حدودها، ليضمن أن توجه كل طاقاته التحليلية بوجهتها الصحيحة دون الدخول بمتاهات لا يستفيد منها، أو غير ضرورية بهدف ضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن المدى الذي يحقق الغاية المرجوة منها وهذه الأسس هي:¹

- **تحديد الهدف من عملية التحليل المالي بوضوح:** على المحلل المالي كخطوة أولى أن يتعرف على الهدف الذي تسعى الشركة إلى تحقيقه من عملية التحليل المالي، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

- **تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل:** على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر بيانات التي سوف يستعين بها والقوائم المالية وتحديد الفترة المالية الخاصة بعملية التحليل.

- **تحديد الحدود الدنيا والقصوى والمقبولة لكل نسبة:** تعد نتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر أو نشاطات الشركة، لكن ليس بالضرورة دائماً أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال، إذا كان لا بد من وضع حدود تبيين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة ومتى تكون غير مقبولة.

¹ - هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، 2000، ص ص: 228-229.

- وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة: يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المنشأة، وبالتالي معرفة وضع المنشأة نسبة إلى الأوضاع المعيارية ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمنشأة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعية.

- اختيار النسب للهدف من التحليل: يتجاوز عدد النسب الممكن تركيبها العشرات، وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى، لذلك على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به المحلل.

- تركيب النسب الإضافية والضرورة بطريقة منطقية: عندما تكون هناك حاجة إلى تركيب نسب لها وظائف خاصة بهدف التحليل فإن هناك أسسا تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها:

- يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقات وظيفية بين نشاطين في المنشأة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.
- يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية مثل علاقة معدل العائد على الاستثمار مع جدوى الاقتراض.
- يجب أن تتركب النسب بطريقة تخدم أهدافا محددة، مثل نسبة الدخل إلى حقوق المساهمين بهدف إظهار كفاءة عمليات المنشأة في تحقيق عائد على أموال مساهميها.

- تحديد المعنى الصحيح: التفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة.

2 - 3 أنواع النسب المالية:

عند تحليل المركز المالي لأي مؤسسة يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية، والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات وكل مجموعة من هذه النسب تقيس وتدرس ظاهرة معينة، ويتوقف ذلك على الغرض المقصود من التحليل المالي.

وبشكل عام يمكن تقسيم النسب المالية إلى خمس مجموعات رئيسية وهي:

- نسب السيولة.
- نسب النشاط أو الكفاءة التشغيلية.
- نسب رأس المال والرفع المالي (المديونية)
- نسب الربحية.
- نسب السوق.

- **نسب السيولة:** يمكن تعريف السيولة على أنها "مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية"¹.

تقاس السيولة بالسرعة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى نقدية بدون خسارة في القيمة ومن ذلك فإن السيولة تتوقف على عاملين هما: المدة اللازمة لتحويل الأصل إلى نقدية، والخسارة المترتبة على التحويل والمخاطر المترتبة على فقدان جزء من قيمة الأصل.²

ومنه فنسبة السيولة يقصد بها قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند

استحقاقها.³

¹ - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سابق، 2005، ص: 71.

² - عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، 2009، ص: 54.

³ - عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008،

تهدف مجموعة النسب في هذه المجموعة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في الأجل القصير، ويتم ذلك بقياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية (ناتجة عن المبيعات وناتجة عن تحصيل الذمم المدينة).

ويقع ضمن هذه النسب ما يلي:¹

- **نسبة التداول:** توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون الشركة قصيرة الأجل وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل وبعبارة أخرى أن يكون لدى الشركة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.

- **نسبة السيولة السريعة:** تسمى بالاختيار القاطع، توضح هذه النسبة قدرة الشركة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة (ما عدى المخزون والمدفوعات المقدمة)، ويتم تجنب بند المخزون نظرا لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة، وكذلك لصعوبة تصريفها خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر.

¹ - حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح القروض، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة

و تقاس بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول متداولة-المخزون السلعي}}{\text{التزامات قصيرة الأجل}}$$

• **نسبة السيولة النقدية** : إن مصطلح النقدية بمعناه الواسع كما حدده مجلس المعايير المحاسبية المالية يشمل النقد والأصول شبه النقدية سريعة التحول إلى نقدية، وتسمى بالأوراق المالية القابلة للتداول مثل أدونات الخزينة والأوراق التجارية .

وتبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية وشبه النقدية من تغطية الالتزامات المتداولة وتعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه الشركة دفع التزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها.

ويمكن صياغتها بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{أصول نقدية وشبه نقدية}}{\text{خصوم متداولة}}$$

- **نسب النشاط**: إن هذه المجموعة تكشف على مدى كفاءة الإدارة في إدارة الأصول أي بمعنى آخر هل أن الاستثمار في الأصول أقل من اللازم.

ومن أهم النسب المتعلقة بنسب النشاط:¹

• **معدل دوران المخزون السلعي** : ويتم حسابه من خلال العلاقة النسبية التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

¹-سعاد بن طرية، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص بنوك ومالية، جامعة ورقلة، 2007-2008، ص:23-28.

- متوسط المخزون السلعي = مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة
- كلفة البضاعة = بضاعة أول مدة + المشتريات - بضاعة آخر مدة
- معدل دوران الذمم المدينة: وتعكس هذه النسبة لإدارة الائتمان مدى ملائمة سياسة البيع والأجل وسياسة التحصيل عند العميل.

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد الذمم}}$$

- نسب المديونية: وتقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة على الأموال المقترضة في تمويل احتياجاتها، إذ يزيد اهتمام المقرضون بنسب الإقراض لما توضحه ما إذا كان من الأمان تزويد الشركة بقروض إضافية.

- نسبة مجموع القروض على مجموع الأصول (الموجودات): وتسمى هذه النسبة بنسب الرافعة المالية وتشير للمدى الذي ذهبت إليه الشركة في تمويل أصلها من الأموال المقترضة، فانخفاض نسبة الاقتراض يؤدي إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون .

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة القروض إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- عدد مرات تغطية الفوائد : وتقيس هذه النسبة مدى مقدرة الشركة على سداد الفوائد من خلال الأرباح السنوية للشركة.

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{الفوائد}}$$

• **نسبة الديون إلى حقوق المساهمين:**

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق المساهمين} = \frac{\text{اجمالي الديون قصيرة طويلة الأجل}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها زادت مخاطر المقترضين، وتزيد أيضا مخاطر المستثمرين لأن عدم القدرة على خدمة الدين قد تؤدي إلى الإفلاس، ويعتبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين، ووجود قدرة على الاقتراض لدى المؤسسة.

• **نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية:** وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{الملكية}}$$

- **نسب السوق:** وتخدم هذه النسب محلي الأسهم في تعزيز قناعاتها اتجاه الموقف المالي للعميل من خلال الاهتمام بتحديد القيمة السوقية لأسهمه والمتغيرات المحددة لهذه القيمة، وحركة التداول في سوق الأوراق المالية وتعتمد عليها إدارة الائتمان بخصوص ضمان حقوقها، في حالة تعثر العميل وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.

هناك الكثير من النسب المالية التي تكون مجموعة نسب السوق إلا أن أهمها:

- **معدل ربحية السهم الواحد:** وتعتبر ربحية السهم الواحد من أهم المؤشرات المالية التي تهتم إدارة الائتمان في المؤسسات المصرفية بشأن اتخاذ القرار الائتماني المطلوب.

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الربح بعد العائد والظريبة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

المهم يمكن القول أنه كلما كانت ربحية السهم عالية، كلما أعطت مؤشرا قويا لإدارة الائتمان يساعد في اتخاذ قرار العميل الائتمان المطلوب.

- **نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية:** وتعتبر هذه النسبة مؤشرا آخر لإدارة الائتمان لتعزيز النظرة اتجاه العميل، حيث يعكس هذا المؤشر ما يضيفه من سوق المال لقيمة السهم العادي نسبة إلى ما هو مسجل في الدفاتر (قيمة دفترية) لذلك السهم، وبالتالي يعكس ارتفاع هذه النسبة قوة أداء العميل في تعظيم قيمة السهم العادي الذي يمتلكه وهذا ما ترغب به كل البنوك في اتخاذ القرار.

وتحسب قيمة النسبة من خلال العلاقة النسبية التالية:

$$\text{نسبة قيمة السهم العادي إلى قيمة دفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية}}$$

- **القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم:** تعكس هذه النسبة التكلفة التاريخية للأسهم حيث يتم من خلال مقارنة سعر السوق مع التكلفة الاسمية، فإذا كانت أقل من واحد صحيح، يعني أن الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لجملة الأسهم.

وتحسب قيمة النسبة من خلال العلاقة النسبية التالية:

$$\text{القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الاسمية}}$$

• **عائد التوزيعات للسهم:** تهتم إدارة الائتمان بتحديد العائد النقدي الموزع للسهم الواحد، إذ أن هذه النسبة تساعد في الحكم على مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية داخل شركة العميل، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة، فإن ذلك يعكس الرغبة القوية لدى إدارة الائتمان في إقراض العميل دون تخوف من مشاكل العسر المالي المحتملة والعكس صحيح أيضا.

ويكون حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{عائد التوزيعات} = \frac{\text{مقسوم الأرباح الموزعة}}{\text{قيمة الأسم الأسمية}}$$

- **نسب الربحية:** أكثر ما تهتم به دوائر الائتمان عندما يتقدم العميل بطلب ائتمان هو مدى ربحية ذلك العميل، وهي مجموعة من النسب التي تقيس الربحية والكفاءة التشغيلية للشركة. ويمكن تعريف نسبة الربحية على "أنها مقياس الأكثر مصداقية على مقدرة المؤسسات على تحقيق الأرباح".

ويمكن تصنيف الربحية إلى مجموعتين¹:

• **مجموعة نسب ربحية المبيعات:** وهي الربحية التي تقيس الربح لكل دينار من المبيعات وهي:

• **نسبة هامش إجمالي الربح:** وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الإجمالية من المبيعات.

ويتم احتساب هذه النسبة كما يلي:

¹ - سعاد بن طرية، مرجع سابق، 2007 - 2008، ص: 27.

$$\text{نسبة هامش إجمالي الربح} = \frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعني قدرتها على الإنتاج بتكلفة أقل نسبياً، والعكس من ذلك يعني أنها تنتج وتبيع بتكلفة عالية، أي تبيع منتجاتها بأسعار متدنية مما يدل على قدرتها على إدارة مواردها المالية والمادية بطريقة مثلى.

• **نسبة هامش صافي الربح:** هذه النسبة تقيس صافي الأرباح بعد خصم الضريبة من إجمالي الأرباح المحققة.

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي ربح المبيعات بعد الضرائب والمصاريف}}{\text{المبيعات}}$$

إذا كانت هذه النسبة أقل فتدل على عدم قدرتها على تحقيق أرباح كافية مما يؤدي إلى تقليل عوائد حملة الأسهم، ولو كانت نسبة عالية فتدل على كفاءة الإدارة على مواجهة الصعوبات المتعلقة بالسيولة والمبيعات.

• **مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات:** تشير هذه المجموعة من النسب إلى قدرة الشركة على خلق دخل تشغيلي، تحسب هذه النسبة بتقسيم العوائد قبل أو بعد خصم الفوائد والضرائب على إجمالي الموجودات، كما تعرف هذه المجموعة بنسب القوة الإرادية للشركة، وتتكون هذه المجموعة من النسب التالية:

• **نسبة العائد على إجمالي الموجودات قبل خصم الضرائب:** وتقيس هذه النسبة القوة الإرادية الأساسية لعوائد الموجودات قبل تأثير دفع الضرائب والفوائد.

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة العائد على إجمالي الموجودات قبل خصم الضريبة} = \frac{\text{الأرباح قبل خصم الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

فإذا كانت هذه النسبة منخفضة فتشير على أن المؤسسة غير قادرة على تحقيق عائداً على موجوداتها مقارنة بشركات العملة في نفس المجال.

• **نسبة العائد على حقوق الملكية:** يقيس معدل العائد المتوقع عن استثمار أموال المساهمين، ويكشف عن أداء الإدارة.

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

• **نسبة العائد على الأسهم:** وتشير هذه النسبة إلى مقدار الربح التي تحققه الشركة على كل سهم من الأسهم التي يحتفظ بها المساهمون.

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة العائد على الأسهم} = \frac{\text{صافي الدخل (الربح)}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}}$$

فإذا كانت هذه متدنية فتدل على أن الشركة تنتج سلعا بتكلفة عالية، وتبيعها بأسعار منخفضة.

المطلب الثاني: الطرق والأساليب الحديثة

تعتبر الطرق الكمية من الأساليب الحديثة في التحليل المالي والتي تساعد على تحقيق نتائج أدق بالإضافة إلى تقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التحليل.

1- الأساليب الإحصائية:¹

إن الأساليب الإحصائية تعتمد على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة والتي يعبر عنها بالمعدل قياساً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، أو علاقته بالمؤشر باختيار سنة الأساس، التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية، بعيداً عن التحيز الشخصي، كما يجب أن تكون سنة الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤشرات الشاذة.

ويمكن تعريف الرقم القياسي بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة. وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية.

وتحتسب العلاقة بين المؤشرات، وفقاً لأسلوب الأرقام القياسية كالاتي:

$$100 \times \frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}}{\text{قيمة نفس العنصر في سنة الأساس}}$$

والغاية من إيجاد التغيرات النسبية هي الدراسة المستفيضة لمعرفة أسباب هذه التغيرات لمساعد ذوي الشأن لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

¹ - محمد جقبوب، مرجع سابق، 2011-2012، ص: 39.

- إجراءات التحليل باستخدام الأساليب:

- يتم إتباع هذا الأسلوب في حالة وجود سلسلة من البيانات المالية؛
- يتم إعداد جدول يتكون من حقلين الأول للعناصر والثاني للسنوات؛
- تعتبر قيمة سنة الأساس 100 ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروباً في 100؛
- بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر، ويمكن تحويل قيمة كل مؤشر إلى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

2- الأساليب الرياضية:

تعتبر الأساليب الكمية في التحليل المالي الطريقة المثلى لحل أعقد المشاكل بأقل الجهد وبأسرع وقت. وتوجد عدة طرق رياضية تستخدم في التحليل المالي مثل طريقة البرامج الخطية، وطريقة الإحداثيات... الخ. لذا يجب على المحلل أن يكون ملماً بهذه الطرق وكيفية الاستفادة منها في مجال عمله.

وأكثر الطرق التي يمكن استخدامها في التحليل المالي هي:¹

- طريقة الارتباط والانحدار: تستخدم هذه الطريقة لتحديد شدة العلاقة بين ظاهرة أو قيمة يرمز لها بـ (y) وظاهرة أخرى يرمز لها بـ (x) ويعبر عن هذه العلاقة بمعادلة رياضية هي:

$$Y=f(x)$$

¹ - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2007، ص ص: 136-139.

إن علاقة الارتباط تكون بين متغيرين يكون أحدهما سبب والآخر نتيجة، ومن الممكن أن يكون كلا المتغيرين سبب ونتيجة في نفس الوقت.

- **طريقة البرامج الخطية:** تستخدم البرامج الخطية في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول، والبرامج الخطية من هذا النوع تعتمد على حل المعادلات الخطية، عندما تكون العلاقة التبادلية بين جملة ظواهر محددة وواضحة، ولحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية يتم الاستعانة بمعادلة المستقيم التي هي:

$$Y = a x + b$$

- **المصفوفات الخطية والموجهة:** تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجهة للمصفوفات، وتستخدم بشكل خاص في حل المعادلات المعقدة والتي تحتوي على الكثير من المجاهيل، وذلك خاصة في المعامل والمصانع الكبيرة والمؤسسات الإنتاجية الأخرى.

خلاصة:

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المؤشرات المستعملة في عملية التحليل والتقييم للأداء المالي سواء التقليدية منها أو الحديثة بعد أن تطرقنا إلى أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي.

ومن أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل، والتي تبدأ بتحديد الهدف وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج عملية التحليل.

الفصل الثاني

الائتمان المصرفي

- المبحث الأول: مدخل الائتمان المصرفي.
- المبحث الثاني: المخاطر المصرفية والمخاطر الائتمانية
- المبحث الثالث: التعثر المصرفي والتعثر المالي للعملاء

تمهيد:

في عالم النقود والأعمال هناك حاجة مستمرة إلى تداول الأموال بمبالغ مختلفة، وذلك حسب طبيعة الأعمال وحجمها، حيث يجمع أغلب الاقتصاديين على أن البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة هي عصب النظام المالي في أي بلد، إذ تتفرد ضمن تشكيلة النظام المصرفي عن غيرها من المؤسسات بدور هام متمثل في تعبئة المدخرات المتاحة في السوق الادخارية وأيضاً في جذب المدخرات الخارجية وتوجيهها نحو الاستثمارات التنموية داخل الاقتصاد.

ولا يتوقف نجاح البنك في سياسة الإقراض على كفاءة مسؤول الائتمان في اتخاذ القرار الصحيح، بل أيضاً على وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان، يتم من خلالها الاستمرار في تقصي واستقصاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض، وذلك بقصد التحقق من قدرته على الاستمرار في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وكذلك الفوائد في حدود الجدول الزمني المحدد حسب شروط القرض، ذلك ما يفرض على إدارة الائتمان في البنك أن تضع سياسة مقننة للرقابة على محفظة القروض، ويكون من ضمن أدواتها نظام كفو لتقييم ومتابعة الائتمان مبني على معايير مالية وأخرى نوعية أو وصفية للمخاطر المصرفية التي تعترض البنوك في نشاطها وبالأخص مخاطر منحها للائتمان، وذلك بالقدر الذي يجعل في مقدور هذا النظام توفير مجموعة من المؤشرات للتنبؤ بالتعثر المالي للشركة المقترضة، ومن ثمّ درء أو تخفيض مخاطر الإفلاس وما سيترتب عليها من خسارة جسيمة يمكن أن تلحق بالبنك المقرض والتي يمكن أن تؤدي إلى تنامي ظاهرة القروض المتعثرة باعتبارها أهم العوامل المؤدية إلى التعثر المصرفي.

بناء على ما سبق سوف نتعرض في هذا الفصل ماهية الائتمان المصرفي والسياسة الائتمانية في المبحث الأول، ثم نستعرض المخاطر المصرفية والمخاطر الائتمانية في المبحث الثاني، بالإضافة إلى التعثر المصرفي والتعثر المالي للعملاء في المبحث الثالث.

المبحث الأول: مدخل للائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامها.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الائتمان المصرفي وأهميته

تنوعت وتعددت التعاريف حول الائتمان المصرفي شأنه شأن الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، وعلى العموم فهو يركز بصورة أساسية على الثقة التي تربط بين الدائن والمدين والتي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل.

1- مفهوم الائتمان المصرفي

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها.¹

ويعرف صلاح الدين حسن السيسي الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة ينفق

¹ - عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، وآخرون، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد 3، 2006، ص: 194.

عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء لالتزاماتها وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.¹

ويقصد به كذلك "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم القروض والسلفيات، حتى أنه يمكن أن تكتفي بأحد تلك المصطلحات للدلالة على معنى الائتمان المصرفي".²

ويعرف أيضا بأنه "مقياس لقابلية الشخص الطبيعي أو الاعتباري (فرد أو شركة أعمال) للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت معين في المستقبل".³ وعليه يمكن القول أن الائتمان المصرفي هو تلك العملية التي يقوم البنك بمقتضاها بمنح قروض في صورة سائلة أو صورة أخرى لعميل ما عند طلبه لذلك مقابل فائدة أو عمولة معينة، وذلك لتغطية احتياجاته من السيولة لتكملة نشاطه المعتاد، أو بغرض التوسعة والاستثمار، والتي قد تكون في شكل تعهدات كالكفالات التي يطلبها المستثمرون لإتمام ملفاتهم، وذلك للقيام بالأشغال المطلوبة منهم ومن أمثلتها كفالة حسن التنفيذ.

2- أهمية الائتمان المصرفي

للائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني، فهو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو ذلك

¹ - تم الإطلاع عليه يوم: 06/02/2015 www.arabtranslator.org/edu/bonking/bonking5.qsb

² - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 103.

³ - حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص: 18.

الاقتصاد وارتقاءه، والمنتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين له ذلك لذلك يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن من جانب آخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين تسبب آثار اقتصادية غاية في الخطورة وقد يصعب في كثير من الأحيان معالجة ذلك.

وتعزيزا لما سبق يمكن التأكيد على أن الائتمان المصرفي يلعب دورا فريدا في الحياة الاقتصادية، ومن خلاله يتمكن الاقتصاد أن يضمن مستويات من النمو والاستقرار وفق ما يقدمه من مهام للاقتصاد من أهمها:¹

- بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
- يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار، يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدات النقدية.
- تقوم التسهيلات الائتمانية بدورها في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة.

¹ - مدحت إبراهيم الطراونة، " مشاكل التسهيلات الائتمانية "، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، العدد السابع، 2002، ص: 24.

- يؤثر حجم التسهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان قد تؤدي إلى آثار تضخم ضارة، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يجب أن يكون الائتمان المصرفي متوازنا وملبيا للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة.
 - تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد وإصدار خطابات الضمان المحلية والدولية.
 - المساهمة في مشروعات أخرى كالمساهمة في بنوك وشركات تابعة وذات مصلحة مشتركة، وشركات إنتاج الدواء، الغذاء، الملابس، المساكن، الملاحة والسياحة.
- وبشكل عام إن أهمية الائتمان المصرفي تتفاعل مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي المصرفي إلى حد بعيد، حيث أن الطلب على الائتمان المصرفي تحدده حاجة القطاعات الاقتصادية إلى التمويل اللازم، وهذا يعني أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب مشتق من حاجة القطاعات إلى التمويل، ولهذا فكلما زادت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة للائتمان المصرفي.¹

3- أنواع الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي يتعدد من ناحية النوع ويصنف وفق طرق مختلفة نذكر منها ما

يلي:

- حسب الغرض من الائتمان: تعرض البنوك التجارية أنواع من الائتمان المصرفي وفقا لمنظور النشاط الاقتصادي مثل:

¹ - حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 189.

- الائتمان الاستهلاكي: هو ائتمان يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية كالسيارات، الثلاجات، الغسالات... الخ فهو يعتبر ائتمان شخصي، يمنح في أغلب الأحيان للشركات أو الأفراد أو الموظفين لدى الدولة والشركات الأخرى.¹
 - الائتمان التجاري: وهو ما يقدم للمشروعات لتمويل عملياتها الجارية (أي رأس المال العامل)، وكذا ما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات.²
 - الائتمان الاستثماري: هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات والأراضي وغيرها.³
- **من حيث المدة:** ويعتبر هذا التقسيم أساسي حيث يتم من خلاله تقسيم الائتمان حسب فترته أو أجل انقضائه إلى قصير متوسط وطويل الأجل.
- ائتمان قصير الأجل: هو ائتمان لا تزيد مدته عن سنة، ويمنح لغرض تمويل النشاط التجاري للمؤسسة، كما يستعمل في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفة، ويتميز هذا النوع بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصر أجله.
 - ائتمان متوسط الأجل: ويوجه هذا النوع لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها (07 سنوات)، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، وينقسم إلى نوعين: قروض قابلة للتعبئة : أي أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى

¹ طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص:452.

² سيف هشام الفخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2009، ص:06.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2000، ص:95.

مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال استحقاق القرض الذي منحه، أما النوع الثاني فهو قروض غير قابلة للتعبئة وهنا البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

- الائتمان طويل الأجل: وهو يفوق في الغالب (07 سنوات)، ويمكن أن يمتد أحيانا إلى غاية (20 سنة)، ويوجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية...) ونظرا لطبيعة هذا النوع (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، تقوم به مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك على جمعها.¹
- من حيث الضمانات:² ينقسم إلى ضمان شخصي وآخر عيني:

- الائتمان الشخصي: وفي هذا النوع من الائتمان لا يطلب من المدين تقديم أي أموال ضمان لتسديد دينه، بل يكفي بالوعد الذي يقدمه المدين ويلتزم فيه بتسديد الدين. ومن الواضح أن مثل هذا من الائتمان يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين من حيث النزاهة والقدرة على الدفع.

- الائتمان العيني: وفيه يقدم المدين ضمانات عينية ما تعتبر ضمانا لتسديد دينه، والدائن في مثل هذه الحالة يعتبر مفضلا على غيره من الدائنين في استيفاء مبلغ الدين من الأموال التي قدمها المدين ضمان للتسديد. وهذا الضمان الذي يقدمه المدين قد يكون عقارا أو محاصيل زراعية أو بضائع أو أوراق مالية... الخ.

¹- قبي ربيحة، الائتمان المصرفي وأثره على الاستثمار الخاص في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2013-2014، ص ص: 5-6.

²- زارد مسعودة، استخدام الأساليب الكمية في الحد من القروض البنكية المتعثرة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص بنوك، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص: 6.

- من حيث الصفة الاقتصادية: وهنا يفرق بين الائتمان ذاتي التصفية والائتمان غير ذاتي التصفية:¹

• الائتمان ذاتي التصفية: وهو الائتمان الإنتاجي الذي يستطيع فيه المدين السداد من خلال استخدام قيمة الائتمان نفسها، فعلى سبيل المثال القرض الذي يقدم لصاحب مصنع هو قرض ذاتي السداد أو التصفية، لأن صاحب المصنع يمكنه تصفية القرض من خلال استخدام القرض في عملية الإنتاج، فالمصنع والمبيعات يوفران أموالاً يمكنان صاحب المصنع من الوفاء بما عليه.

• الائتمان غير ذاتي التصفية: يتعلق في العادة بالائتمان الاستهلاكي حيث يقوم المدين بالوفاء بما عليه من أموال ليس للمعاملة الائتمانية دخل في إحداثها، فالائتمان الذي يقدم للمستهلك لشراء منزل يعتبر غير ذاتي التصفية لأن المستهلك يقوم بتصفية القرض أو سداده على فترة من الزمن من دخله، وهذا الدخل ليس للقرض دور في إحداثه.

كذلك يوجد تقسيم آخر لأنواع الائتمان تتمثل في التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة وتشمل هذه الأنواع على:

- **التسهيلات الائتمانية المباشرة:** وهي الأكثر استخداماً وشيوعاً وتتكون من:

• القروض والسلفيات: تشكل القروض والسلفيات أكثر أنواع الائتمان المصرفي شيوعاً واستخداماً المباشر وعادة يتم استخدام هذا النوع لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة سواء تلك المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أو تمويل مشاريع استثمارية طويلة الأجل، وفي العادة لا يوجد نوع واحد من القروض والسلف النقدية وإنما تختلف باختلاف طرق السحب فيها وكيفية تحديد الفائدة عليها وكذا طريقة تسديدها، ويتميز الائتمان المباشر بشكل قروض بوصف الهيكلية العائدة لها،

¹ - سيف هشام الفخري، مرجع سابق، 2009، ص: 06.

ويقصد بذلك تحديد كل من القيمة، الأقساط، الاستحقاق، الضمان، الفائدة، القرض من القروض، وعملية توظيف الهيكلية هي بحد ذاتها جزء من التحليل الائتماني فالشروط الموضوعية على القروض يجب أن تتناسب وحقيقة وضع طالب الائتمان وإلا كانت سببا في إحداث الخلل في تحقيق الغاية منها، وبالتالي عدم القدرة على التسديد في تواريخ الاستحقاق.¹

- الحساب الجاري المدين: اعتبر الحساب الجاري المدين في فترة ما الشكل الرئيسي لنشاط البنوك التجارية في تقديم الائتمان النقدي المباشر وفي فترة التطور اللاحقة في نشاط البنوك التجارية، ولم يعد الحساب الجاري المدين النوع الأساسي في الائتمان المصرفي بل تقلص استعماله في كثير من البلدان المتقدمة واستبدل بحساب القروض المحددة الغرض والمدة، والسبب الذي جعل البنوك تحد من استعمالها للحساب الجاري المدين هو ارتفاع المخاطرة وعدم الدقة في الرقابة على استعماله في تحديد فترة ومصادر تسديده، وبسبب ذلك تحولت التسهيلات في الحساب الجاري المدين إلى تسهيلات دائمة.²

- الكمبيالات المخصومة: تعتبر عملية خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية شكل من أشكال الائتمان المصرفي قصير الأجل، ويشاع استخدام هذا النوع من الائتمان المصرفي نظرا لشيوع استخدام الأوراق التجارية أو الكمبيالات في المعاملات التجارية لتنظيم علاقات البيع الآجل فيما بين التجار، فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر.³

¹ - محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص: 26.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2002، ص: 94.

³ - زارد مسعودة، مرجع سابق، 2011-2012، ص: 07.

- **التسهيلات الائتمانية الغير المباشرة:** وقد جرت العادة على تقسيم التسهيلات المصرفية غير المباشرة إلى عدة أقسام، قد يشاع استخدامها في معظم بنوك العالم مع الفارق في التقنية المستخدمة من بنك إلى آخر ومن هذه الأشكال ما يلي:

- **خطاب الضمان:** هو محرر يقدمه البنك بطلب من الزبون يتعهد فيه بدفع مبلغ محدد إلى الدائن إذا عجز زبونه عن السداد خلال فترة محددة، ويأخذ البنك مقابل ذلك عمولة في شكل نسبة من مبلغ الضمان، وخطابات الضمان تستعمل كثيرا في مجال التجارة الدولية خاصة من قبل البنوك الإنجليزية على الرغم من أنها أقل ضمانا من الاعتماد المستندي.

- **الاعتماد المستندي:** هو عقد يتعهد البنك بموجبه بدفع مبلغ محدد للمستفيد إذا ما قدم هذا الأخير في أجل محدد ووثائق محددة.

ويعرف أيضا: "هو تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.¹

- **بطاقة الائتمان:** هي عبارة عن بطاقة من البلاستيك بحجم بطاقة الحساب البريدي الجاري، تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه، وبموجبها يتمتع العميل بالحصول على شراء بضائع من المتاجر أو بيع خدمات، على أن يقوم العميل بسداد قيمة ما يشتريه إلى البنك من خلال أجل معين وبدون فوائد أو مصروفات إذا كان حسابه يسمح بذلك، أما إذا لم يسمح فإنه يتحمل فوائد وعمولات، وأيضا إذا قام بالسداد بعد الموعد المقرر فإنه يتحمل معدل فائدة يصل إلى 2% شهريا في بعض البنوك، وقد طبق هذا النظام في جميع أنحاء العالم تقريبا ونجح نجاحا منقطع النظير، وقد أدى إلى تفضيله في التعامل

¹ - حابس إيمان، مرجع سابق، 2010-2011، ص: 12.

من جانب شركات التجزئة الكبرى والمتوسطة والصغيرة، حيث تحملت البنوك من هذه الشركات عبئ إجراء بحوث الائتمان من أصحاب هذه البطاقات، هذه فضلا عن تحمل البنك لمخاطر الائتمان بدلا عنها.¹

• **التمويل التأجيري:** يعتبر التمويل التأجيري شكلا جديدا للائتمان المصرفي، وهو أحد أهم التطورات التي حدثت في نشاطات البنوك بل هو ذروة التطور القانوني للصيغ التي تحققت لشركات الأعمال في الحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن تضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة، وفي التمويل التأجيري يقتصر الأمر على أداء الإيجار المستحق على الأصل الثابت عن كل فترة زمنية، مع الاحتفاظ في ذات الوقت بكامل الضمانات اللازمة للمؤجر في تلك الموجودات أو المعدات عن طريق الاعتراف بحق الملكية لتلك المعدات أو الموجودات، مع الاتفاق على إمكانية استرداد الأصول المؤجرة إذا امتنع المستأجر عن أداء قيمة الإيجار المتفق عليه، ولذلك فإن التمويل التأجيري يمثل ائتمانا مصرفيا مباشرا فالعلاقة بين المؤجر (البنك) والمستأجر (شركة الأعمال) يعد بمثابة اقتراض للأموال، فالعميل لا يطلب منه دفع قيمة الأصل المستأجر وإنما يقوم بتسديد مبالغ متفق عليها تمثل قيمة الإيجار كما هو محدد في العقد، مع حق العميل بامتلاك الأصل المستأجر بعد تسديد كامل المبلغ.²

المطلب الثاني: مفهوم ومكونات السياسة الائتمانية ومعايير منحها

لابد لكل بنك تجاري عند تعامله مع الائتمان أن يكون لديه سياسة للائتمان والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد في إدارة وظيفة الائتمان في البنك، وتستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان بهدف تجنب المخاطر المترتبة عن هذه العملية.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 2002، ص:141.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2002، ص:115.

1- مفهوم السياسة الائتمانية

تُعرّف السياسة الائتمانية على أنها "مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لأي بنك لكي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض، ويسترشد بها متخذو القرارات عند البت في طلبات الإقراض، ويلتزم بها المنفذون عن بحث تلك الطلبات وبعد اتخاذ القرارات بشأنها.¹

كما يمكن تعريف السياسة الائتمانية بأنها: "عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الاسترشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووقفا للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم".²

2- مكونات السياسة الائتمانية

يخضع قرار منح الائتمان لعدة خطوات أساسية والتي تتمثل في المكونات الرئيسية للسياسة الائتمانية للبنك وهي:³

1-2 مرحلة تقديم طلب الائتمان: تبدأ حياة الائتمان المصرفي بالطلب الذي يقدمه العميل إلى البنك، ويتضمن الطلب عدة عناصر أهمها:

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 1996، ص:20

² عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو القحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:141.

³ محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص:190-235.

- قيمة القرض المطلوب: يتعين أن يكون محددًا ومتناسبًا مع الاحتياجات الفعلية للعميل، وهي احتياجات تتفاوت بحسب المشروع وحجمه.
- الغرض من القرض: هذا الغرض يتعين أن يكون مشروعًا ويدخل في إطار نشاط البنك وسياسته الائتمانية.*
- تاريخ السداد: يتعين أن يتناسب مع نهاية الدورة التشغيلية أو التجارية أو التسويقية لنشاط العميل.
- كيفية السداد: تتم دفعة واحدة أو على أقساط يطلب تحديد حجمها وأجال استحقاقها.
- 2-2 مناقشة العميل: تُعد مناقشة العميل عند مقابلته ذات ربحية عالية من الأهمية، حيث يتمكن الباحث الائتماني من التعرف على بيانات تفيد في تقدير مدى توافر العناصر العامة للائتمان.
- 2-3 الاستخبارات الائتمانية: تقوم بها خلية البحث والاستقصاء في مصلحة منح الائتمان، وتتولى جمع البيانات الخاصة بالعميل وشخصيته، كفاءته الإدارية والفنية، وضعه المالي، الضمانات والظروف الاقتصادية.
- 2-4 زيارة مركز نشاط العميل: تُعد زيارة مركز نشاط العميل أحد المراحل الهامة التي تسبق أو تتزامن مع مرحلة دراسة طلب العميل، وهي بذلك تسبق عملية اتخاذ القرار بمنح الائتمان من عدمه، وتتبع أهمية مثل هذه الزيارات في أنها:
 - تمكّن من مشاهدة النشاط الاقتصادي للعميل على وجهه الحقيقي.
 - تقرير مدى سلامة سير العمل بخطوط الإنتاج.
 - تفيد في إعداد تقدير مدى جودة المنتجات التي ينتجها أو يتاجر فيها العميل.

* هنا يجب التفرقة بين الغرض العام والغرض الخاص، فالأول يقصد به أن يكون الهدف العام من التسهيل الائتماني سد الثغرة التمويلية في رأس المال العامل في القروض قصيرة الأجل، أما الغرض الخاص فهو التمويل لسد احتياج كسراء معدات معينة أو مواد أولية لازمة.

- التعرف على وسائل العميل في بيع وتسويق منتجاته ووسائله في الإعلان عنها.
- التعرف على الأساليب المحاسبية المتبعة ومدى كفايتها.

2-5 تقييم طلب العميل: في ضوء ما جمع من معلومات أيا كان مصدرها، يقوم مكلف الدراسات بدراسة طلب العميل وذلك وفق شقين مالي واقتصادي دون إهمال البعد البيئي للدراسة:

- **الجانب المالي للدراسة:** يطلق على هذا الشق التحليل المالي، وتتضمن هذه العملية تجميع البيانات اللازمة لإجراء عملية تقييم طلب الائتمان محل الدراسة من خلال تجهيز وتحليل البيانات المجمعة، تجميع وتخزين البيانات لاستخدامها مستقبلاً وتقديم توصيات تتصل بطلب الائتمان.

هذا ويحتل التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل أهمية بالغة في مجال الحكم على الجدارة الائتمانية.

- **الجانب الاقتصادي للدراسة:** تتضمن الدراسة في هذا الجانب كل ما يتصل باقتصاديات النشاط الخاص بالعميل وما يضمن استمراريته، وتهدف الدراسة هنا إلى التعرف على درجة استقرار الطلب على السلعة التي يتعامل بها العميل والتنبؤ بمستقبل الطلب على هذه السلعة.

- **الجانب البيئي للدراسة:** تسعى الدراسة هنا إلى محاولة التأكد من احترام العميل المقترض لمواد قانون حماية البيئة، وكذلك جهوده فيما يخص الحد من التلوث البيئي الصناعي.

2-6 اتخاذ قرار منح الائتمان : في ضوء ما تسفره الدراسة المالية والاقتصادية والبيئية لطلب العميل، يبدأ جهاز الائتمان بإعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني ويتعين أن تتضمن المعلومات التالية: تاريخ إعداد المذكرة، اسم العميل، تاريخ بدء تعامل العميل مع البنك، الشكل القانوني للمشروع، نوع النشاط الاقتصادي للمشروع، رقم السجل التجاري

والبطاقة الضريبية، بيان مكان النشاط، بيان التسهيل المُصرح به العميل، الضمانات والأقساط والفوائد.

2-7- تنفيذ قرار منح الائتمان: وذلك بتوقيع المقرض (البنك) والمقترض (العميل) على المذكرة سابقة الذكر، ومن ثمّ التعاقد حول: قيمة العرض، القيمة التسويقية للضمانات المقدمة، سعر الفائدة وتاريخ الاستحقاق.

2-8 متابعة نشاط العميل: تعتبر هذه المرحلة الأكثر خطورة والتي تنتهي بسداد قيمة القرض، وتتم هذه العملية بثلاث مراحل وهي: متابعة قبل الصرف، متابعة أثناء الصرف ومتابعة بعد الصرف.

3- معايير منح الائتمان المصرفي.

بعدما عرضنا مكونات السياسة الائتمانية أو خطوات عملية منح الائتمان المصرفي، فإنه ومن أجل الوصول إلى قرار ائتماني سليم، ومن أجل تحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فإنه هناك مجموعة من المعايير الخاصة بدراسة العميل المتقدم بطلب الائتمان من البنك، وقد وُضعت أمام إدارة الائتمان مجموعة من النماذج للمعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل المالي والتي من خلالها يمكن تصور مستقبل القرار الائتماني، وفيما يلي عرض لتلك النماذج.

3-1 نموذج المعايير الائتمانية* (5Cs): لا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير أو الشروط، بالشكل الذي يحفز ويدفع مؤسسة التمويل إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها القرض، حيث يبدأ الأمر بالحكم على المقترض وقدرته على السداد وسيرته الذاتية، ثم الحكم على مناسبة حجم الأموال المطلوبة

*ترجع تسمية هذا النموذج بـ 5Cs إلى الحروف الأولى للترجمة الانجليزية لكلمات: الشخصية (Character)، القدرة (Capacity)، رأس المال (Capital)، الضمان (Collateral) والظروف المحيطة (Condiitions).

وينتقل الأمر بعد ذلك إلى دراسة ما إذا كان المشروع يدر دخلا كافيا لمواجهة التزامات القرض أم لا، ويمكن تلخيص العوامل السابقة في خمسة متغيرات يطلق عليها 5Cs وهي:¹

- **القدرة على الاستدانة:** تعتبر القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان، ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من البنك، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء وفق أربعة اتجاهات رئيسية مختلفة وردت عند بعض المهتمين:²

- الاتجاه الأول: هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.

- الاتجاه الثاني: القابلية الإدارية للمقترض في أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض، ولهذا يشير البعض بالقدرة إلى قدرة العميل على إدارة أعماله وخصائص تلك الأعمال وشرعيتها وهي تتضمن نوعا من المخاطر المالية وهل هي مستقرة أم عرضة للتقلبات.

- الاتجاه الثالث: وينصرف دعاء هذا الاتجاه إلى التركيز حول الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه البنوك وبشكل عام فإن قدرة المقترض على تسديد القرض إنما تعتمد على حجم التدفق النقدي للمقترض.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2002، ص ص: 141-142.

² - محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص: 45.

- الاتجاه الرابع: ينظر إلى القدرة على الاستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل، إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من بنك العميل.

كما يحدد البعض القدرة بمقدار الموارد الأساسية لسداد الائتمان وهي تعتمد على التدفق السابق وكذلك التدفق النقدي المتوقع في المستقبل.

• **شخصية العميل:** تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية ولهذا نجد أن أهم مسعى لإدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديدات شخصية العميل بدقة. ولشخصية العميل عدة تحديدات بعضها ينحصر بخاصية واحدة والبعض الآخر يتوسع ليشمل عدة خصائص يجب أن تتوفر في شخصية العميل، وبغض النظر عما إذا كان التحديد بسيطاً أو شاملاً، فإن المضمون يدور حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيمة التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام البنوك (كجهات مقدمة للائتمان)، فالأمانة والثقة والمصداقية والسلوكيات وبعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور العميل بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه بتسديد قروضه، لذلك تسمى المخاطر الخاصة بهذا العنصر لدى البعض بالمخاطر المعنوية أو الأدبية.¹

في العادة لا تفرق إدارة الائتمان بين شخصية العميل فيما إذا كان فرداً أو شركة أعمال وخاصة الشركات الصغيرة والحديثة العهد في العلاقات المصرفية والسوقية إذ تعتمد مواصفاتها على مواصفات إدارتها، أما الشركات الكبيرة فإن مواصفات شخصيتها تتجاوز محيط إدارتها لتتوسع وتشمل العمليات التي تقوم بها والسياسات التي تعتمدها والسجلات

¹ دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص: 41.

التي تحتفظ بها لأدائها، وفي العادة يتم تحديد الشخصية من خلال دراسة تجارب العميل مع البنك وثقة البنك به.

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الأوساط المالية وملتزما بكافة تعهداته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب.

• **رأس المال:** يعتبر رأس المال أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد.

هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأسمال الذي يملكه، إذ كلما كان رأسمال كبيرا انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك. فرأس مال العميل يمثل قوته المالية، ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس مال المستثمر والاحتياطات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث أنه لا بد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

• **الضمان:** يقصد بالضمان مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق القرض، أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليه البنك في تسديد القرض الممنوح للعميل، إذ لا يشترط امتلاك العميل للضمان بل يمكن أن يكون ملكا للضامن الذي وافق على أن يكون ضمانا للقرض، ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت القروض الممنوحة على حسب الضمانات المقبولة.¹

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2000، ص: 219.

- **الظروف المحيطة:** يقصد بالظروف المحيطة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وترتبط عملية منح الائتمان بالظروف المحيطة وفق عاملين أساسيين هما:¹
 - العامل الأول: وانصراف ذلك إلى موقع المنتجات التي ينتجها المشروع الممول في دورة الحياة، بمعنى هل في مرحلة الميلاد، أم في مرحلة النمو، أم في مرحلة التشبع، أم في مرحلة الشيخوخة وانحسار الطلب أم في مرحلة الخروج من السوق.
 - العامل الثاني: موقع النشاط الاقتصادي الكلي من الدورة الاقتصادية، أي هل النشاط يمر بمرحلة رواج أم كساد وركود، أم في مرحلة انتعاش، فكلما كان النشاط يمر بمرحلة انتعاش ورواج كان مبشراً ويدعو إلى المنح، أما إذا كان في مرحلة ركود وكساد فهو يدعو إلى عدم المنح بل وداعياً إلى تقييد الائتمان القائم والضغط لسداده.

2-3 نموذج المعايير الائتمانية (5Ps)*: من الممكن أن تستخدم مصلحة منح الائتمان نموذج آخر من المعايير المستخدمة في دراسة الجوانب المحيطة بطلب القرض والغرض منه، وتتم دراسة المعايير التالية: العميل، الغرض من الائتمان، القدرة على السداد، الحماية والنظرة المستقبلية.

- **العميل:** الغرض هنا تكوين صورة عامة عن شخصية العميل ومدى جدارته الائتمانية وحالته الاجتماعية ومؤهلاته من حيث الاستقامة والمصداقية، وكذا محاولة معرفة أهم المنافسين والخطط المستقبلية للعميل، ولذلك يجب مقابلة العميل قبل البت في قرار المنح من عدمه، إضافة إلى محاولة استقصاء البيانات والمعلومات الخاصة به من قبل مصلحة

¹ - محسن أحمد الخضيرى، **الديون المتعثرة: الظاهرة، الأسباب والعلاج**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1996، ص: 107.

*ترجع تسمية هذا النموذج ب5Ps إلى الحروف الأولى للترجمة الانجليزية لكلمات: العميل (People)، الغرض من الائتمان (Purpose)، القدرة على السداد (Payment)، الحماية (Protection) والنظرة المستقبلية (Perspective).

منح الائتمان ومقارنتها بما قدمه العميل عن نفسه للوصول إلى الواقع الفعلي لشخصيته سواء كان شخصاً طبيعياً أم معنوياً.¹

• **الغرض من الائتمان:** يقصد بذلك تحديد الهدف من الحصول على القرض أو التسهيلات، أي هل سيستخدم مثلاً في تمويل أصول رأسمالية، أم في تمويل رأس المال العامل؟ وذلك من أجل مقارنتها مع السياسة العامة للبنك وأيضاً مع خبرات العميل وقدراته.²

• **القدرة على السداد:** يركز هذا المعيار على قدرة العميل على تسديد القرض، والفوائد المترتبة عليه في موعد الاستحقاق وفق الجدول المخصص لذلك، ويتم ذلك من خلال تقدير حجم التدفقات النقدية الداخلة للعميل، وتحديد ما إذا كان العميل سيستد المبالغ المستحقة عليه من إيرادات النشاط الممول بالقرض أم من إيرادات أخرى.³

• **الحماية:** أي استكشاف احتمالات توفر الحماية لأموال المستثمر في القرض وذلك من خلال تقويم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمها النقدية أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته بتسديد أصل القرض والفوائد المترتبة عليه.⁴

• **النظرة المستقبلية:** يقصد بها التوقعات أي إلقاء نظرة متفحصة على المستقبل واستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض، أي باستكشاف الظروف البيئية المستقبلية المحيطة بالعمل سواء الداخلية أو الخارجية ومن ثم الآثار المتوقعة لهذه الظروف على

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2002، ص: 150.

² - محمد مطر، مرجع سابق، 2006، ص: 379.

³ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2002، ص: 151.

⁴ - محمد مطر، مرجع سابق، 2006، ص: 380.

مصير القرض أو التسهيلات وتقويم المخاطر التي ستتسبب عن ذلك من احتمال خسارة القرض أو تعثر التسهيلات.¹

3-3 نموذج المعايير الائتمانية (PRISM):²

يعتبر هذا المنهج أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة لدى العميل ويساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد، ويتكون هذا المنهج من مجموعة من المعايير هي:

• التصور: يقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذه الأداء التفسيرية هي القدرة والفاعلية في:

- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان.

- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم الربحية.

• القدرة على السداد: ومضمونها هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدة خلال الفترة المتفق عليها ومن الأمور التي تُعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية والتي يلجأ إليها العميل عندما يستعد لتسديد الائتمان، وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على إعادة

¹ - محمد مطر، مرجع سابق، 2006، ص: 381.

* ترجع تسمية هذا النموذج PRISM إلى الحروف الأولى للترجمة الانجليزية لكلمات: التصور (Perspective)، القدرة على السداد (Repayment)، الغاية من الائتمان (Intention or purpose)، الضمانات (Safe guards) والإدارة (Management).

² - إيمان انجرو، مرجع سابق، 2006، ص: 41.

تسديد ما بذمته من التزامات لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلة والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

• **الغاية من الائتمان:** مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة الغرض أو الغاية وأن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.

• **الضمانات:** هنا يجب تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

• **الإدارة:**¹ تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل ومضمون الفعل الإداري يشمل:

- **العمليات:** ومن خلالها يتم التعرف على:

* أسلوب العميل في إدارة أعماله.

* تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.

* تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد.

وأيضا فيما إذا كان إنتاج العميل موسمي أو دائم.

- **الإدارة:** وتشمل على:

* استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.

* استعراض السيرة الذاتية لمدرء الأقسام.

* تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2002، ص: 157.

مما سبق نستنتج أنه لا يوجد تعارض بين النماذج الثلاثة لمعايير منح الائتمان ومضامينها تتدخل وتشارك فيما بينها بهدف التأكد عند دراسة طلب الائتمان أو القرض من مدى ملاءة العميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك وكذلك تحديد المخاطر التي تكثف عملية منح الائتمان.

المبحث الثاني: المخاطر المصرفية والمخاطر الائتمانية

لا شك أن طبيعة العمل المصرفي توجد احتمال أن تتعرض إدارة أي بنك لمجموعة من المخاطر المصرفية وذلك عندما تتخذ أي قرار، ولا يقف متخذ القرار عند الاعتراف بهذه المخاطر، وإنما يجب معرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، إذ كلما تمّ تحديد سبب المخاطر المصرفية كلما أصبح من الممكن تجنبها مما يكون له تأثير بالغ الأهمية في نمو واستقرار البنك، وعليه فإننا في هذا المبحث تسليط الضوء على ظاهرة المخاطر المصرفية من خلال التطرق إلى مفهومها، أهم أنواعها، والأساليب المتخذة في تجنبها.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع المخاطر المصرفية وأساليب مواجهتها.

تتزايد أهمية التحليل الائتماني في عصرنا الحالي وذلك باعتباره أداة هامة للتقليل الخسائر التي تتحملها المصارف التجارية بسبب القروض المتعثرة، وتعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار ائتماني.

1- مفهوم المخاطر المصرفية

قبل التطرق إلى مفهوم المخاطر المصرفية لا بد من معرفة مفهوم المخاطرة أولاً، حيث يقصد بها " ذلك التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التأكد، ويتطلب

القياس المتصل بالمخاطرة أن يتم التعبير عن عدم التأكد وتأثيره السلبي المُحتمل على الربحية.¹

ويمكن القول أن المخاطر هي: " الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة والناجمة عن التقلبات والتغيرات في الأعمال والأنشطة المتعلقة بتلك المؤسسة".²

أما المقصود بالمخاطر المصرفية فإن معظم الدراسات عرّفتها على أساس العوامل الرئيسية المسببة لها، وقامت تلك الدراسات بتقسيم تلك الأسباب إلى مجموعة من المخاطر سيتم ذكرها في النقطة الموالية.

2- أنواع المخاطر المصرفية

هناك العديد من المخاطر التي تواجه البنوك والتي أشارت إليها لجنة بازل في وثيقة اتفاقيتها الثانية وهي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، إضافة إلى المخاطر المصرفية الواردة في الوثائق المساندة، ولكنها لا تدخل في حساب معدل الكفاية لرأس المال طبقاً للاتفاقية السابقة وهي مخاطر السيولة، مخاطر الأنشطة أو العمليات الالكترونية، كما أن هناك نوعين من المخاطر المصرفية لم تتضمنها الوثيقة الرئيسية أو الوثائق المساندة ، وهما المخاطر الاستراتيجية ومخاطر الالتزام.

- **مخاطر الائتمان:** تعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.³

وتمثل القروض أكبر أنواع المتغيرات التي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان، فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف بدقة، كذلك فإن قدرة الفرد على

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص:196.

² - David h.pyte: Bank risk management theory, hass school of business,university of california, ber Kelley,USA,1997, p:03.

³ - زارد مسعودة، مرجع سابق، 2011-2012، ص:17.

إعادة الدين تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد، ولهذا السبب يقوم البنك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدى لتقييم قدرة المقترض على رد القرض.¹

- **مخاطر السوق:** يقوم التحليل التقليدي بمقارنة حساسية دخل الفائدة للتغيرات التي تطرأ على عوائد الأصول مع حساسية مصروفات الفائدة للتعبيرات التي تطرأ على تكلفة الفوائد للخصوم، والهدف من ذلك هو تحديد مدى تغاير دخل الفائدة الصافي مع التحركات التي تطرأ على معدلات للفائدة السوقية.

وتشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغيرات الأساسية في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية، إن هذا يشمل التركيب الإجمالي لمحظة البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم والاستمرارية وكذلك التغيرات الأساسية التي تطرأ على معدلات الفوائد، وإن مراقبة مخاطر معدلات الفائدة يعتبر من الأمور الهامة بتقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم.²

- **مخاطر التشغيل:** تشير هذه المخاطر إلى احتمالات زيادة مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، وينتج ذلك نتيجة ضعف الرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفو البنك، وكذلك السرقات والاختلاسات التي قد تتم بواسطة بعض موظفي البنك أو عملائه، كما ترتبط مخاطر التشغيل بأعباء وعدد الأقسام والفروع، وكذا حجم العمالة والتقنية المستخدمة³، ومخاطر التشغيل أيضا هي تلك المخاطر التي ترتبط

¹ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 1999، ص:72.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، 2003، ص:73.

³ عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص:218.

بمشاكل عدم الدقة في التسجيل لعمليات المشتريات والمبيعات، وكذا جرد مختلف المصاريف في مختلف سجلات الشركة، وذلك عند عدم الامتثال لمختلف القواعد الخاصة بذلك.¹

- **مخاطر السيولة:** هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنوك في الحصول على قروض (ودائع) جديدة، ويتعاضد خطر السيولة عندما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع، ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر، وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول يمكن بيعها فوراً بسعر يقترب من القيمة الأساسية، وذلك لتلبية احتياجات السيولة، وكذلك فإن التزامات البنك قد تكون سائلة إذا كان يمكن إصدار الدين بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة، ولهذا فحينما يحتاج البنك إلى النقدية فإنه يمكنه بيع الأصول أو زيادة القروض، وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية واحتياطات الأموال وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات.²

- **مخاطر رأس المال أو الوفاء بالالتزامات:** تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات، وتعجز الشركة عن الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، وتتحدد صافي حقوق الملكية للشركة بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول، يلاحظ أن البنك الذي يملك حقوق ملكية تساوي 10% من الأصول على سبيل المثال يستطيع الصمود أما انخفاض كبير في قيمة الأصول أكثر من البنك الذي يمتلك 6% فقط من الأصول كحق ملكية.³

¹- Anthony M, Santomero: Commercial Bank Risk Management, the Wharton school, University of Pennsylvania, UAS, 1999, p10.

²- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، 1999، ص:72.

³- طارق عبد العال حماد، المرجع نفسه، 1999، ص: 74.

- المخاطر الاستراتيجية: وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب تخطيط استراتيجي في البنك، والاستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية.

ويصعب توافر مقاييس كمية في الممارسات العملية لقياس المخاطر الاستراتيجية، إلا أن تطور الأداء العام للبنك من عام إلى آخر يعطي مؤشرا على مدى نجاح البنك في التخطيط الاستراتيجي، وقد تزايد في الآونة الأخيرة عدد البنوك التي تفصح عن رؤيتها المستقبلية وتخطيطها الاستراتيجي المستقبلي بما يعني إعطاء صورة واضحة لمستخدمي القوائم المالية في الوقوف على التطورات المستقبلية لنشاط البنك.¹

ويمكن إبراز مجموعة أخرى من المخاطر التي تعترض نشاط البنوك وفقا لبعض الدراسات في الشكل الموالي:

¹ - سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ط1، ص:120.

الشكل 2: المخاطر المصرفية

المخاطر التي تتعرض لها البنوك

مخاطر الأحداث :	مخاطر الأعمال:	مخاطر التشغيل:	المخاطر المالية :
* المخاطر السياسية	* المخاطر القانونية	* مخاطر إستراتيجية الأعمال	* هيكل الميزانية
* المخاطر ذات العلاقة	* مخاطر السياسات	* الأنظمة الداخلية و	* هيكل قائمة الدخل
* مخاطر أزمات البنوك	* البنية المالية	مخاطر التشغيل	* ملاءة رأس المال
* المخاطر الخارجية	* مخاطر الدولة	* مخاطر التكنولوجيا	* مخاطر الائتمان
		* سوء الإدارة	* مخاطر السيولة
			* مخاطر سعر الفائدة
			* مخاطر السوق
			* مخاطر العملات

المصدر: نبيل حشاد، إدارة المخاطر القانونية، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 286، 2004، ص: 21.

3- أساليب مواجهة أو تجنب المخاطر المصرفية

في أعقاب الأزمات المالية وخصوصاً أزمة دول جنوب شرق آسيا عام 1997، قامت المؤسسات المالية والمنتديات الدولية بدراسة أسباب أزمات البنوك والمخاطر المصرفية التي تتعرض لها الدول، ووضعت الحلول والمقترحات التي تؤدي إلى خفض درجة المخاطر المصرفية والعمل على استقرار القطاع المصرفي، وشملت مجهودات المؤسسات والمنتديات الدولية أربعة محاور رئيسية هي: نقدية النظام المالي والمصرفي، قضايا حساب رأس المال، الشفافية والمعايير الرقابية وإشراك القطاع الخاص في منع الأزمات المالية والمصرفية.¹ وتتمثل أهم الخطوات التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية في هذا المجال في:

¹ - سمير الخطيب، مرجع سابق، 2005، ص: 75.

- اتفاقية بازل للرقابة المصرفية: صدرت اتفاقية بازل في يوليو 1988، وقامت على مجموعة من المبادئ، تنقسم إلى خمسة وعشرين مبدأ أساسياً تتطوي تحت العناوين الرئيسية التالية:¹

- المتطلبات والشروط المسبقة لرقابة مصرفية فعّالة: (المبدأ الأول).
 - الترخيص وهيكله المصارف: (المبدأ الثاني حتى المبدأ الخامس).
 - المعايير والأنظمة الاحترازية والمتطلبات الأساسية للرقابة: (المبدأ السادس حتى المبدأ الخامس عشر).
 - تحديد الأساليب المستمرة للرقابة: (المبدأ السادس عشر حتى المبدأ العشرون).
 - المتطلبات الأساسية لتوفير المعلومات الخاصة بالرقابة: (المبدأ الواحد والعشرون).
 - الصلاحيات المعطاة للسلطة الرقابية: (المبدأ الثاني والعشرون).
 - الرقابة خارج الحدود: (المبدأ الثالث والعشرون حتى المبدأ الخامس والعشرون).
- من خلال المبادئ السابقة قامت الاتفاقية بتحديد نسبة 08% كأدنى نسبة لكفاية رأس

المال والذي يتمثل في النسبة التالية:²

$$08\% \leq \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{الأصول والالتزامات مرجحة بالمخاطر}}$$

¹- أحمد الرضي، " النظام الرقابي المصرفي في سوريا ومتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة "، ورقة مقدمة خلال مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا، دمشق، سوريا، يوليو 2005، ص:4.

²- سمير الخطيب، مرجع سابق، 2005، ص:41.

حيث:

• الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي أو المدفوع والمتمثل في: أسهم عادية، أسهم ممتازة، شهادات الاستثمارات والاحتياطات المعلنة (باستثناء الاحتياطات، إعادة التقييم) والأرباح المحتجزة.

• الشريحة الثانية: هي رأس المال التكميلي ويتمثل في: الاحتياطات غير المعلنة أو فروق إعادة تقييم الأصول (يستبعد منها 55%) والمؤونات (لا تتجاوز نسبتها 1.25% كحد أقصى من الأصول والالتزامات مرجحة بالمخاطر)، والقروض المتوسطة والطويلة من المساهمين، وكذا الأسهم الممتازة والسندات التي ستحول إلى أسهم بعد فترة. ويتحدد الحد الأدنى لرأس المال من خلال الآتي:¹

- تبويب الأصول في مجموعات حسب درجة المخاطرة التي تتعرض لها، وتتراوح درجة المخاطرة بين صفر للنقدية، وما في حكمها 100% للقروض والأصول الثابتة.
- تبويب البنود خارج الميزانية (الالتزامات الناشئة عن إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتعامل في المشتقات) حسب درجة المخاطرة.
- تحديد قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة السابقة ويتم ذلك بضرب قيمة الأصول بأوزان المخاطرة المناظرة لها.
- تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بضرب قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة بنسبة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

أما الأوزان فتتراوح بين 0% و 100% حسب طبيعة الأصل:²

¹ - عاطف جابر، طه عبد الرحيم، مرجع سابق، 2008، ص: 210.

² - نبيل حشاد، "إدارة المخاطر القانونية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 286، 2004، ص: 29.

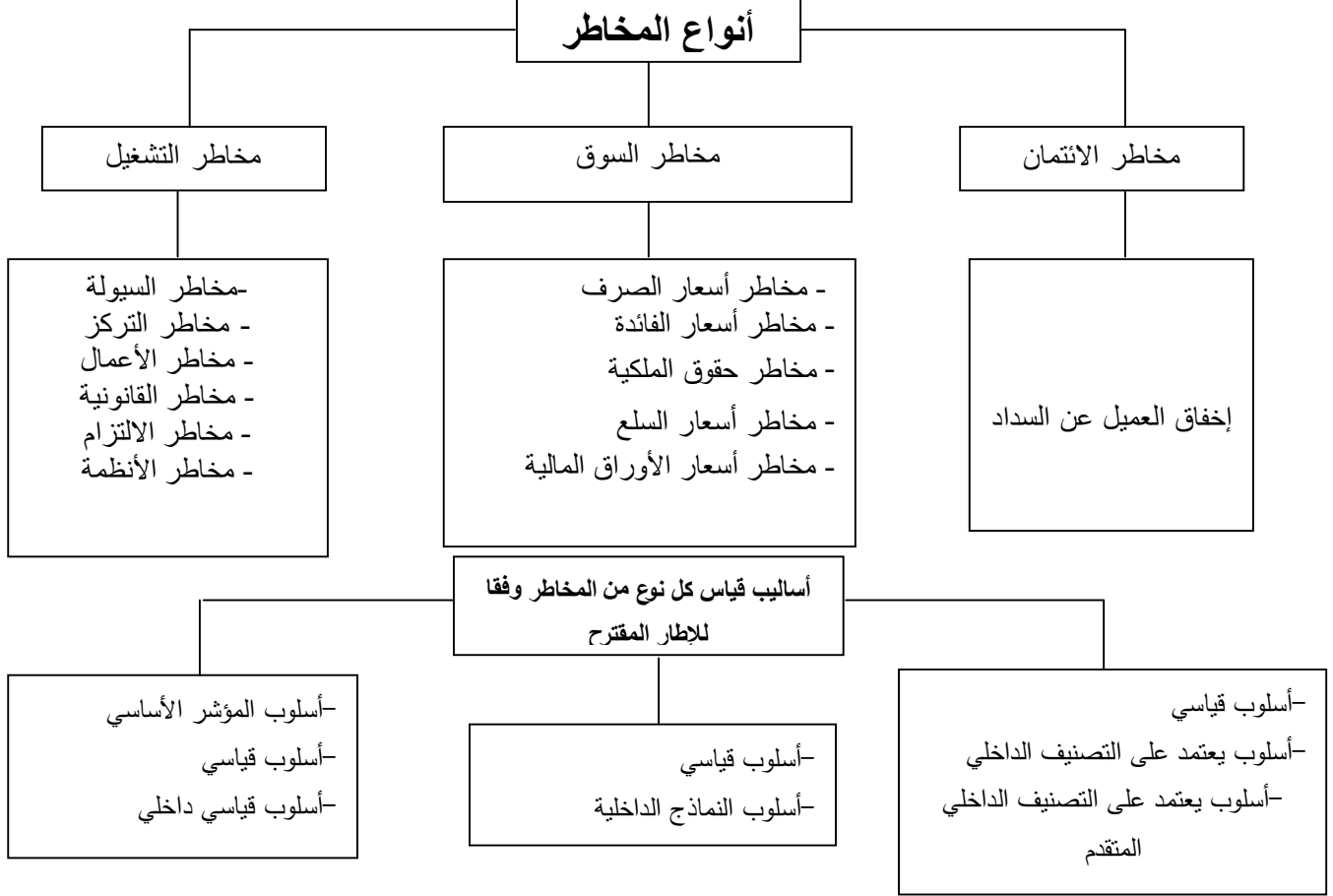
- 0% بالنسبة للنقدية والمستحقات المضمونة من الحكومات والمستحقات على حكومات بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو لدى البنوك المركزية.
 - من 5% إلى 50% بالنسبة للمستحقات على القطاع العام المحلي والقروض المضمونة ومستحقات على بنوك بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو على بنوك التنمية الدولية، وكذا بعض التعهدات (خارج الميزانية) التي يُقدمها البنك لزبائنه كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية.
 - 100% بالنسبة للأصول الثابتة والتوظيفات والقروض على القطاع الخاص أو على المؤسسات خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وكذا بالنسبة للتعهدات التي يُقدمها البنك على القروض (خارج الميزانية).
- بالرغم من الأهمية التي حظي بها اتفاق بازل 1 إلا أنه ثمة نقاط ضعف ينطوي عليها نذكر منها:¹

- إغفال الأسس الاقتصادية في اختيار مستوى 08%.
 - عشوائية أصناف المخاطر المعتبرة، ولم يتم ربطها بمستوى المخاطر الحقيقية.
 - تمييز هش ما بين المخاطر، حصرت في أربع فئات (0، 20، 50، 100%).
 - غياب التجزئة لمخاطر القروض حسب مستوى عمرها جديدة أو ناضجة.
 - غياب اعتبار الأثر الايجابي المرتبط بالتنوع.
 - تطوير تحكيم على رأس المال بطريقة تخفض من مستوى رأس المال القانوني.
- نظرا لتطور المخاطر المصرفية خصوصا بعد أزمة جنوب شرق آسيا 1997 تم نشر مقترحات جديدة في كفاية رأس المال في يونيو 1999، تم دعمها بنشر نسخة جديدة منها في يناير 2001 تحت ما يعرف باتفاقية بازل 2 والتي تهدف إلى تقديم نظرة متكاملة للتعامل

¹ - نبيل حشاد، مرجع سابق، 2004، ص: 27.

مع المخاطر، انطلاقاً من مضمون أوسع للمخاطر يتجاوز نطاق مخاطر الائتمان حيث تم إدراج مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، كما بينه الشكل التالي :

الشكل 3: المخاطر وأساليب قياسها وفق لجنة بازل 2



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص:392.

ركزت الاتفاقية في إطار مواجهة هذه المخاطر على ثلاث محاور هي:¹
 - المحور الأول: يتعلق بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال.

¹ - نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 11، اتحاد المصارف العربية، الجزء 2، 2005، ص:48.

- المحور الثاني: يتعلق بالمراجعة الرقابية داخل البنوك وهو ما يساعد على التحكم أكثر في مخاطر التشغيل من خلال إدارة رشيدة، وبطبيعة الحال تتحمل البنوك المركزية أيضا مسؤوليتها في هذا الصدد من خلال وظيفة الرقابة على البنوك التجارية.

- المحور الثالث: يتعلق بضبط السوق، وقد منحت الاتفاقية للبنوك المرونة في تقدير مخاطر السوق التي تتعامل معها باعتبارها هي الأعراف بها.

ومنهُ أصبحت كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 2 كما يلي:

$$\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)} \leq 08\% \frac{\text{الأصول والالتزامات مرجحة المخاطر + مقياس المخاطر السوقية} \times 1.25}{}$$

حيث: - الشريحة الثالثة: تتمثل في القروض المساندة التي أتاحت اتفاقية بازل اعتبارها ضمن عناصر رأس المال المساندة، وهي القروض التي تزيد آجالها عن 5 سنوات، على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها، والحكمة في ذلك هي تخفيض الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساندة كلما اقترب أجل استحقاقها، على أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي بغية عدم التركيز على الاعتماد على هذه القروض.¹

- برنامج تقييم القطاع المالي والمصرفي: بدأ تطبيق هذا البرنامج منذ عام 1999 من قبل الصندوق النقد الدولي وتطبيقه حوالي 53 دولة منها الدول العربية التالية: الإمارات، تونس، اليمن، لبنان، مصر ويهدف هذا البرنامج إلى:²

- مساعدة الدول في إيجاد إطار عام لسياسة جيدة لتقوية ودعم القطاع المصرفي والمالي.

¹ - سمير الخطيب، مرجع سابق، 2005، ص:33.

² - سمير الخطيب، المرجع نفسه ، ص:77.

- جعل القطاع المالي أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الداخلية أو الخارجية، وجعل تأثيراتها السلبية أقل ما يمكن.

- تطوير القطاع المالي والمصرفي بغرض زيادة كفاءته وعمقه، وزيادة قدرته على المساهمة بدرجة أكبر في النشاط الاقتصادي.

كما اعتمد هذا البرنامج على مجموعة من المؤشرات تدعى معيار (CAMELS)*

لتقييم وترتيب البنوك الخاضعة لتقدير السلطات النقدية هذه المؤشرات في ما يلي:¹

• كفاية رأس المال: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر في ما يلي: مستوى معيار كفاية رأس المال ونوعية رأس المال، مدى سلامة المركز المالي للبنك، مقدرة إدارة البنك على جذب موارد إضافية لتدعيم رأس المال سواء من كبار المساهمين أو غيرهم، طبيعة وحجم وتطور الأصول والالتزامات العرضية غير المنتظمة، ومدى كفاية المخصصات اللازمة للتكوين لهذه الأصول وغيرها من الالتزامات المحتملة، مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك، هيكل الأصول والالتزامات آخذاً في الاعتبار مخاطر التركز، نوعية المخاطر الناتجة عن العمليات خارج الميزانية (الالتزامات العرضية والارتباطات)، حجم الأرباح ومدى استمرارية العناصر المولدة لها، ومدى ملاءمة ما يوزع منها نقداً، وما يحتجز لتدعيم عناصر رأس المال ومعدلات النمو في حجم الأصول وخطط البنك المستقبلية في هذا المجال وإمكانية تحقق ذلك.

• جودة الأصول: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر في ما يلي: سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها، مستوى القروض غير المنتظمة على إجمالي المحفظة، كفاية المخصصات

*ترجع تسمية هذا النموذج بـ CAMELS إلى الحروف الأولى للترجمة الانجليزية لمصطلحات: كفاية رأس المال (Capital Adequacy)، جودة الأصول (Asset Quality)، كفاءة الإدارة (Management)، الربحية (Eaming)،

السيولة (Liquidity) والحساسية لمخاطر السوق (Market Risk Sensitivity to)

¹ - سمي الخطيب، مرجع سابق، 2005، ص ص: 79-82.

المرتبطة بالأصول، المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية، التركيزات في القروض والاستثمارات المالية، المقدرة على تحصيل القروض غير المنتظمة وكفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات.

• كفاءة الإدارة: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر في ما يلي: مستوى ونوعية إشراف مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، كفاءة وقدرة القائمين على الإدارة، المقدرة على التخطيط وعلى إدارة المخاطر، فاعلية نظم المعلومات، كفاية نظم الرقابة الداخلية، كفاية واستقلالية المراجعة الداخلية، الالتزام بالقوانين والتعليمات، الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبي الحسابات، توافر كوادر مناسبة، تركيز السلطات من عدمه، ملاءمة سياسة الأجور، معاملات المديرين وكبار المساهمين، نتائج تقييم العناصر الأخرى .

• الربحية: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر في ما يلي: الحجم والنوع على الاستقرار، المقدرة على تدعيم رأس المال، مستوى المصروفات بالمقارنة بحجم الأعمال، كفاية المخصصات والمقدرة على تدعيمها، حجم الأصول غير المنتظمة، مدى احتمالات انخفاض مستوى الأرباح نتيجة لمخاطر السوق.

• السيولة: تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر في ما يلي: كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية، المقدرة على توفير سيولة بتكلفة مناسبة، حجم الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر تذكر، الحجم المتوقع استخدامه من الارتباطات على الحدود الائتمانية، موارد قصيرة الأجل لتمويل أصول ذات آجال طويلة، استقرار الودائع، الكفاءة في إدارة الأصول والالتزامات.

• الحساسية لمخاطر السوق: ويتم ذلك بدراسة الحساسية لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأوراق المالية، وكمثال يدرس مدى تناسب آجال الأصول والالتزامات من حيث التسعير (العائد) وسلم الآجال لكل عملة وذلك لكل من: عناصر ذات

سعر عائد ثابت والآجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق، عناصر ذات سعر عائد متغير والآجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق.

ويتم حساب الفجوة في كل شريحة وكذلك الفجوة التراكمية وإعداد السيناريوهات والاقتراحات اللازمة للحد من أي مخاطر من هذا النوع والتحكم فيها.

المطلب الثاني: مفهوم وصور المخاطر الائتمانية وأساليب مواجهتها

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة.

1- مفهوم المخاطر الائتمانية

يقصد بها " احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك، وعليه فإن تخفيض درجة المخاطرة الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسارة الناجمة عنها يمكن أن تتحقق إذا كانت علاقة البنك بالمقترض علاقة مستمرة، ويتمتع بقدرة على متابعة ومراقبة القروض بعد منحها وذلك لتحصيلها في مواعيد الاستحقاق"¹، كما يمكن تعريفها على أنها: " تلك المخاطر التي يعجز العميل عن سداد أصل القرض وفوائده وقد يكون لديه القدرة المالية على السداد ولكن لا يرغب بالسداد، ومن هنا تنشأ مخاطر الائتمان."²

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة، حيث أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب

¹ - فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، وآخرون، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006، ص:129.

² - أسامة عزمي سلام، شقيري نوري، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد والراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص:60.

منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلاً، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع، على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلاً ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع، وفي ما يلي عرض لكل منهما:¹

- **المخاطر الخاصة أو المخاطر غير النظامية:** يقصد بالمخاطر غير النظامية تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو بنك ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنه أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات تجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه.
- **المخاطر العامة أو المخاطر النظامية:** يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك، وذلك بفعل عوامل اقتصادية، سياسية واجتماعية يصعب التحكم بها والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.

2- صور المخاطر الائتمانية

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية.

¹ - مفتاح صالح، معارفي فريد، المخاطر الائتمانية "تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، أفريل، 2007، ص:3.

- المخاطر المتعلقة بالعميل: ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعها المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.
 - المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل: إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل بحيث أن لكل قطاع درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.
 - المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل.¹
 - المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:² ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها.
 - المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان على متابعة العميل والائتمان الممنوح له.
 - المخاطر المتصلة بالغير: ترتبط هذه المخاطر بأحداث أو أمور خارجة عن إرادة كل من العميل طالب الائتمان والبنك كإفلاس أحد العملاء المهمين للبنك.
- 3- طرق معالجة المخاطر الائتمانية:³**

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته. وتبدأ

¹ - حابس إيمان، مرجع سابق، 2010-2011، ص:27.

² - شريف مصباح أبو كرش، "إدارة المخاطر الائتمانية المصرفية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، جامعة خليل، فلسطين، 8-9 مايو 2005، ص:7.

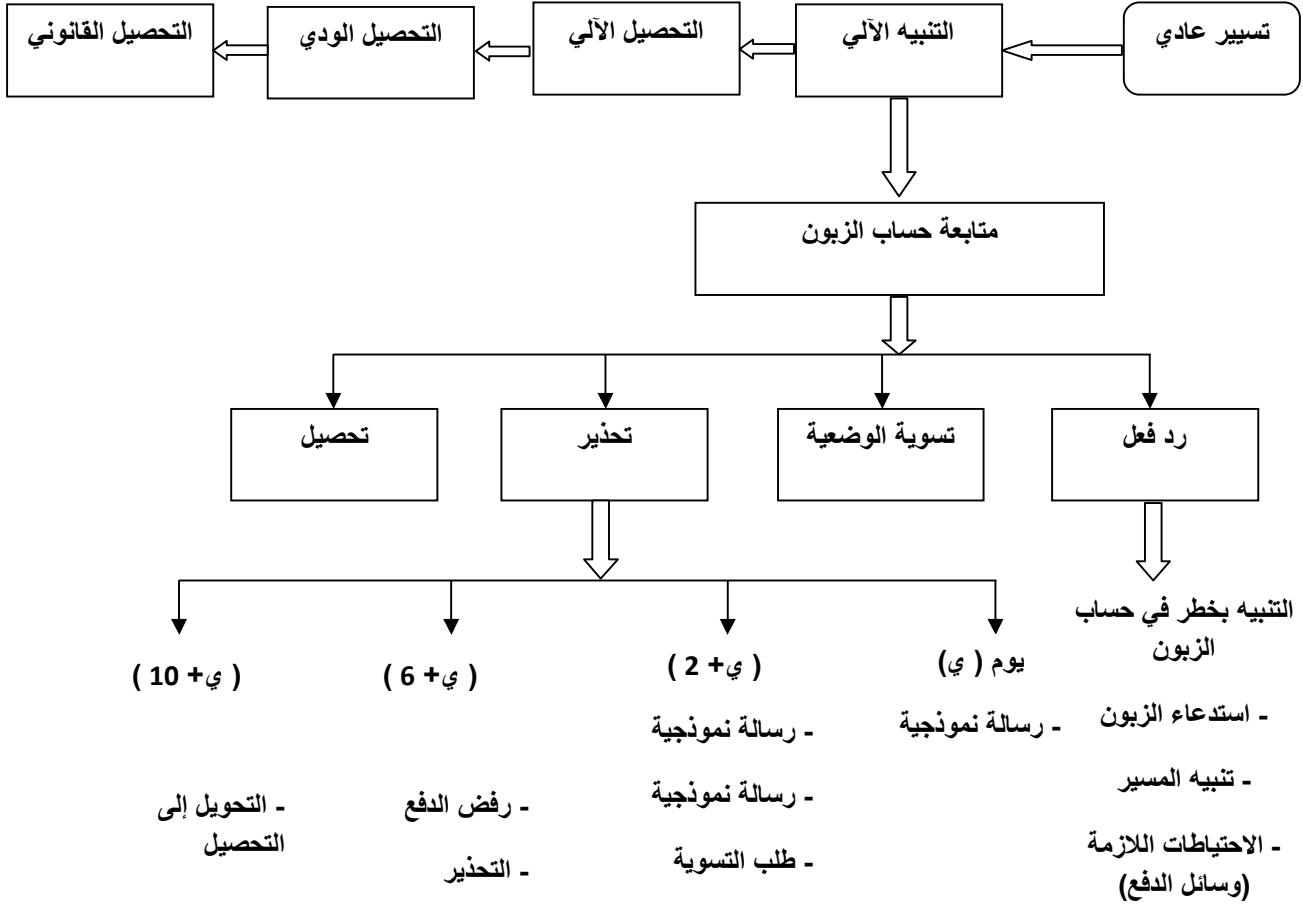
³ - طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، الملتقى العلمي الدولي 2، كلية العلوم الاقتصادية والحقوق، جامعة ورقلة، 2008، ص:30.

عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل. فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

- **تحصيل القروض:** تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في:

- **رد الفعل:** يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر. لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل، لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.
 - **الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع:** إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.
 - **التصاعد:** يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.
 - **تسيير الحسابات:** يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقاً لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.
- فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.
- والشكل التالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري.

الشكل 4: يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري



المصدر: طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، مرجع سابق، 2008، ص:31.

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

• **معالجة القرض:** يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، ويتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقرض بدون ضمانات أولاً، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حساب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة.

هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).

- وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

المبحث الثالث: التعثر المصرفي والتعثر المالي للعملاء

تعتبر البنوك أداة هامة ورئيسية في تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، سواء من خلال قيامها بعمليات الإقراض أي الائتمان التي توفر التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية، أو قيامها بتأسيس المشروعات المختلفة أو المساهمة في رؤوس أموالها، وتمثل عمليات منح الائتمان النشاط الرئيسي والأساسي في أنشطة البنوك، كما تمثل أيضا مصدرا رئيسيا من مصادر إيراداتها، ومن هنا تبدو خطورة تعرض القروض التي تمنحها البنوك للتعثر، وهذا ما ينعكس سلبيا على سرعة دوران أموالها المستثمرة والفوائد المحققة منها، وبالتالي التأثير سلبيا على أنشطة البنوك بصفة عامة وظهور مشكل التعثر المصرفي، وعلى نشاط الإقراض بصفة خاصة.

المطلب الأول: التعثر المصرفي، مفهومه، أسبابه وأنواعه

من الطبيعي أن البيئة المصرفية محفوفة بالمخاطر، إلا أن إقبال المصارف على تحملها دون دراسة جدية لنتائجها قد يهدد استمرارية بقائها، مما قد يؤدي بها إلى الانهيار، وليس هذا فحسب بل إن تعثر المصرف أو مجموعة من المصارف من شأنه وضع النظام المصرفي ككل في خطر، مما يزعزع ثقة المودعين ليس في المصرف فحسب وإنما في النظام المصرفي بمجمله، مما يزرع بذور أزمة نظامية تهدد استقرار النظام المالي.

1- مفهوم التعثر المصرفي.

يمكن إعطاء مصطلح التعثر عدة تعاريف ومن بينها:

- التعريف الأول: "التعثر المالي يعد نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل، لتحديد أسباب التعثر فإنه تتباين هذه الأسباب من بنك إلى آخر".¹

- التعريف الثاني: "يعد مصطلح التعثر وصفا لموقف التعثر لشيء يخل بالتوازن، يفقدنا القدرة على الحركة ويصبح الهدف الرئيسي لنا في هذه اللحظة هو استعادة ما كنا عليه، أي التوازن والتحكم في حركة القدمين تمهيدا لاستئناف المسيرة، وهو بهذا يختلف عن السقوط والتحطم والانهيار، فالتعثر هو مجرد حادث عرضي مفاجئ نتيجة لظهور عائق غريب في مجرى طريق المسيرة".²

وعليه يتم استنتاج التعريف التالي للتعثر المصرفي: التعثر المصرفي هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة وغير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير، وهو ما يسمى كذلك بالعسر والذي

¹ - محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، 1997، ص:368.

² - محسن أحمد الخضير، مرجع سابق، 1996، ص:23.

إذا لم يتم معالجته على وجه السرعة فإن المنشأة تكون بطريقها إلى الفشل المالي الذي يقودها إلى الإفلاس والتصفية.

2- أسباب التعثر المصرفي.

يلاحظ أنه هناك العديد من المشكلات المصرفية التي تكون إحداها أو كلها سببا في إفلاس بنك أو إعساره ومن هذه المشكلات ما يلي:

• أسباب إدارية: إن الإدارة السيئة المسببة للفشل هي الإدارة التي تستطيع ضمان تحقيق الكفاءة وكذلك الفعالية كجزء من نشاطها اليومي والمستقبلي، فالإدارة عندما تكون سيئة تكون الممارسة للعملية الإدارية مخالفة لواحد أو أكثر من النقاط التالي:¹

- عدم وجود استراتيجية محددة وواضحة؛

- عدم وجود رقابة بشكل عام ورقابة على التكاليف بشكل خاص؛

- عدم تناسب الهيكل التنظيمي واحتياجات العاملين؛

- حدوث تجميل في النتائج المالية.

• أسباب فنية: تتمثل في العناصر التالية:²

- التوسع الكبير في منح الائتمان بجميع أنواعه على أسس غير سلمية؛

- توفر السيولة العالية لدى المصارف بسبب ضخامة حجم الودائع لديها مما يجعل

المصارف تتدفع في منح التسهيلات والقروض؛

- المنافسة بين المصارف؛

- الصلاحيات الواسعة لمدراء الفروع؛

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،

الأردن، 2000، ص: 282.

² - زيتوني كمال، دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير، فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011-2012، ص: 28.

- لا تقتزن الكثير من عمليات منح الائتمان بعمليات دراسات الجدوى للمشروع؛
- بعض المصارف لا تلتزم بالتعليمات وما هو مخصص لا في منح الائتمان.

• **أسباب تسويقية:** تعد المسألة التسويقية من أهم الأسباب التي تتسبب في تعثر البنك، فقد يواجه البنك معين بمنافسة حادة لمنتجاته في السوق المحلية أو الخارجية يغذيها انخفاض الكفاءة السعرية والفنية لهذه المنتجات، وسواء كان ذلك للاعتبارات خارجة عن نطاق إرادة إدارة البنك أم لا، هذه العوامل تعرقل الجهود التسويقية للمشروع، ومما ساعد المشروع على مواجهة التغيرات التي تحتاج السوقين المحلية والخارجية.¹

3- أنواع التعثر المصرفي.

تتباين وجهات نظر المهتمين بظاهرة الفشل* في تحديد أنواعه، إلا أن الإجماع يشير إلى أن للفشل الأنواع التالية:²

- **الفشل الاقتصادي:** ويقصد به حالة مصرف تعجز عوائده المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة التمويل، وبمعنى آخر أنه يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.

- **الفشل المالي:** يختلف مفهوم الفشل المالي وفقا لشكل التحليل الذي يمكن استخدامه في تحديد ذلك، فقد يقصد بالفشل المالي حالة تتعدم فيها قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل رغم أن مجموع أصوله تزيد عن مجموع خصومه، كما يقصد به حالة الإفلاس التي تمر بها المصرف عندما تزداد مطلوباته عن قيمة أصوله، مما تقدم فإنه لغرض التنبؤ بالفشل وفقا لشكله والعوامل المسببة له، وذلك باستخدام التحليل المالي لا يمكن أن تتكامل

¹ - زيتوني كمال، مرجع سابق، 2011-2012، ص: 28.

* لانفرق بين مصطلحي الفشل والتعثر.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2002، ص: 236.

العلاقة بينهم، إلا بعد الأخذ بعين الاعتبار حالة الإدارة التي تعمل في ظلها البنك إضافة إلى فعالية وكفاءة الإدارة ذاتها، فتكامل العلاقة بين هذه المتغيرات لا بد وأن تمد البنك بنتائج مهمة عن ظواهر مستقبلية أهمها ظاهرة الفشل.¹

المطلب الثاني: التعثر المالي للعملاء، مفهومه، أسبابه ومراحله

بقصد الإلمام بجوانب موضوع التعثر المالي للعملاء سنحاول عرض مفهوم التعثر المالي للعملاء، وكذا الفشل المالي للمشروعات وإفلاسها، وأسباب هذه الظاهرة إضافة إلى أهم مراحلها.

1- مفهوم التعثر المالي:

ينطوي مفهوم التعثر على العديد من المفاهيم من أهمها:

1-1 العسر المالي: يعني في معناه العام عدم قدرة للمشروع أو العميل على الدفع والوفاء بالتزاماته تجاه الغير وقد يكون العسر المالي عسرا ماليا فنيا، أو قد يكون عسرا ماليا قانونيا وذلك كما يلي،²

• **العسر المالي بالمعنى الفني:** ويشير إلى عدم قدرة المشروع أو العميل على الوفاء بالتزاماته الجارية قصيرة الأجل، أي أن المشروع يعتبر متعثرا عندما لا يستطيع توليد فائض نقدي من خلال النشاط الذي يمارسه بالشكل الذي يكفي لمواجهة أعباء والتزامات هذا النشاط، ومن ثم تتخفف القدرة الذاتية للمشروع على سداد التزاماته الجارية، وتأمين احتياجاته من مستلزمات الإنتاج وسداد أجور ومرتببات العمال وسداد أقساط وفوائد القروض، ويتآكل بالتدرج رأسماله العامل حتى يصل إلى مرحلة التوقف عن العمل.

¹ - عمار أكرم الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 58.

² - عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر الطبعة الأولى، 2009، ص: 19.

• **العسر المالي بالمعنى القانوني:** يشير إلى عدم قدرة المشروع على تغطية كافة التزاماته المستحقة عليه، أو بمعنى آخر هو النقطة أو الحد الذي تكون عنده الأصول الخاصة بالمشروع أقل من التزاماته، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على حقوق الملكية، وينشأ هذا العسر عندما تكون قيمة أصول المشروع التي في حوزته غير كافية لتغطية الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل نتيجة تكبد المشروع لخسائر متتابعة تؤثر على رأس المال المشروع وتجعله مورداً مالياً ضعيفاً لا يقدر عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية مع الغير.

ويمكن تقديم تعريف للتعثر يُعتبر الأكثر دقة وهو: " التعثر هو عملية وحالة، فمن كونه عملية فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر، وتؤدي إلى الحالة التي عليها المشروع من عدم قدرته على سداد التزاماته والحصول على التزامات جديدة، بل أيضاً العودة إلى ما كان عليه من قبل، أو استعادة توازنه المالي النقدي والتشغيلي".¹

1-2 الفشل المالي: هناك أكثر من تعريف للفشل المالي في الدراسات الأكاديمية التي عنيت بهذا المفهوم، إذ يفسره البعض بأنه التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية، وهناك من يرى بأنه عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق أو الفترات المحاسبية اللاحقة، بينما يرى فريق آخر بأنه التوقف عن سداد فوائد القروض أو السندات، وفريق آخر يعرف الفشل المالي على أنه توقف الشركة عن سداد توزيعات الأسهم الممتازة، بينما يمكن القول أن الفشل المالي هو جميع التعريفات السابقة إذ جميعها تؤكد على عدم مقدرة المشروع على تسديد التزاماته الجارية في تاريخ استحقاقها.²

¹ - محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، 1996، ص:33.

² - وليد ناجي الحيايلى، مرجع سابق، 2004، ص:249.

وعموماً فإن الفشل المالي يعني الشركة تسير نحو التقاعد والتصفية، ومن أن تلك الشركة تزول من الحياة الاقتصادية اختياريًا فالفشل هو القانون الأخير لها، أو أنه نهاية وموت الشركة.¹

من خلال ما سبق فإنه يمكن القول أن التعثر يختلف عن العسر، فالتعثر هو مجرد كربة تواجه مسيرة المشروع تؤدي إلى حدوث اختلال بين موارده والتزاماته، وعدم توافق أو توازن بين إيراداته أو التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، وتختلف شدة الاختلال أو عدم التوافق وفقاً لمعيارين هما:²

- مدى حيوية المشروع وسلامة أجهزته الإدارية وقدرة القائمين عليه؛
- مدى قوة العائق المسبب للكربة وضخامة حجمه نسبياً بالقياس للمشروع، وظهوره المفاجئ أمام مسيرة المشروع ووقوع الصدى أو رد الفعل من جانب البيئة المحيطة بالمشروع؛

تجدر الإشارة هنا أنه يمكن وضع تصور لمفهوم التعثر المالي ليشمل مجموعة من المصطلحات الدالة عليه بصفة أو بأخرى وهي:³

- إفلاس المشروع، إفسار المشروع أو تصفية المشروع؛
- الفشل المالي، الاختلال المالي أو العجز المالي.

1-3 العميل المتعثر: يمكن تعريف العميل المتعثر بأنه العميل الذي يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية، يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها، ويركز هذا التعريف على أسباب التعثر، كما يمكن تعريفه بأنه العميل الذي

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2000، ص: 272.

² - محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، 1996، ص: 34.

³ - محسن أحمد الخضيرى، المرجع نفسه، 1996، ص: 31.

يتوقف عن سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو الذي ترد له شيكات، وهنا يكون التعريف من خلال سرد نتائج التعثر.¹

2- أسباب التعثر المالي للعملاء

هناك العديد من الأسباب والعوامل سواء الداخلية أو الخارجية التي تؤدي بطريقة أو بأخرى إلى حدوث التعثر المالي للعملاء، ونوجز أهمها في ما يلي:²

2-1 الأسباب الخارجية:

تشتمل على مجموعة من العوامل التي تنشأ من الظروف الخارجية أي لا تخص نشاط العميل داخل مشروعه ومن أهمها:

- المنافسة الشديدة فيما بين الشركات؛
- ظروف اقتصادية عامة إذ تزداد نسب التعثر في الظروف الاقتصادية الصعبة؛
- تغيير في الطلب على منتجات الشركة المقترضة، وكذا التوقعات المتشائمة للمشتريين؛
- قرارات حكومية لها تأثير سلبي على أداء الشركة؛
- قوى أخرى قاهرة لها صفة اعتراضية كالكوارث الطبيعية مثلاً؛
- مدى توفر الائتمان وكلفته، حيث تزداد احتمالات التعثر في ظل ظروف تقييد الائتمان وارتفاع كلفته.

2-2 الأسباب الداخلية:

تشتمل على مجموعة من العوامل التي تنشأ من الظروف الداخلية أي تخص نشاط العميل داخل مشروعه ومن أهمها:

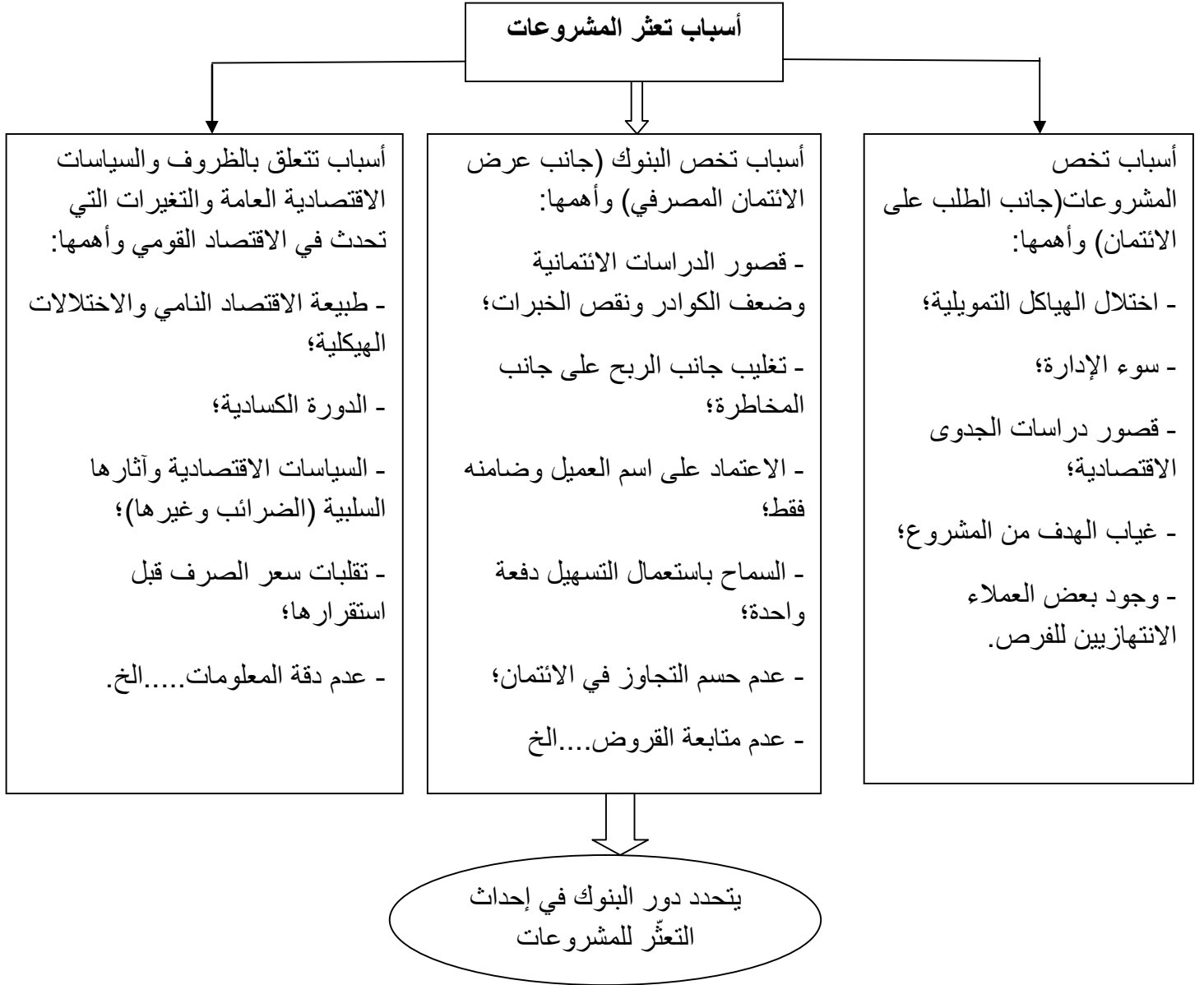
- أسباب مالية: وتشتمل على ما يلي:

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 2009، ص: 23.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2000، ص ص: 284-285.

- إدارة مالية ضعيفة؛
 - ارتفاع المديونية؛
 - التوسع في توزيع الأرباح؛
 - عدم استغلال الموجودات بشكل مناسب؛
 - التأخير في تحصيل الديون.
- أسباب غير مالية: وتشتمل على ما يلي:
- ضعف الإدارة؛
 - ترقيات غير حكيمية وتوسع غير حكيم؛
 - تقديم المظهيرية على الربحية؛
 - عدم كفاءة إدارة المشتريات، البيع والإنتاج؛
 - قاعدة ضيقة من العملاء؛
 - عدم السيطرة على المخزون؛
 - استعمال تكنولوجيا وتقنية متخلفة.
- كما هناك من يرجع تعثر المشروعات إلى العديد من الأسباب كما بينه الشكل الموالي:

الشكل 5: أسباب تعثر المشروعات



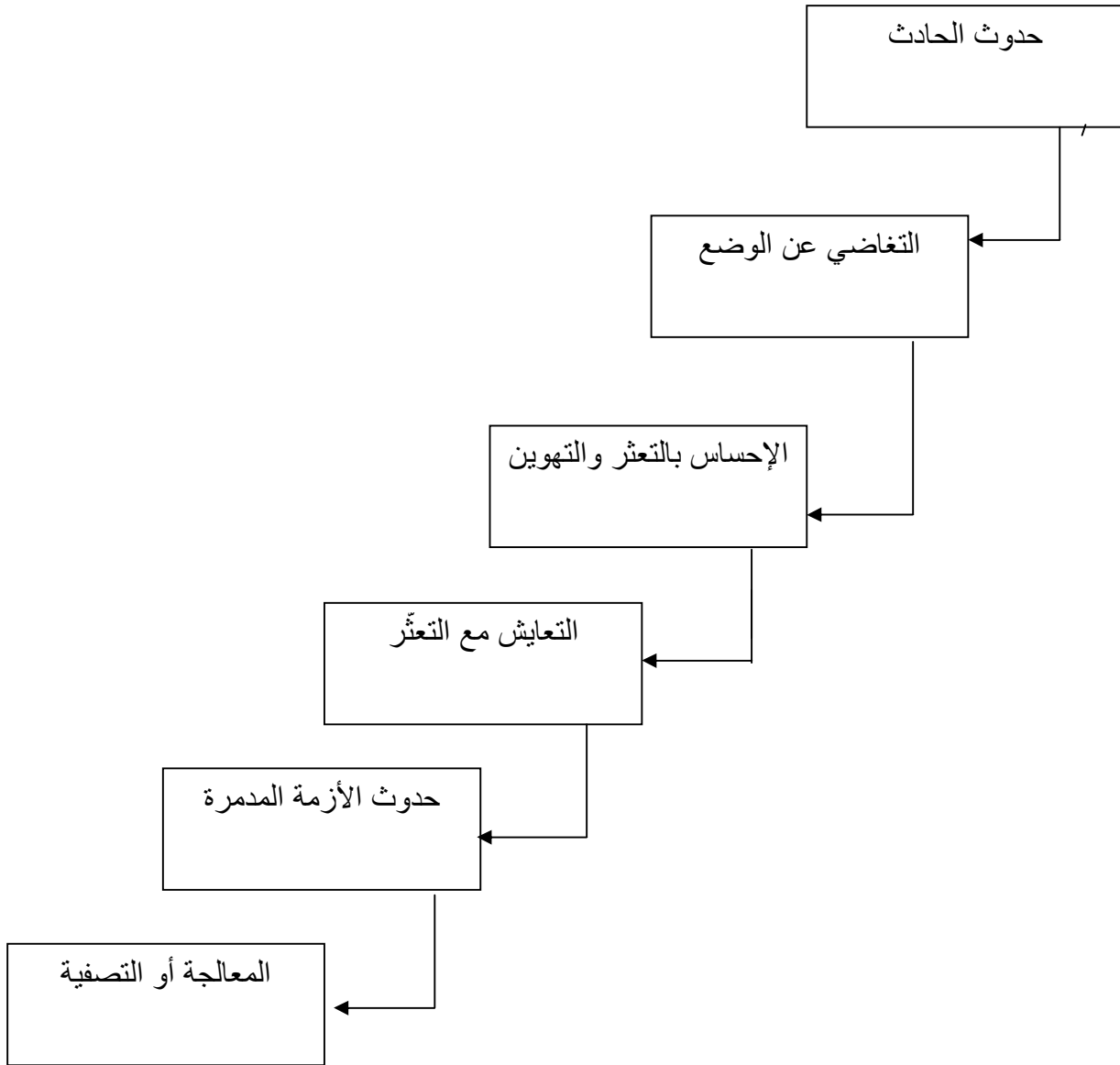
المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 2007،

3- مراحل التعثر المالي للعملاء.

يمر التعثر المالي بعدة مراحل يجب دراستها بشكل جيد للتعامل مع المشروع

المتعثر، وهذه المراحل يظهرها بوضوح الشكل المالي:

الشكل 6: مراحل التعثر المالي للعملاء



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، 1996، ص: 38

حيث يظهر لنا من هذا الشكل أن سيناريو التعثر المالي للعملاء يمر بستة مراحل أساسية يتعين عليها أن نتعرض لها بشيء من الإيجاز، وهو ما سيتم التطرق إليه في ما يلي:¹

¹ - محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، 1996، ص: 39-44.

- **مرحلة حدوث الحادث العارض:** هو البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث حادث طارئ ما يمثل لحظة اختبار وتحدي للمدير المالي للمشروع فإذا تنبه لها وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، ولكن إذا غفل عنه واستهتر به واستهان بخطورته بدأ التعثر، وكثيرا ما يبدو الحادث العارض "أمرا عاديا هينا لا قيمة له"، ومن أمثلة الحوادث العارضة ما يلي:

- الدخول في التزامات غير مخططة لا تعطي عائدا سريعا أو بطيئة العائد، وبالتالي تخلق عبئا وتولد التزاما لم يكن في الحسبان يلتهم جانبا من الفائض الذي يحققه المشروع ويحول توازن المشروع إلى اختلال، والفائض النقدي إلى العجز؛
- ظهور التزام عارض فجائي غير مخطط يستنزف جانب من السيولة أو يمتص السيولة كاملة أو يلتهم جانبا هاما من رأس المال العامل، خاصة في حالة ازدياد تكاليف الموارد الخارجية التي اقترضها المشروع سواء نتيجة لقرار إداري من السلطات النقدية أو نتيجة لحادث ما في السوق النقدية المحلية والعالمية، أو سوق رأس المال المحلي أو العالمي؛
- تحقق خطر داهم لم يستطع المشروع توقعه من قبل ولم يحتاط له القائمون على إدارته مثل اكتشاف اختلاسات بمبالغ ضخمة أو إفلاس بعض العملاء.

- **مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:** هي المرحلة التي يدق فيها بعض خبراء البنك أو المشروع المتعثر جرس الإنذار، لتنبية القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤشرة على عملية التعثر والدافعة إليها، إلا أن تجاهل القائمين على إدارة البنك ومقابلة هذا الإنذار بالاستهزاء والسخرية، خاصة إذا ما كانت هناك بطاقة سوء تحييط بمستخدمي القرارات في المشروع وتصور لهم سوء أعمالهم حسنا، أو كان متخذ القرار ممن لا يحسنون الإدارة، أو كان يعتمد على نواحي أخرى في استمراره في منصبه وليس على ناتج عمله وكفاءته الإدارية.

- استمرار التعثر والتهوين من خطورته: في هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقمًا، حيث تتحول المشاكل الوليدة إلى مشاكل بالغة النمو مكتملة الأركان والجوانب، ورغم وضوح خطورة الوضع إلا أن القائمين على إدارة البنك والمشروع لا يعطيانها الأهمية الواجبة، ولا يقومون بتغيير سياسة المشروع المالية، واتخاذ احتياطات وإجراءات علاجية مناسبة، بل الاستمرار في ذات السياسة الاتفاقية غير السليمة التي كان المشروع يسير عليها من قبل، وفي الوقت ذاته يتوسع المشروع في الإنفاق غير المخطط وغير المدروس، ويتسع نطاق الخسائر تدريجياً.

- التعايش مع التعثر: في هذه المرحلة تتوقف الاستثمارات الجديدة كلية، وتتعهد أي عمليات لزيادة الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى مجرد المحافظة على بعض خطوط الإنتاج القائمة مع غلق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع إصلاح الأعطال فيها، أو القيام بعمليات الصيانة والإحلال والتجديد لها، ويصبح المشروع كالمحكوم عليه بالإعدام ينتظر النهاية المحتومة والتي لا بد أنها آتية، ومن هنا يسيطر اليأس والإحباط على العاملين فيه، وعلى من يتعامل معه.

- المرحلة المدمرة: تحدث الأزمة عندما يواجه المشروع حادث ضخم لا يمكن مراجعته بطرق الامتصاص والتعتيم، وبالتالي يقوم جمهور المتعاملين مع المشروع (البنوك المقرضة، موزعين، موردين، مصالح الضرائب وغيرها)، بالمطالبة بحقوقهم والحجز على المشروع واتخاذ كافة الإجراءات القانونية، فضلا عن تجميد معاملاتهم معه.

- معالجة الأزمة أو تصفية المشروع: في هذه المرحلة يبدأ أصحاب المشروع بالاجتماع واستدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، وعادة ما تبدأ عملية المعالجة بإعفاء مجلس الإدارة الحالي الذي كان سببا في إحداث الأزمة والوصول بها إلى هذه المرحلة، ثم تعيين مفوض على المشروع ومنحه كافة السلطات والصلاحيات للقيام بعملية الإصلاح المطلوب، سواء من خلال عمليات الدمج أو بتصفية أو عمليات الإقالة من التعثر

وإعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية، واستعادته لحيويته وأرباحه وقدرته على النمو والتوسع والانتشار وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.

ولعل مفهوم تعثر المشروعات ووجود مظاهر وعلامات للتعثر يشير إلى أن المشروع المتعثر يتحول عبر مراحل مختلفة إلى مشروع مفلس اقتصادياً، أي يعاني من حالة إفلاس اقتصادية يصل إليها من خلال عدة مراحل هي:¹

- المرحلة 1: تبدأ من السحب على المكشوف إلى زيادة الأعباء؛
- المرحلة 2: هي مرحلة الفشل الاقتصادي، وتتمحور حول عدم قدرة المشروع على تحقيق أرباح أو الوصول إلى صافي الربح أقل من المبلغ المناسب لتغطية المخاطر، حيث أن الربحية هي المصدر الرئيسي للسيولة؛
- المرحلة 3: هي مرحلة الإعسار المالي أو التوقف عن الدفع للالتزامات الجارية المستحقة خلال السنة المالية؛
- المرحلة 4: هي المرحلة التي تتعادل فيها القيمة السوقية للمشروع مع مجموع التزاماته، بالإضافة إلى توقفه عن الدفع للالتزامات الجارية بالكامل؛
- المرحلة 5: هي المرحلة التي تكون فيها القيمة السوقية للمشروع أقل من مجموع خصومه، وهي المرحلة التي يصل فيها المشروع إلى حالة الإفلاس الاقتصادي الكامل.

المطلب الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي كنموذج حديث للتحليل المالي

تطرقنا في الفصل الأول على كيفية استخدام النسب المالية في التحليل المالي وفي تحليل المركز المالي قصير الأجل في شركات الأعمال والتي اصطلاحنا على تسميتها

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 2009، ص: 27.

بالنماذج التقليدية للتحليل المالي، أما في هذا المطلب سوف نتعرض على كيفية استخدام النسب المذكورة للتنبؤ بالتعثر المالي، فقد أظهرت العقود الأخيرة مدى أهمية الاستفادة من التحليل المالي باستخدام النسب ليس فقط في تقييم النشاط الخاص بالشركة، وإنما أيضا في التنبؤ بمدى الكفاءة المالية لأنشطتها المستقبلية، وفي توفير وسيلة الإنذار المبكر للشركة لما يساعدها في الاحتياط المطلوب لاحتمالات التعثر المستقبلي.

1- مضمون التنبؤ بالتعثر المالي:

ظهر الاهتمام بصياغة نماذج متقدمة للتنبؤ بالتعثر المالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الستينات من القرن المنصرم، على أثر الجدل الذي ظهر حول دور مدقق الحسابات في الإبلاغ على احتمال التعثر المالي للمشاريع الاقتصادية، والتي لاقت صعوبة في تسديد التزاماتها المستحقة عليها، على أثر ذلك شجع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات الأمريكية الباحثين والمختصين للقيام بالدراسات الأكاديمية والمهنية التي تُعنى بهذا الشأن.¹

وكان (Beaver،1966) أول باحث أنجز دراسة في هذا المجال، فبنا نموذجا للتنبؤ بتعثر الشركات، ثم تبعه في ذلك (Altman،1968) فبنا هو الآخر نموذجه الخاص والذي شاع استخدامه فيما بعد تحت اسم نموذج (Z.Score)، وقد بنا كلا منهما نموذجه الخاص على مجموعة من النسب المالية المركبة والمترابطة ضمن سلاسل زمنية يمتد أفقها الزمني على مدار عدة فترات محاسبية، ليتشكل منها نموذج إحصائي يُضفي على تلك النسب سمة الديناميكية. ويقدر يجعلها أداة صالحة للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات، ومنذ ذلك الحين وحتى الآن سعى كثير من الباحثين إلى تطوير نماذج جديدة للتنبؤ، وذلك سواء من جهة تحديث الأساليب والمناهج المتبعة في بنائها، حيث كان أسلوب تحليل الانحدار المتعدد هو

¹ - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2004، ص:250.

الأكثر شيوعاً في هذا المجال، ليقوم البعض مثل (wilcox،1971) باستخدام نظرية الاحتمالات والدالة اللوغارتمية، وأحدث الأساليب هو ما اتبعه (koh and tan،1999)، بالاعتماد على منهج الشبكة الحاسوبية للمعلومات (Neural Net work)، وأيضاً من جهة المتغيرات التي تتكون منها حيث لم يعد الأمر محصوراً على متغيرات ذات طبيعة كمية، بل أُدخل في بناء البعض من النماذج متغيرات نوعية مثل مؤهلات إدارة الشركة، معدل دوران الموظفين، فاعلية التنظيم، حجم الشركة وعمر الشركة، وقد كان (Argenti،1983) حيث بنا نموذجاً على متغيرات من البيئة الخارجية للشركة مثل الظروف الاقتصادية العامة على المستوى الكلي، وظروف السوق، معدلات التضخم والقوانين والتشريعات السائدة على المستوى الجزئي.¹

ويلاحظ أن بعضاً من هذه الدراسات قد سعى للتنبؤ بالتعثر المالي قبل وقوعه بخمس سنوات، وبعضها لأربع سنوات وبعضها لسنة واحدة كما سعى بعضها لمعرفة النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ باحتمال التعثر في الشركات صغيرة الحجم، والمعايير والوسائل التي يمكن وضعها لموضوع التقييم كالقوائم المالية، كذلك توضح الدراسات حجم العينة التي أخضعت للتحليل والأسلوب الإحصائي الذي استخدم في ذلك، والنتائج التي توصلت إليها كل دراسة ومضامين هذه النتائج للتنبؤ بالتعثر المالي في شركة الأعمال.²

2- النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي.

إن هذا النوع من النماذج يعتمد على معطيات كمية أي قابلة للقياس الكمي والعددي، وهي عبارة عن البيانات المالية الخاصة بالشركة المراد التنبؤ بمدى تعثرها من عدمه، ويمكن إيجاز أهم النماذج فيها في ما يلي:

¹ - محمد مطر، مرجع سابق، 2006، ص ص: 364-365.

² - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سابق، 2005، ص: 186.

- نموذج (Beaver): حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالتعثر، وتعد هذه الدراسة الرائدة في هذا المجال قد لجأ (Beaver) إلى استخدام وانتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المركبة، وكان عنوان دراسة (Beaver) هو التحليل المالي كمؤشرات للفشل (financial analysis as predictions of failure)، وقد درس (Beaver) 30 نسبة مالية واختار منها ستة نسب اعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس، وقد اتسم نموذج (Beaver) بقوة تنبؤية جعلته قادرا على التنبؤ قبل وقوع التعثر بخمس سنوات، أما فيما يخص النسب التي اعتمدها هذا النموذج فهي:¹

- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون؛
- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة المديونية إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة التداول؛
- نسبة التداول السريع.

وقد طبق هذا النموذج على 79 شركة فشلت خلال الفترة (1954-1964)، فضلا عن 79 شركة ناجحة ومماثلة للشركة الفاشلة في حجم الأصول ونوع الصناعة.

أما فيما يخص النتائج التي توصل إليها (Beaver) فهي:²

- لم تكن التدفقات النقدية للشركات الفاشلة أقل من الشركات الناجحة، بل كان أيضا إجمالي موجوداتها السائلة أقل؛

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2000، ص: 293.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2000، ص ص: 294-295.

- تميّزت الشركات الفاشلة بانخفاض قدرتها على مواجهة التزاماتها وارتفاع هذه الالتزامات؛
 - تميّزت الشركات الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها، وانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام؛
 - وجود اختلاف كبير بنسبة التدفق إلى إجمالي الديون بين الشركات الناجحة والفاشلة مع اتساع الفارق عند الاقتراب من الإفلاس؛
 - إن أفضل نسبة للتنبؤ بالتعثّر هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات؛
 - تميّزت الشركات الفاشلة بانخفاض مخزونها بالمقارنة مع الشركات الناجحة، وذلك خلافاً للاعتقاد السابق حيث كان يُعتقد أن المخزون السلعي في الشركات الفاشلة أعلى منه في الشركات الناجحة؛
 - كانت بعض الموجودات السائلة مثل النقد وصافي رأس المال العامل أفضل من الموجودات المتداولة والموجودات السريعة كمؤشرات للفشل.
- وعلى وفق هذه النتائج اعتمد (Beaver) على النسب المالية للسته السابقة، وأظهرت هذه النسب قدرة على التنبؤ لخمس سنوات قبل وقوع التعثّر، وكانت نسبة الخطأ (10%، 18%، 21%، 24%، 22%) في السنوات الخمس على التوالي، وهذه النتائج ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95%، مؤكدة قدرة المتغيرات التي حددتها على التنبؤ مبكراً بالتعثّر.
- ونستدرك هنا أن التنبؤ بالتعثّر وفق نسب (Beaver) لا يتم بالاعتماد على نتائج هذه النسب بشكل منفرد، وإنما يجب أن تؤخذ مجتمعه كحزمة من النتائج، وهنا يبدو ويظهر دور المحلل المالي في تجسيد واقع الشركة المدروسة وفق نتائج النسب الستة المذكورة سابقاً.

- نموذج (Altman): يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية معروفة، تدرس خمس متغيرات مستقلة ومتغير تابع يرمز له بالرمز (Z)، ويعتبر هذا النموذج تعديلاً لنموذج (Altman) الذي وضعه عام 1968، وقد اعتمد (Altman) على الأسلوب الإحصائي التحليل التمييزي على عينة مكونة من 33 شركة ناجحة و33 شركة فاشلة روعي فيها التماثل، ومن خلال 22 نسبة مالية تم ترجيح خمس نسب مالية اعتبرت وفقاً لوجهة نظره أفضل النسب المميزة للأداء، والتي يمكن أن تتنبأ بالتعثر وهي:¹

X_1 : صافي رأس المال العامل على مجموع الأصول؛

X_2 : الأرباح المحتجزة في الميزانية على مجموع الأصول؛

X_3 : الربح قبل الفوائد والضرائب على مجموع الخصوم؛

X_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين على مجموع الخصوم؛

X_5 : المبيعات (رقم الأعمال) على مجموع الأصول،

Z: دليل الاستمرارية.

ويعبر عن هذا النموذج رياضياً بالمعادلة التالية:

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.01X_5$$

وبموجب هذا النموذج فإن الشركات تُصنّف إلى ثلاث فئات من أجل قياس قدرتها على الاستمرارية وهي:²

• الفئة الأولى: فئة الوحدات القادرة على الاستمرارية (الشركات الناجحة)، وهي تلك

الشركات التي تكون قيمة (Z) فيها من 2.99 وأكثر؛

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2000، ص:300.

² - منير شاكر ، وآخرون، مرجع سابق، 2005، ص:181.

- الفئة الثانية: فئة الشركات المشكوك في إمكانية استمراريتها أي التي يحتمل إفلاسها، وهي تلك الشركات التي تكون قيمة (Z) فيها أقل من 1.81؛
 - الفئة الثالثة: فئة الشركات التي يصعب التنبؤ بوضعها وهي التي تكون قيمة (Z) فيها بين 1.81 و 2.99، ومن أجل تقرير وضعها لابد من إجراء دراسة تفصيلية لوضعها.
- والملاحظ أن (Altman) قد أجرى اختياره لهذا النموذج على عينات من الشركات، ولمدة خمس سنوات قبل الإفلاس، وكانت جيدة في السنة الأولى قبل الإفلاس، حيث تمكن النموذج من التنبؤ بفشل الشركات بنسبة 95%، وفي السنة الثانية بنسبة 72%، و 48% في السنة الثالثة، و 29% في السنة الرابعة، و 36% في السنة الخامسة قبل التعثر والإفلاس.¹

- نموذج (kida): يعتبر نموذج (kida) أحد النماذج الحديثة الذي استخدم في عملية التنبؤ بالتعثر المالي في عام 1981، وقد بُني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابع (Z) بموجب المعادلة التالية:²

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

حيث:

X_1 : صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول؛

X_2 : حقوق المساهمين على إجمالي الالتزامات؛

X_3 : الأصول السائلة على الالتزامات المتداولة؛

X_4 : المبيعات على إجمالي الأصول؛

X_5 : النقدية على إجمالي الأصول.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، 2000، ص: 302.

² - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2004، ص: 262.

فإذا كانت نتيجة اختبار المشروع وفق هذا النموذج ايجابية يكون المشروع في حالة أمان من التعثر المالي، أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع مُهدد بالتعثر المالي، وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بالتعثر المالي وصلت إلى غاية 95% قبل سنة من حدوث التعثر.

- **نموذج (Shirata):** قام (Shirata) في عام 2002 بتطوير نموذج للتنبؤ بنجاح أو تعثر الشركات، وذلك اعتماداً على دراسة عينة من الشركات اليابانية تضم (10457) شركة مفلسة و(30421) شركة غير مفلسة، واستعمل في دراسته هذه 72 مؤشراً مالياً، وخلص إلى نموذج يسمى ب(SAF2002)، ووفق هذا النموذج فإن الشركات التي تكون قيمة النموذج لديها أقل من 0.26 تعتبر معرضة للتعثر، وقد فسّر هذا النموذج 77.2% من حالات الإفلاس والمعادلة التي تحدد هذا النموذج هي:¹

$$\text{SAF2002} = 0.0104X_1 + 0.268X_2 - 0.0661X_3 - 0.237X_4 + 0.07077$$

حيث:

X_1 : الأرباح المحتجزة على مجموع الموجودات؛

X_2 : صافي الدخل قبل الضريبة على مجموع الموجودات؛

X_3 : معدل دوران المخزون؛

X_4 : مصروف الفائدة على المبيعات (رقم الأعمال).

3- النماذج النوعية للتنبؤ بالتعثر المالي.

- **نموذج (Argenti):** يجمع هذا النموذج والذي يعرف في عالم الأعمال تحت مسمى (A.Score) بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر، ويعتمد معايير مختلفة

¹-وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، 2004، ص:263.

لتقييم حالة الشركة المقترضة يجمع بين المؤشرات المالية والمؤشرات النوعية أو الوصفية، وإن كان يعطي للثانية وزناً أكبر، وحسب هذا النموذج تمر الشركة المتعثرة عادة بالمرحل التالية:¹

- حدوث العيوب التي تقود إلى:
- حدوث الأخطاء والتي يترتب عليها ظهور:
- أعراض الفشل والتي باستفحالها تؤدي إلى حدوث:
- الفشل الفعلي ممثلاً بالتصفية أو بالإفلاس.

وفي مجال التطبيق الفعلي للنموذج تعطى كل مرحلة من المراحل الثلاث الأولى المؤدية إلى التعثر علامة تتناسب مع وزنها النسبي والمحدد في النموذج كما يلي:²

- العيوب وزنها النسبي 43؛
- الأخطاء وزنها النسبي 45؛
- الأعراض وزنها النسبي 12.

وقد اقترح (Argenti) لكل عنصر من العناصر الثلاثة السابقة مجموعة من المؤشرات التفصيلية حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

¹ - محمد مطر، مرجع سابق، 2006، ص: 370.

² - محمد مطر، المرجع نفسه، 2006، ص: 371.

الجدول رقم (01): أوزان مؤشرات عناصر نموذج (Argenti)

المرحلة	العناصر الفرعية (المؤشرات)	الوزن النسبي في النموذج	العلامة الفعلية للشركة المدروسة
العيوب	أوتوقراطية الإدارة	10	
	الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة و المدير العام	08	
	تدني الكفاءة لدى الإدارة التنفيذية	06	
	تدني الكفاءة لدى الإدارة المالية	05	
	خلل في نظم الرقابة الداخلية	03	
	خلل في النظام المحاسبي بشكل عام	03	
	خلل في نظم التعيين و الترقيع و التدريب	03	
	تدهور معنويات العاملين	03	
	ارتفاع معدل دوران الموظفين	02	
	المجموع	43	
الأخطاء	تزايد مضطرد في حجم الديون	18	
	توسع كبير و غير مبرر في نشاط المنشأة	15	
	الدخول في مشاريع كبيرة تفوق طاقة المنشأة	12	
	المجموع	45	
الأعراض	مؤشرات مالية سيئة	05	
	الإفراط في إجراءات المحاسبة الخلاقة (الإبداعية)	04	
	تغيير متكرر في السياسات المحاسبية و لمدقق حسابات المنشأة	03	
	المجموع	12	
	المجموع الكلي	100	

حيث:

- يكون احتمال الفشل ضئيل إذا كان مجموع العلامات يقل عن 18؛
- يوجد احتمال معقول للفشل إذا كان مجموع العلامات أكبر من 18 وأقل من 35؛
- يكون احتمال الفشل قويا إذا كان مجموع العلامات 35 فأكثر.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل نجد أنه يتعين على كل بنك أن يضع سياسة ائتمانية تتسم بالشمول والوضوح والواقعية، وتسعى مباشرة إلى تحقيق أهداف البنك، وأن تمثل هذه السياسة بناءً محكما متناسقا يحقق للأداء فعاليته وانسيابه بين المستويات الإدارية المختلفة، وأن تكون حدود واختصاصات القائمين على تنفيذ ومراجعة ومتابعة وتقييم هذه السياسة واضحة بلا تداخل يعرقل عملية صنع القرار داخل البنك، وتؤكد ظاهرة تعثر المشروعات التي تم تمويلها بواسطة قروض من البنك أن التعثر المصرفي هو نتيجة التعثر المالي للعملاء، وذلك لو اعتبرنا أن المحفظة الاستثمارية للبنك تركز على القروض الموجهة للمشروعات الاستثمارية، وبالتالي عند تعثر العميل في سداد القرض سواء كان ذلك نتيجة عدم قدرته أو عدم رغبته في ذلك، فإنه بالضرورة سوف تظهر مشكلة التعثر المصرفي، وبالتالي فإن أهم الحلول التي يمكن اعتمادها في مواجهة هذه الظاهرة هو اعتماد أساليب تحليل ومتابعة متكاملة وذلك بحسب أنواع القروض من حيث المدة والغرض والضمانات ومصادر السداد، وهذه الأساليب سوف تكون بمثابة الإنذار المبكر عن التعثر أو علاماته المبكرة، وبالتالي تكون ردود الإدارة المختصة في البنك مانح القرض فعالة في وضع الاستراتيجية المناسبة للتعامل مع ظاهرة التعثر، والتي تركز حول اختيار الأساليب المناسبة للوصول بالعميل إلى بر الأمان وبالتالي ضمان البنك تحصيل أمواله، وهذه الأساليب تختلف باختلاف النموذج المستخدم في ذلك، ولكن بشكل عام يعتبر التحليل المالي بنموذجيه التقليدي باستخدام النسب المالية، والحديث باستخدام التنبؤ بالتعثر المالي للعملاء أحسن معيار لاتخاذ قرار المنح من عدمه، وذلك لتفادي وقوع البنك في مشاكل جمّة هو في غنى عنها باعتباره يعتمد المبدأ التجاري في كل تعاملاته.

الفصل الثالث

دراسة حالة لدى البنك الجزائري الخارجي - وكالة بوسعادة-

- المبحث الأول: الإطار العام للبنك الجزائري الخارجي
- المبحث الثاني: وصف عملية التحليل المالي للملف المقدم كنموذج للبنك
ميدان الدراسة
- المبحث الثالث: تقييم عملية تحليل البنك ميدان الدراسة للملف المقدم كنموذج

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية للبنك التجاري العمومي وكالة مدينة بوسعادة، وقد تم الاستعانة في ذلك بملف طلب قرض استثماري تم الحصول عليه من وكالة البنك ميدان الدراسة، والتي من خلالها نتعرف على أهم الشروط المطبقة على هذا النوع من القروض، وكذا معرفة المعلومات التي يطلبها البنك من العميل طالب القرض، وذلك من خلال وضع ملف طلب القرض على مستوى مصالح منح القروض بالبنك ميدان الدراسة.

المبحث الأول: الإطار العام للبنك الجزائري الخارجي

قبل التطرق إلى الدراسة الميدانية لمعرفة كيفية التحليل المالي في مصالح منح القروض بالبنوك التجارية العمومية ميدان الدراسة، لا بد أولاً أن يتم تقديم هذه البنوك، وهذا ما سوف نستعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: نبذة تعريفية بنك الجزائر الخارجي

1- تقديم بنك الجزائر الخارجي:

تم إنشاء بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967 طبقاً للمرسوم رقم 204/67 برأس مال قدره 24 مليون دينار، ليتم رفعه إلى 600 مليون دينار عام 1991 ثم إلى 24.5 مليار دينار في سنة 2001، ومقره الرئيسي موجود في الجزائر العاصمة، وبإمكانه إقامة وكالات وفروع بموافقة وزير المالية كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن، وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي، وقد استعاد البنك الجزائري الخارجي تدريجياً نشاطات المؤسسة البنكية التالية:¹

- القرض الليوني في 01 أكتوبر 1967؛
- سوسيتي جينرال في 31 ديسمبر 1967؛
- بنك باركلي المحدود في 30 أبريل 1968؛
- قرض الشمال في 31 ماي 1968؛
- البنك الصناعي للجزائر والمتوسط في 31 ماي 1968.

¹ - دليل الموقع الإلكتروني الرسمي لبنك الجزائر الخارجي www.bea.dz ، تمت المعاينة بتاريخ: 2015/04/26 على

وتحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي في 01 جوان 1968، وتأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي، حيث يسير من طرف رئيس مدير عام ومدير عام مساعد وثلاث مستشارين، وهم مكلفون بالتسيير وتطبيق السياسة الخاصة بالبنك وتمثيله تجاه الغير، ومنذ 1970 وبنك الجزائر الخارجي محل ثقة للقيام بجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سوناطراك، شركة النقل البحري، شركات البناء الكبرى)، وبعد 21 سنة خبرة ويفضل تطبيق القانون رقم 88/01 في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات المالية، قام بنك الجزائر الخارجي بتغيير صيغته وأصبح يوم 5 فيفري 1989 مؤسسة بالأسهم، مع المحافظة على هدفه الأساسي المسطر بموجب القانون المؤرخ في 01 أكتوبر 1967.

ويملك بنك الجزائر الخارجي فرعين في الخارج هما:

- بنك الدولي العربي في باريس؛
- البنك العربي للاستثمار والتجارة الدولية في أبوظبي.

2- أهداف بنك الجزائر الخارجي:

يسعى بنك الجزائر الخارجي لتحقيق الأهداف المتمثلة في تكوين محفظة تجارية بأموال الشركات خارج قطاع المحروقات مثل:¹

- تمويل مشاريع البناء والتعمير؛
- تمويل مشاريع الالكترونيات، شبكات الاتصال والإعلام الآلي؛
- تمويل مشاريع النقل والخدمات الأخرى؛
- تمويل مشاريع الكيمياء، البتروكيمياة والصيدلة.

¹ - مطويات تعريفية بالبنك الجزائري وجدت على مستوى بنك وكالة بوسعادة.

المطلب الثاني: وظائف بنك الجزائر الخارجي

تتمثل الوظائف التي يقوم بها بنك الجزائر الخارجي فيما يلي:¹

- تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى من خلال تمويل صفقات التصدير والاستيراد؛
- بالإضافة إلى تمويلاته الخاصة فإنه يتدخل بضمانه الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقات القرض مع مراسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول أخرى؛
- يشارك في كل نظام أو مؤسسة تأمين القرض للتعامل الخارجي، ويمكن له أن يكلف بالتسيير أو المراقبة للصفقات مع الخارج؛
- يمكنه تنفيذ كل العمليات المصرفية الداخلية والخارجية التي تلائم موضوعه، وذلك في إطار القوانين سارية المفعول؛
- يجمع الودائع ويقدم القروض على المدى القصير، المتوسط أو الطويل؛
- يقدم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن لا سيما عمليات الصرف أو تحويل الأموال.

المطلب الثالث: تقديم وكالة بنك الجزائر الخارجي لوكالة بوسعادة

تأسست وكالة بنك الجزائر الخارجي في مدينة بوسعادة سنة 1986، وتتكون هذه الوكالة من المصالح التالية:²

- مصلحة تسيير الإدارة: عملها يتعلق بكل الجوانب الإدارية على مستوى الوكالة.

¹ - مطويات تعريفية بالبنك الجزائري وجدت على مستوى بنك وكالة بوسعادة.

² - مقابلة أجريت مع المكلف بالدراسات في مصلحة منح القروض في بنك Bea وكالة بوسعادة السيد لوعيل عاشور بتاريخ: 20/04/2015.

- **مصلحة الصندوق:** لها وظيفة تلقي الودائع النقدية، وتسديد الشيكات الخاصة بالعملاء وتسيير المبالغ النقدية الموجودة بحوزة البنك عموماً.
- **مصلحة المحفظة:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ التحويلات لمصلحة حساب الزبائن، القيام بتنفيذ أوامر تسديد الحسابات الموكلة إليها في حدود المبالغ التي تملكها.
- **مصلحة التجارة الخارجية:** تهتم هذه المصلحة بالعمليات التجارية الخاصة بالصفقات التي تغطي بالعملة الأجنبية مثل الاعتماد المستندي وعمليات التوطين، كما تستقبل التحويلات بالعملة الأجنبية لصالح الزبائن المقيمين في الجزائر.
- **مصلحة القروض:** تضم هذه المصلحة مصلحتين فرعيتين وهما:
 - **مصلحة العلاقات مع الزبائن:** لها وظيفة جمع وتحليل كل عوامل التقييم اللازمة لدراسة الملف (وثائق محاسبية، تجارية، جبائية، مالية)، بالإضافة إلى تحديد وتقييم الضمانات المتعلقة بالقروض المطلوبة من قبل العملاء.
 - **مصلحة الالتزامات:** لها مهمة تفعيل القرض ما إن يرخص هذا الأخير من طرف مصلحة العلاقات مع الزبائن، كما تقوم بمتابعة التزامات البنك والبحث عن الضمانات المرتبطة بالقروض المطلوبة.
- وتتمثل القروض التي يمنحها بنك الجزائر الخارجي للزبائن فيما يلي:¹
- 1- قروض الاستغلال:** هي قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها السنة، وتنقسم إلى قروض بالصندوق وقروض بالإمضاء:
- **القروض بالصندوق:** تضم بدورها الأنواع التالية:

¹ - دليل القروض والضمانات الموجودة على مستوى البنك Bea وكالة بوسعادة.

- تسهيلات الصندوق: هي قروض توجه لتمويل العجز قصير الأجل في الخزينة، على أن يكون هذا العجز مؤقت؛
- السحب على المكشوف: يمنح هذا النوع عادة لتمويل الدورة الاستغلالية الطويلة نسبياً أي من 3 إلى 9 أشهر؛
- القروض الموسمية: تمنح هذه القروض لتمويل أنشطة موسمية عادة ما تكون مدتها ثلاثة أشهر؛
- تسبيقات على الصفقات العمومية: يمنح هذا النوع من التسبيقات إلى أصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي كبناء الهياكل العمومية؛
- الخصم التجاري: يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها، ويدفع المبلغ للمستفيد بعد تخفيض مصاريف الخصم.
- القروض بالإمضاء: ترتبط بتعهد البنك لزيونه من أجل الحصول على تمويل للخزينة وتتقسم القروض بالإمضاء إلى:
- الكفالات: ويضم هذا النوع من القروض ثلاثة أصناف هي:
- *كفالة لضمان حسن تنفيذ الصفقة؛
- *كفالة لضمان استرجاع قيمة التسبيق؛
- *كفالة المزايدة.
- الاعتماد المستندي(CREDOC): ويوجه لتمويل صفقات التجارة الخارجية.
- 2- قروض الاستثمار: هي قروض موجهة لتمويل استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل:

- قروض متوسطة الأجل (CMT): تتراوح مدتها بين ثلاث وخمس سنوات، وتوجه إلى تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الطابع التجاري والخدماتي.
- قروض طويلة الأجل (CLT): تتراوح مدتها بين خمس وسبع سنوات وقد تمتد أكثر من ذلك وتوجه إلى تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الإنتاجي أو الصناعي.
- 1- القروض العقارية: هي القروض الموجهة لتمويل عمليات البناء أو الشراء للسكنات سواء من عند أفراد خواص أو من عند مرقي عقار.
- 2- القروض الخاصة: هي القروض الموجهة لتمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب بمختلف صيغها (ANSEJ, ANGEM, CNAC).

أما أهم الحسابات الموجودة في هذه الوكالة فهي:¹

- الحساب التجاري الجاري: ويرمز له بالرمز 220110؛
- حساب الصك الموجه للموظفين وأصحاب المهن الحرة: ويرمز له بالرمز 220140؛
- حساب التوفير والادخار: ويرمز له بالرمز 220160؛
- حساب العملة الأجنبية (اليورو): ويرمز له بالرمز 220190.

المبحث الثاني: وصف عملية التحليل المالي للملف المقدم كنموذج للبنك ميدان الدراسة

تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على ملف طلب قرض استثماري خاص بمؤسسة نقل المسافرين، وقد تم تقديم الملف لمصالح منح القروض بالبنوك ميدان الدراسة، ومنه فإننا في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على الملف المقدم كنموذج، ومدى تطابقه مع الملف المشروط بالبنك ميدان الدراسة، خطوات دراسة ملف طلب قرض استثماري وأخيرا عرض عملية التحليل المالي التي قامت بها مصالح منح القروض في البنك ميدان الدراسة.

¹ - دليل المراقبة والمحاسبة الموجودة على مستوى بنك Bea وكالة بوسعادة.

المطلب الأول: تقديم ملف طلب القرض المعتمد ومبررات اختياره كنموذج للدراسة

1- تقديم ملف طلب القرض المعتمد كدراسة حالة:

للقيام بالدراسة الميدانية والمتمثلة في الكشف عن عملية التحليل المالي الذي تقوم به مصالح منح القروض بالبنك ميدان الدراسة، تمّ الاعتماد على ملف قُدّم لطلب قرض استثماري متوسط الأجل بمبلغ مقدر بحوالي 360000000 دج أي بنسبة 65%.

وهذا الملف يتكون من الملف الإداري والدراسة التقنو الاقتصادية تحتوي على البيانات

التالية:

- تقديم عام للنشاط المطلوب تمويله؛
- مخطط تمويل النشاط؛
- آجال تنفيذ المشروع وكذا مدة القرض المطلوب؛
- تكاليف الاستغلال في المشروع؛
- حجم الإنتاج ورقم الأعمال المحتمل؛
- جدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات؛
- جدول التدفق النقدي التقديري لخمس سنوات؛
- الميزانية الافتتاحية والميزانيات المالية التقديرية لخمس سنوات.

2- مبررات اختيار طلب قرض استثماري كنموذج للدراسة.

ترجع أسباب الاعتماد على هذا النوع من القروض في إعداد هذه الدراسة إلى المبررين

التاليين:

- يعتبر القرض الاستثماري قرض مهم بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من القروض، وذلك راجع إلى حجم المبالغ المالية المطلوبة في هذا النوع من القروض، وكذا المدة

التي تعتبر طويلة نوعا ما، وهذا ما يعود على البنك بحجم عوائد أكبر بسبب ارتفاع آجال الاستحقاق، مما يرفع من نسب الفوائد المطبقة على هذا النوع من القروض؛

- حجم المخاطر المحتملة عن هذا النوع من القروض يعتبر أكبر بالمقارنة مع المخاطر المحتملة عن الأنواع الأخرى من القروض، وهذا ما يجعل إمكانية تعثر العميل في سداد القرض الممنوح له أكثر، خاصة في حالة عدم جدارته الائتمانية، وبالتالي التأثير على أداء البنك المانح وزيادة إمكانية تعثره هو الآخر، وذلك كلما زاد اعتماده على هذا النوع من القروض في تكوين محفظته الاستثمارية.

المطلب الثاني: مكونات وخطوات ملف طلب قرض استثماري بالبنك ميدان الدراسة

1- مكونات ملف طلب قرض استثماري:

عند إجراء المقابلة مع مسؤولي مصالح منح القروض وكذا المكلفين بالدراسات فيها، تشترط في العملاء الطالبين لهذا النوع من القروض تقديم الملف التالي من ثلاث نسخ:

- طلب الحصول على القرض: يجب أن يكون موقع من طرف العميل وأن يحتوي على ما يلي:

- الاسم واللقب الخاص بالعميل إذا كان شخصا طبيعيا أو التسمية والشكل القانوني إذا كان العميل شخصا معنويا؛
- نوع النشاط المراد تمويله بالقرض المطلوب؛
- المبلغ المرغوب في الحصول عليه؛
- مدة أو أجل القرض المرغوب فيه.

- الملف الإداري والقانوني: يجب أن يحتوي على ما يلي:

- نسخة من السجل التجاري للنشاط المراد تمويله بالقرض المطلوب؛

- نسخة من الوضعية القانونية بالنسبة للعميل إذا كان شخصا معنويا؛
- مقررة الإعلان الرسمي عن تأسيس الشخص المعنوي في الجرائد باللغتين العربية والفرنسية؛
- نسخة من عقد الملكية أو عقد الإيجار لمحل النشاط المراد تمويله، وكذا المقر الاجتماعي للشخص المعنوي.

- **الملف المالي والمحاسبي:** يجب أن يحتوي على ما يلي:

- الميزانيات المالية الخمسة الأخيرة حيث:
- من أجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة لابد أن يرفق مع هذه الميزانيات تقرير محافظ الحسابات الخاص بالشركة؛
- من أجل شركات التضامن لابد أن تكون هذه الميزانيات ممضية من قبل محاسب معتمد؛
- الميزانية الافتتاحية والميزانيات المالية التقديرية لخمس سنوات وذلك بالنسبة للشركات التي هي بصدد الانطلاق في النشاط؛
- جدول حسابات النتائج الخاص بالخمس سنوات الأخيرة بالنسبة للشركات قيد النشاط، والتقديري الخاص بخمس سنوات وذلك بالنسبة للشركات التي هي بصدد الانطلاق في النشاط؛
- جدول التدفق النقدي الخاص بالخمس سنوات الأخيرة بالنسبة للشركات قيد النشاط، والتقديري الخاص بخمس سنوات وذلك بالنسبة للشركات التي هي بصدد الانطلاق في النشاط؛
- مخطط التمويل التقديري؛
- مخطط الإنتاج ورقم الأعمال التقديري؛

- مخطط المصاريف والأعباء التقديرية؛
 - مخطط التكاليف بالنسبة لشركات الأشغال العمومية والبناء.
- **الملف الجبائي وشبه الجبائي:** يجب أن يحتوي على ما يلي:
- بطاقة جبائية تحمل الرقم الجبائي الكامل تستخرج من المصالح التالية: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS)، صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)، الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) والصندوق الوطني للتأمين على الحوادث الناجمة عن الكوارث الطبيعية (CACHOBAT)؛
 - نسخة من وثيقة تسديد المستحقات الجبائية سارية المفعول؛
 - نسخة من وثيقة تسديد المستحقات شبه الجبائية سارية المفعول؛
 - أما فيما يخص الشركات التي هي بصدد الانطلاق في النشاط فيكفي أن تقدم وثيقة إثبات تسجيلها لدى المصالح الجبائية وشبه الجبائية.
- **الضمانات المقترحة:** والتي تعكس الذمة المالية الخاصة بالشخص الطبيعي سواء كان فردا أو شركاء أو الخاصة بالشركة إذا كان العميل شخصا معنويا.
- 2- خطوات دراسة ملف طلب قرض استثماري بالبنك ميدان الدراسة**
- الجدير بالذكر هنا أن الوثائق المالية والمحاسبية تمثل الدراسة التقنو اقتصادية التي يقدمها العميل، والتي يجب أن تكون مُعدّة من قبل خبير مختص في ذلك، وبناء على هذه الدراسة يتم القيام بعملية التحليل الائتماني من قبل مصلحة منح القروض وذلك وفق الخطوات التالية:
- 1-2 يتم تقديم الملف الإداري والقانوني والملف الجبائي وشبه الجبائي إلى لجنة الاستعلامات بمصلحة منح القروض، والتي تقوم بما يلي:

- التأكد من سلامة الوثائق المقدمة سواء من حيث مصداقيتها أو من حيث تواريخ سيرورتها القانونية؛
- التأكد من العنوان المقدم من قبل العميل سواء فيما يخص محل النشاط أو المقر الاجتماعي للشركة؛
- التأكد من ملكية العميل للضمانات المقترحة، وكذا التأكد من قيمتها وذلك بطلب تقرير خبرة مُعد من قبل خبير مناجم معتمد.

2-2 بعد ذلك يتم تقديم الدراسة التقنو اقتصادية للمكلف بالدراسات في مصلحة منح القروض وذلك للقيام بعملية التحليل المالي وفق ما يلي:

- فرز القوائم المالية المكونة من الميزانيات، جدول حسابات النتائج وجدول التدفق النقدي؛
- استخراج أهم المؤشرات المالية؛
- اشتقاق النسب المالية؛
- التعليق على النتائج المتوصل إليها، وكذا إبداء الرأي فيما يخص قرار منح القرض من عدمه، مع التوقيع على الملف الخاص بذلك.

3-2 بعد ذلك يتم تكليف إطار سامي من البنك ليقوم بالزيارة الميدانية لموقع نشاط العميل، وذلك للتأكد من مصداقية المعلومات التي قدمها العميل فيما يخص النشاط المرغوب تمويله، وكذا مكان القيام بذلك، وهذا من أجل إعداد محضر معاينة يوقع عليه الإطار شخصيا.

4-2 بعد ذلك يتم عقد لجنة القروض على مستوى البنك التي تتكون من مدير الوكالة، رئيس مصلحة القروض، المكلف بالدراسات الذي قام بالتحليل المالي لملف طلب القرض والإطار الذي قام بعملية المعاينة الميدانية لمحل نشاط العميل، ويتم إعداد الوثيقة التي تبين

قرار منح القرض من عدمه، ليتم إمضاء اتفاقية بين العميل والبنك في حالة الموافقة على طلب القرض.

2-5 في حالة اتخاذ القرار الإيجابي بالمنح يتم إرسال نسخة من الملف الذي قدمه العميل بالإضافة إلى ملف التحليل المالي، محضر المعاينة لميدان النشاط المراد تمويله ووثيقة لجنة القرض والاتفاقية للمديرية الجهوية للقروض، ونسخة أخرى للمديرية العامة للقروض والتوظيفات، وذلك من أجل التأشير على طلب القرض والموافقة عليه.

2-6 عند وصول التأشير على طلب القرض، تبدأ عملية منح القرض والتي تنطلق بفتح حساب تجاري جاري للعميل، وذلك لوضع المساهمة الشخصية للعميل وكذا مبلغ القرض المراد منحه له.

2-7 تقوم بعد ذلك مصلحة منح القروض بإعداد جدول الاستحقاق، والذي يحتوي على قيمة الأقساط الواجب تسديدها وآجالها، وكذا قيمة الفوائد الواجب تسديدها وتواريخها.

2-8 بعد انطلاق العميل في النشاط تبدأ عملية المتابعة لهذا النشاط، وكذا المتابعة لعمليات التسديد التي يقوم بها العميل أو عدمها.

المطلب الثالث: وصف عملية التحليل المالي في بنك الجزائر الخارجي

يحتوي ملف التحليل المالي - أنظر الملحق رقم (1) - الذي أنجزه المكلف بالدراسات في مصلحة منح القروض بوكالة بنك الجزائر الخارجي وكالة بوسعادة على العناصر التالية:

- تقديم الشركة: من خلال ذكر ما يلي:
 - الاسم والطبيعة القانونية للشركة؛
 - العنوان التجاري والاجتماعي للشركة؛

- رأس المال الاجتماعي؛
- الإدارة والتسيير؛
- ملكية مقرات النشاط هل هي ملكية خاصة أو بعقد إيجار؛
- تصنيف الشركة في قائمة ترتيب البنك.
- القرض المطلوب: هنا تم تحديد ما يلي:
 - الغرض من القرض: هنا تم تحديد قيمة القرض المطلوب وتاريخ استحقاقه، حيث قدر القرض بنسبة 65% من إجمالي تكلفة المشروع مع الإبقاء على مدة استحقاق لخمس سنوات.
 - تحديد الضمانات: يجب على البنك المطالبة بالضمانات الآتية من أجل تغطية مبلغ القرض:
 - * تعهد بالرهن الحافلة الممولة من طرف البنك؛
 - * تأمين الحافلة ضد كل الأخطار لصالح البنك.
- التحليل المالي: حيث تم إعادة معالجة البيانات المالية الموجودة في الميزانيات المالية التقديرية، والتي اشتملت على العناصر الخاصة بالميزانية من أصول ثابتة وأصول متداولة ورأس المال الخاص والقروض متوسطة وقصيرة الأجل، إضافة إلى حساب من رأس المال العامل بالفرق بين رؤوس الأموال الدائمة والأصول الثابتة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (02): قيم رأس المال العامل في تحليل بنك BEA

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
رأس المال العامل	2871000	1200000	1729000	2232000	1082000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ملف التحليل المالي الخاص بوكالة بنك BEA

- النسب المالية: وكانت النسب المالية المستخدمة ونتائجها كما يلي:

الجدول رقم (03) : النسب الرئيسية في تحليل بنك BEA

النسبة المالية	2010	2011	2012	2013	2014
الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1.11	1.82	2.22	2.80	4.36
السيولة السريعة	1.16	1.00	1.73	1.72	2.13
الديون م، ط الأجل / الأموال الخاصة	1.86	0.50	0.26	0.11	0.00
إجمالي الديون / الأموال الخاصة	1.86	0.50	0.26	0.11	0.00
(رأس المال العامل/ رقم الأعمال) x 360 يوم	169.71	56.38	66.16	70.91	29.00
المردودية المالية	1.71	0.88	0.93	0.67	0.83

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ملف التحليل المالي الخاص بوكالة بنك BEA

- تحليل الهيكل المالي والتعليق على النتائج: فيه تمت مناقشة آفاق النشاط المراد تمويله

بواسطة القرض، اعتبر أن هذا النشاط يستحق التمويل ولكن دون إهمال حجم المخاطر

المحتملة، وبالتالي ألزمت الشركة بتقديم الضمانات التالية:

- رهن الحافلة الممولة من طرف البنك؛
- تأمين الحافلة ضد كل الأخطار لصالح البنك بالدرجة الأولى.

المبحث الثالث: تقييم عملية تحليل البنك ميدان الدراسة للملف المقدم كنموذج

قصد إجراء تقييم لعملية التحليل المالي التي قام بها البنك ميدان الدراسة، سيتم في هذا المبحث إجراء عملية التحليل لملف طلب القرض المقترح كنموذج للدراسة، وذلك باستخدام نماذج التحليل المالي التقليدية المتمثلة في حساب المؤشرات المالية واشتقاق النسب المالية والتعليق عليها، وأيضا استخدام نماذج التحليل المالي الحديثة المتمثلة في نماذج التنبؤ بالتعثر المالي الكمية دون النوعية، وذلك راجع إلى ان الشركة التي أخذت كنموذج للدراسة هي شركة بصدد الانطلاق في النشاط، وبالتالي عدم توفر أي معلومات ادارية يمكن اعتمادها في النماذج النوعية للتنبؤ بالتعثر المالي.

المطلب الأول: تحليل الملف المعتمد باستخدام نماذج التحليل المالي التقليدية

يعتمد النموذج التقليدي للتحليل المالي لملفات طلب القرض على عنصرين مهمين وهما:

- 1- حساب المؤشرات المالية الرئيسية: يتم احتساب كل من: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم (04): المؤشرات المالية الرئيسية حسب النموذج التقليدي للتحليل

المالي

المؤشر المالي	2010	2011	2012	2013	2014
رأس المال العامل	2871000	1200000	1729000	2232000	1082000
رأس المال الخاص	-3025000	-946000	-2901000	-5042000	-9249000
رأس المال العامل الأجنبي	-1369500	-1727000	-2094740	-2382380	-2750000
احتياجات رأس المال العامل	550000	3627000	4689000	5936000	9249000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجانب النظري وبيانات ملف طلب القرض

مما سبق نستنتج أن قيمة رأس المال العامل موجبة وهذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير، مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها خلال كل السنوات.

بما أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة في السنة الأولى فهذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة لا تغطي الأصول الثابتة؛ والعكس في السنوات الأربعة الأخيرة.

بما أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي خلال كل السنوات فهذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير.

بما أن قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل السنوات فهذا يعني أن الموارد المتداولة تغطي الالتزامات قصيرة الأجل.

2- اشتقاق النسب المالية: يتم احتساب كل من: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب رأس المال ونسب الربحية وذلك كما يلي:

• **نسب السيولة:** اعتمدت الدراسة في تحليل عنصر السيولة على النسب الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): نسب السيولة حسب النموذج التقليدي للتحليل المالي

2014	2013	2012	2011	2010	طريقة الحساب	النسب المالية
2.13	1.72	1.73	1.00	1.16	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	التداول
2.13	1.72	1.73	1.00	1.16	النقدية + شبه النقدية / الخصوم المتداولة	السيولة العادية
2.13	1.72	1.73	1.00	1.16	النقدية / الخصوم المتداولة	السيولة السريعة
0.77	0.80	0.84	0.90	1.53	المبيعات / النقدية + شبه النقدية	سرعة دوران النقود

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجانب النظري وبيانات ملف طلب القرض

مما سبق نستنتج أن نسبة التداول أكبر من الواحد فهذا يعني أن الشركة تتمتع بسيولة كبيرة، وبالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، والملاحظ هنا أن نسبة التداول هي نفسها نسبة السيولة العادية ونسبة السيولة السريعة، وذلك راجع إلى أن الشركة لا تعتمد على البيع على الحساب.

أما بالنسبة لنسبة سرعة دوران النقود فتبين أن هناك سوء استغلال للسيولة وتجميدها لمبالغ كبيرة تضيع عليها عائد الفرصة البديلة لو استثمرت هذه المبالغ.

• **نسب النشاط:** اعتمدت الدراسة في تحليل عنصر النشاط على النسب الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): نسب النشاط حسب النموذج التقليدي للتحليل المالي

2014	2013	2012	2011	2010	طريقة الحساب	النسبة المالية
0.66	0.65	0.62	0.59	0.68	المبيعات / إجمالي الأصول	دوران إجمالي الأصول
0.77	0.80	0.84	0.90	1.53	المبيعات / الأصول المتداولة	دوران الأصول المتداولة
4.88	1.84	2.44	1.74	1.23	المبيعات / الأصول الثابتة	دوران الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجانب النظري وبيانات ملف طلب القرض

مما سبق نستنتج أن قيمة نسبة دوران إجمالي الأصول تتخفف خلال سنوات الدراسة من 0.68 إلى 0.66 فهذا يعني أن الشركة تجمد نسبة من الأصول دون إشراكها في عملية الإنتاج.

أما فيما يخص نسبة دوران الأصول المتداولة والذي تتخفف قيمته من 1.53 إلى 0.77 وذلك راجع إلى تجميد السيولة في الشركة.

أما فيما يخص نسبة دوران الأصول الثابتة والذي ترتفع قيمتها من 1.23 في السنة الأولى إلى 4.88 في السنة الأخيرة، وهذا يعني أن الشركة تعتمد على الأصول الثابتة في عملية الإنتاج أكثر من اعتمادها على الأصول المتداولة.

3- نسب رأس المال: اعتمدت الدراسة في تحليل عنصر رأس المال على النسب الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): نسب رأس المال حسب النموذج التقليدي للتحليل المالي

النسبة المالية	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الأصول / إجمالي الديون	2.49	4.80	8.52	18.96	0.00
الاموال الخاصة / إجمالي الديون	0.53	5.55	13.48	56.66	0.00
الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0.38	1.21	1.75	2.52	4.36
تغطية المصاريف المالية = الربح قبل الضريبة / الفوائد السنوية + الضرائب + أقساط القرض	0.89	1.65	3.18	7.16	36.94

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجانب النظري وبيانات ملف طلب القرض

مما سبق نستنتج أن نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الديون تدعى نسبة قابلية السداد، وفي هذه الحالة بما أن قيمة هذه النسبة أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة، فإن هذا يعكس قدرة أصول الشركة على تغطية الديون في حالة الإفلاس.

نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الديون تدعى نسبة الاستقلالية المالية، وفي هذه الحالة كانت قيمة هذه النسبة أقل من الواحد في السنة الأولى والأخيرة وذلك راجع لارتفاع قيمة الديون متوسطة الأجل وانخفاض حجم رأس المال الخاص، أما في السنوات الثلاث فقد ارتفعت قيمتها عن الواحد وذلك راجع لانخفاض قيمة الديون.

نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول الثابتة تدعى نسبة التمويل الذاتي، وفي هذه الحالة بما أن قيمة هذه النسبة أكبر من الواحد خلال السنوات الأربعة الأخيرة فإن هذا يعني أن المؤسسة تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، وذلك عكس السنة الأولى التي تعتمد علة الديون المتوسطة.

بما أن قيمة نسبة تغطية المصاريف المالية أكبر من الواحد خلال السنوات الأربعة الأخيرة فهذا يعكس حجم المردودية وإمكانية تغطية خدمة الدين المتحصل عليه.

4- نسب الربحية: اعتمدت الدراسة في تحليل عنصر الربحية على النسب الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): نسب الربحية حسب النموذج التقليدي للتحليل المالي

2014	2013	2012	2011	2010	طريقة الحساب	النسبة المالية
0.82	0.96	0.93	0.87	1.71	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	المردودية المالية
0.74	0.70	0.66	0.61	0.54	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجانب النظري وبيانات ملف طلب القرض

مما سبق نستنتج إن نسبة المردودية تدعى معدل العائد الصافي، وفي هذه الحالة بما أن قيمة هذه النسبة أقل من الواحد خلال سنوات الدراسة دون السنة الأولى فإن ذلك يدل على عدم فعالية الشركة في استخدام رؤوس الأموال الخاصة.

- إن قيم نسبة المردودية الاقتصادية خلال سنوات الدراسة تساوي نصف رقم الأعمال، وهذا يدل على وجود كفاءة في الإنتاج.

المطلب الثاني: تحليل الملف المعتمد باستخدام نماذج التحليل المالي الحديثة

بعد القيام بالتحليل المالي باستخدام النسب في تقييم النشاط الخاص بالشركة، لا بد من التنبؤ بمدى الكفاءة المالية لأنشطة الشركة المستقبلية، وذلك لتوفير وسيلة الإنذار المبكر للشركة، وذلك باستخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي الكمية وهو ما سوف يتم التطرق إليه فيما يلي:

1- نموذج (Altman): يتم الاعتماد في نموذج (Altman) على المعادلة التالية:

$$Z. score = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.01X_5$$

حيث يتم احتساب قيم المتغيرات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): النسب المالية لنموذج (Altman)

المتغير	النسبة المالية	2010	2011	2012	2013	2014
X_1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	0.061	0.282	0.313	0.341	0.458
X_2	الأرباح المحتجزة في الميزانية / مجموع الأصول	0.000	0.266	0.322	0.368	0.499
X_3	الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الخصوم	0.492	0.451	0.494	0.524	0.547
X_4	قيمة حقوق المساهمين / مجموع الخصوم	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
X_5	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.682	0.596	0.629	0.651	0.666

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجانب النظري وبيانات ملف طلب القرض

بعد ذلك يتم التعويض في المعادلة السابقة ليتم الحصول على قيم (Z.Score) وهي

كما يلي:

- في السنة الأولى: كانت قيمة (Z.score) تساوي (0.023) ؛
- في السنة الثانية: كانت قيمة (Z.score) تساوي (0.027) ؛
- في السنة الثالثة: كانت قيمة (Z.score) تساوي (0.030) ؛
- في السنة الرابعة: كانت قيمة (Z.score) تساوي (0.033) ؛
- في السنة الخامسة: كانت قيمة (Z.score) تساوي (0.037).

مما سبق نستنتج أن قيم (Z.score) خلال جميع سنوات الدراسة أقل من 1.81 فإن احتمال تعثر الشركة كبير ومنه ارتفاع تعثر القرض الممنوح لها، وبالتالي بناء على نتائج نموذج (Altman) للتنبؤ بالتعثر المالي لا ينصح بمنح هذا القرض لهاته الشركة.

2- نموذج (Kida): يتم الاعتماد في نموذج (Kida) على المعادلة التالية:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

حيث يتم احتساب قيم المتغيرات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): النسب المالية لنموذج (Kida)

المتغير	النسبة المالية	2010	2011	2012	2013	2014
X_1	صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول	0.369	0.365	0.420	0.461	0.492
X_2	حقوق المساهمين / إجمالي الديون	0.53	5.55	13.48	56.66	0.00
X_3	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	1.16	1.00	1.73	1.72	2.13
X_4	المبيعات / مجموع الأصول	0.682	0.596	0.629	0.651	0.666
X_5	النقدية / مجموع الأصول	0.445	0.657	0.742	0.810	0.863

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجانب النظري وبيانات ملف طلب القرض

بعد ذلك يتم التعويض في المعادلة السابقة ليتم الحصول على قيم (Z) وهي كما يلي:

- في السنة الأولى: كانت قيمة (Z) تساوي (-0.122) ؛

- في السنة الثانية: كانت قيمة (Z) تساوي (-2.147) ؛
- في السنة الثالثة: كانت قيمة (Z) تساوي (-5.211) ؛
- في السنة الرابعة: كانت قيمة (Z) تساوي (-23.40) ؛
- في السنة الخامسة: كانت قيمة (Z) تساوي (-0.543).

مما سبق نستنتج بما أن (Z) خلال جميع سنوات الدراسة أقل من الصفر فإن احتمال تعثر الشركة كبير ومنه ارتفاع خطر تعثر القرض الممنوح لها، وبالتالي بناء على نتائج نموذج (Z) للتنبؤ بالتعثر المالي لا ينصح بمنح هذا القرض لهاته الشركة.

3- نموذج (Shirata): يتم الاعتماد في نموذج (Shirata) على المعادلة التالية:

$$SAF2002 = 0.0104X_1 + 0.268X_2 - 0.0661X_3 - 0.023X_4 + 0.07077$$

حيث يتم احتساب قيم المتغيرات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): النسب المالية لنموذج (Shirata)

2014	2013	2012	2011	2010	النسبة المالية	المتغير
0.499	0.368	0.322	0.266	0.000	الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول	X_1
0.547	0.524	0.494	0.451	0.492	الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول	X_2
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	معدل دوران المخزون	X_3
0.002	0.004	0.008	0.013	0.017	مصرف الفائدة / المبيعات	X_4

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجانب النظري وبيانات ملف طلب القرض

بعد ذلك يتم التعويض في المعادلة السابقة ليتم الحصول على قيم (SAF2002) وهي كما يلي:

- في السنة الأولى: كانت قيمة (SAF2002) تساوي (0.2110)؛
- في السنة الثانية: كانت قيمة (SAF2002) تساوي (0.1940)؛
- في السنة الثالثة: كانت قيمة (SAF2002) تساوي (0.2063)؛
- في السنة الرابعة: كانت قيمة (SAF2002) تساوي (0.2149)؛
- في السنة الخامسة: كانت قيمة (SAF2002) تساوي (0.2225).

مما سبق نستنتج بما أن قيم (SAF2002) خلال جميع السنوات أقل من 0.26 فإن احتمال تعثر الشركة كبير ومنه ارتفاع خطر تعثر القرض الممنوح لها، وبالتالي بناء على نتائج نموذج (Shirata) للتنبؤ بالتعثر لا ينصح بمنح هذا القرض لهاته الشركة

4- نموذج (Sherrord): يتم الاعتماد في نموذج (Sherrord) على المعادلة التالية:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

حيث يتم احتساب قيم المتغيرات كما في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): النسب المالية لنموذج (Sherrord)

المتغير	النسبة المالية	2010	2011	2012	2013	2014
X_1	صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول	0.061	0.282	0.313	0.341	0.458
X_2	الأصول النقدية / مجموع الأصول	0.445	0.657	0.742	0.810	0.863
X_3	حقوق المساهمين / مجموع الأصول	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
X_4	الربح قبل الضريبة / حقوق المساهمين	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
X_5	مجموع الأصول / مجموع الخصوم (خارج النتيجة)	1.622	1.601	1.751	1.884	1.680
X_6	حقوق المساهمين / الأصول الثابتة	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: من إعداد طالبة بناء على الجانب النظري وبيانات ملف طلب القرض

بعد ذلك يتم التعويض في المعادلة السابقة ليتم الحصول على قيم (Z) وهي كما

يلي:

- في السنة الأولى: كانت قيمة (Z) تساوي (6.988)؛
- في السنة الثانية: كانت قيمة (Z) تساوي (12.62)؛
- في السنة الثالثة: كانت قيمة (Z) تساوي (14.10)؛
- في السنة الرابعة: كانت قيمة (Z) تساوي (15.34)؛
- في السنة الخامسة: كانت قيمة (Z) تساوي (17.56).

مما سبق نستنتج بما أن قيم (Z) خلال جميع السنوات تقع داخل المجال المحصور بين 5 و 20 فإن هذا دلالة على أن القرض خلال هذه الفترة يعتبر قرض متوسط المخاطرة، وبالتالي بناء على نتائج نموذج (Sherrord) للتنبؤ بالتعثر المالي لا ينصح بمنح هذا القرض لهذه الشركة.

خلاصة:

بناء على الدراسة الميدانية توضح أن البنك الخارجي لمدينة بوسعادة يعتمد في إعداد سياسته الائتمانية على نموذج مكون من جانبين، الجانب الأول مبني على تحليل البيانات النوعية الخاصة بالعميل، أما الجانب الثاني فيعتمد فيه على البيانات المالية والمحاسبية الخاصة بأداء العميل سواء كانت هذه البيانات معلومات تاريخية موجودة في القوائم المالية، أو هي بيانات احتمالية أو تقديرية يقدمها العميل في شكل معلومات تقديرية لحجم الإنتاج وقيمة الإيرادات أو التكاليف، وعند قيام مكلفو الدراسات بتحليل مجموع البيانات السابقة النوعية منها والكمية، والتأكد من مصداقيتها بالقيام بالزيارة الميدانية لموقع نشاط العميل، وكذا التحليل المالي للبيانات المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، وكذا مجموعة معينة من النسب المالية، ولكن هناك بعض الاختلافات فيما يخص استعمال بعض المؤشرات المالية في البنك، وكذا اعتماد البنك على نسب معينة دون أخرى.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن للتحليل المالي أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة فهو الذي يحدد المركز المالي لها ويبرز الوضع المالي للعميل أو المؤسسة طالبة القرض ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك المقرض والبنوك التجارية باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تستعمل التحليل المالي بدرجة كبيرة لكونه يرشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة تجعلها تتوخي الأخطار الناجمة عن منح القروض في عملياتها المالية إذن فهو الذي يطمأن البنك عندما يقبل على منح قرض معين ويقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي حيث لا يباشر عمله مع بداية المشروع بل قبله فيعمل جاهدا على دراسة المشروع للإحاطة به من جميع الجوانب وما إذا كان هذا المشروع سيدير أرباحا تعود على البنك وهل هو مشروع ناجح أم فاشل؟ ليقدر البنك في الأخير قبول أو عدم قبول منحه القرض لكننا في وقتنا الحاضر نسمع كثيرا عن إفلاس البنوك وهذا وإن دل فإنه يدل على أن السياسة التي تتبعها البنوك هي سياسة تفتقر لعنصر الأمان، فنجد البنوك نفسها في الأخير قد تعرضت لكومة من الخسائر المادية والمعنوية التي تؤثر على رأس المال مما يعرضها للإفلاس ولتقادي هذه المخاطرة كان حتميا وإلزاميا البحث عن محلل مالي كفى يستخدم نماذج التحليل المالي ليساير التحديات والمخاطر التي تطرأ في المستقبل.

اختبار نتائج فروض الدراسة:

نستنتج من خلال دراستنا أنه تم إثبات صحة الفرضيات المذكورة سابقا والمتمثلة في:

- الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه، ويتم منحه للاعتماد على شخصية العميل.

- تعتبر المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتعثر المصرفي أهم المخاطر المصرفية المؤدية إلى التعثر المالي للعملاء وبالتالي تعثر البنك.

- إن استعمال نماذج التحليل المالي للبيانات الكمية والنوعية الخاصة بالعميل المقترض بفعالية تقلل من ظاهرة التعثر المصرفي وبالتالي التقليل من احتمال تعرض البنك للتعثر المصرفي.

عرض النتائج:

1- التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال والمساهمة في تحليل الوضعية المالية للعميل، فهو يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة، ومعرفة وتحديد احتياجات التمويل أي مدى كفاءة العميل المالية والتي من خلالها يمنح القرض أو لا يمنح؛

2- يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في الخطط المستقبلية، كما يعمل على مساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات الصائبة؛

3- لوحظ عدم وجود سياسة ائتمانية في البنوك ميدان الدراسة تتسم بالشمول والوضوح والواقعية، وتسعى مباشرة إلى تحقيق أهداف البنك، وهو ما أدى إلى افتقاد دليل العمل للموظفين في البنك؛

4- إن تعثر العميل عن سداد القرض، سواء نتيجة عدم قدرته أو عدم رغبته، يعتبر أهم سبب لحدوث ظاهرة التعثر المصرفي؛

5- يعتبر استخدام أساليب ونماذج التحليل المالي المناسبة وذات فعالية أهم حل لمواجهة ظاهرة التعثر المالي للعملاء والتقليل منها، وذلك بتحليل البيانات الموجودة في القوائم المالية التي يقدمها العميل؛

6- إن الدراسة التي تقوم بها البنوك محل الدراسة تعتمد على معطيات سياسة ائتمانية تكاد تفقد للعناصر الأساسية للتحليل المالي، والتي تشتمل على عدم استخدامهم للمؤشرات والنسب المالية ذات الدلالة الكافية أو سوء تفسيرهم لنتائجها، وكذا عدم استخدامهم لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي للعملاء، والتي لا تمكّن من أخذ تصور عن الوضعية الحالية والمستقبلية للعميل طالب القرض، وهو ما يجعل امكانية تعرضه للتعثر المالي مرتفعة.

التوصيات:

انطلاقاً من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها فيم يلي:

- تطبيق التقنيات الجديدة في منح القروض؛
- ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلاً من الطرق التقليدية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وريح الوقت من جهة أخرى؛
- من أجل تقادي المخاطر المتعلقة بعمليات منح القروض على البنوك أن تضع سياسة ائتمانية مكتوبة توضح للعملاء أنواع القروض وشروط الحصول عليها، مما يساهم في رفع العوائد الناتجة عن فوائد منح القروض؛
- باعتبار أن القيام بالمتابعة لنشاطات العملاء يعد بمثابة الإنذار المبكر عن التعثر المالي لهم، نقترح على البنوك التركيز على الزيارات الميدانية لمحل نشاط العميل، وهو ما يجعل محفظة القروض لدى البنك جيدة ويجنبها مخاطر التعثر المصرفي؛
- الأخذ بعين الاعتبار آراء الزبائن ووضع تحت تصرفهم شبايبك خاصة لجمع مقترحاتهم.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لنماذج التحليل المالي الحديث لتجنب مخاطر التعثر المصرفي وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة، يلاحظ أنه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها وتكون أساسا لبحوث لاحقة ولهذا فإنه يقترح دراسة مستقبلية وتتمثل في:

- التحليل المالي الحديث في مؤسسات التأمين.
- دراسة التحليل المالي في المؤسسات الخدمائية.
- تطبيق الأدوات الكمية في التحليل المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد والراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
2. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
3. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
4. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
5. خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
6. رشاد العصار، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
7. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2005.
8. صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
9. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
10. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
11. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 1999.

12. عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
13. عبد الحليم كراجة، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
14. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
15. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو القحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
16. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
17. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009.
18. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
19. فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، وآخرون، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006.
20. محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة: الظاهرة، الأسباب والعلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1996.
21. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.
22. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
23. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
24. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

25. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 1996.
26. منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2005.
27. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، 1988.
28. نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 11، اتحاد المصارف العربية، الجزء 2، 2005.
29. هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
30. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004.
31. وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

المذكرات:

1. حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح القروض، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2010-2011.
2. دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
3. زارد مسعودة، استخدام الأساليب الكمية في الحد من القروض البنكية المتعثرة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص بنوك، جامعة المسيلة، 2011-2012.
4. زيتوني كمال، دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011-2012.

5. سعاد بن طرية، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثّر القروض المصرفية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص بنوك ومالية، جامعة ورقلة، 2007-2008.
 6. سيف هشام الفخري، الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2009.
 7. عمار أكرم الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثّر، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
 8. قبي ربيحة، الائتمان المصرفي وأثره على الاستثمار الخاص في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2013-2014.
 9. محمد جقوب، استخدام المؤشرات المالية لتحليل وتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2011-2012.
 10. محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن ، 2008.
- المجلات والملتقيات:**

1. عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، وآخرون، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(28) ، العدد3، 2006.
2. مدحت إبراهيم الطراونة، " مشاكل التسهيلات الائتمانية "، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، العدد السابع، 2002.

3. أحمد الرضي، " النظام الرقابي المصرفي في سوريا ومتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة"، ورقة مقدمة خلال مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا، دمشق، سوريا، يوليو 2005.
4. نبيل حشاد، " إدارة المخاطر القانونية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 286، 2004.
5. مفتاح صالح ، معارفي فريد، المخاطر الائتمانية "تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، أبريل، 2007.
6. شريف مصباح أبو كرش، "إدارة المخاطر الائتمان المصرفي"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، جامعة خليل، فلسطين، 8-9 مايو 2005.
7. طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، " إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، الملتقى العلمي الدولي 2، كلية العلوم الاقتصادية والحقوق، جامعة ورقلة، 2008.
- الكتب باللغة الأجنبية:

1. David h.pyte: Bank risk management theory, hass school of business,university of california, ber Kelley,USA,1997.
2. Anthony M, Santomero: Commercial Bank Risk Management, the Wharton school, University of Pennsylvania, UAS, 1999.
3. Beatrice et Francis Grandguillot, Analyse financière, 7édition, l'extenso éditions, paris, 2010.

المواقع الالكترونية:

- www.arabtranslator.org/edu/bonking/bonking5.qsb.

الملاحق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المخلص:

تعتبر عملية تجميع المدخرات في شكل ودائع ومنحها للمستثمرين في شكل قروض الوظيفة الأساسية لأي بنك والعائد المتولد عن هذه العملية يمثل المحور الرئيسي لإيراداته، مهما تعددت المصادر الأخرى، وهذا ما يفرض على البنوك الاهتمام بالوظيفة الائتمانية، لاسيما منها عملية منح القروض. وهذه الدراسة تحاول الإجابة على الإشكاليات التالية: إلى أي مدى يمكن أن تساهم نماذج التحليل المالي الحديث في تجنب مخاطر التعثر المصرفي؟ وذلك من خلال الاعتماد على منهجين، المنهج الاستقرائي من خلال وصف وتحليل متغيرات الدراسة ومنهج دراسة الحالة. وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام الأمثل لنماذج التحليل المالي التقليدية والحديثة يعتبر أهم حل لمواجهة ظاهرة التعثر المالي والتقليل منها. **الكلمات المفتاحية:** الائتمان المصرفي، المخاطر المصرفية، التعثر المصرفي، التعثر المالي للعملاء، نماذج التحليل المالي.

Résumé :

The Financial analysis is summary of a huge amount of historical information stated in financial statement to form a data base which is less in size and more useful in décision making.

Cette étude répond à la problématique suivante : dans quelle mesure elle pourrait contribuer à l'analyse financière afin d'éviter la défaillance ? Et en se basant sur deux approches ; une approche inductive qui décrit et analyse les variables.

L'étude a conclu que l'utilisation optimale des modèles d'analyse financière traditionnelles ou modernes soit une importante solution pour faire face au phénomène de la difficulté financière des clients et de réduire.

Les mots clés : le crédit bancaire, les risques bancaires, la défaillance bancaire, la difficulté financière des clients, les modèles d'analyse financière.